الدكتور يحي بوعزيز

الاتجاه اليميني
في الحركة الوطنية الجزائرية
من خلال نصوصه
(1912 - 1948)

ديوان المطبوعات الجامعية

الدكتور يحي بوعزيز

الاتجاه اليميني
في الحركة الوطنية الجزائرية
من خلال نصوصه
(1912 - 1948)

ديوان المطبوعات الجامعية
الساحة المركزية - بن عكنون - الجزائر

© ديوان المطبوعات الجامعية 05-91
رقم النشر: 4.07.2918

من كتب المؤلف

أ ــ الكتب المطبوعة.

1 ــ الأمير عبد القادر رائد الكفاح الجزائري ــ ط 3 (تونس 1983) ص 366.
2 ــ الموجز في تاريخ الجزائر 1 (الجزائر ــ المطبوعات الوطنية 1965) 220 ص.
3 ــ تاريخ العالم الحديث من فجر الصناعة الى الحرب العالمية الثانية بالاشتراك مع الزميلين: أحمد بن الطاهر وبلعديس بلحاج (الجزائر ــ 1969) 345 ص.
4 ــ ثورة 1871 (دور عائلتي المقراني والحداد) (الجزائر ــ 1978) 471 ص.
5 ــ ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين (الجزائر ــ قسنطينة ــ 1980) 550 ص.
6 ــ مراسلات الأمير عبد القادر مع اسبانيا وحكامها العسكريين بمليلة ــ (الجزائر ــ قسنطينة ــ 1982) 120 ص.
7 ــ علاقات الجزائر الخارجية 1500 ــ 1830 (الجزائر.د.م.ج 1985) 159 ص.
8 ــ التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830 ــ 1954 (الجزائر ــ 1985) 159 ص..
9 ــ وهران عبر التاريخ (الجزائر ــ 1985 م).
10 ــ تلمسان عاصمة المغرب الأوسط (الجزائر ــ 1985م) 92 ص.
11 ــ الأيديولوجيات السياسية للحركة الوطنية الجزائرية (1920 ــ 1954م) (1986). د.م.ج ــ الجزائر) 178 ص.
12 ــ كفاح الجزائر من خلال الوثائق (الجزائر ــ م.و.ك. 1986) 388 ص.
13 ــ الاستعمار الحديث في افريقيا وآسيا وجزر المحيطات (الجزائر ــ د.م.ج ــ 1988) 135 ص.
14 ــ مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية. (الجزائر ــ د.م.ج. ــ 1990).
15 ــ فريدة منيسة أو تاريخ قسنطينة. (الجزائر ــ د.م.ج. ــ 1990).
16 ــ وصايا الشيخ الحداد ومذكرات ابنه سي عزيز (الجزائر م.و.ك ــ 1989).

الدكتور يحي بوعزيز

الاتجـاه اليميني
في الحركة الوطنية الجزائرية
من خلال نصوصه
(1912 - 1948)

بسم الله الرحمـنْ الرحيم

مقدمـة وتمهيـد

ان تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، بحاجة ملحة إلى تصحيح، وإثراء، من واقع الوثائق المنتشرة هنا وهناك داخل البلاد وخارجها، ذلك أن الدراسات التي أنجزتها المدرسة الفرنسية قبل عام 1962، جاءت مشوهة، ومشبوهة، وغير نزيهة في معظمها، نظرا لتأثرها بالفكر الاستعماري الذي تغلغل في هذه البلاد طيلة أكثر من قرن وثلث القرن، ولصلتها بالدوائر والجهات الاستعمارية كذلك وخضوعها لها.

وبعد استعادة الاستقلال الوطني عام 1962 بدأت تظهر بالجزائر مدرسة تاريخية شابة، وحديثة، وناشئة، أخذت على عاتقها مهمة إعادة النظر في كل ما كتب عن الجزائر من طرف هذه الفئة، وتفرغ الباحثون الجزائريون لدراسة مختلف جوانب تاريخ الجزائر من أقدم العصور حتى اليوم، انطلاقا من الوثائق، والمصادر، على اختلاف أنواعها، وأصنافها، سواء داخل الجزائر أو خارجها.

وليست المهمة سهلة، أو بسيطة، لأن هذه الوثائق أغلبها إما أتلف، أو هرب إلى الخارج، ويتطلب البحث عنها، والعثور عليها، والاطلاع على محتوياتها، أوقاتا، وأزمنة طويلة، وجهودا كبيرة، ومشتركة، في اطار

مجموعات عمل، وتحت رعاية جهات رسمية، كالمعاهد العليا، والجامعات، ووحدات البحث، والمراكز الوطنية، لأن الجهد الشخصي لا يقدر أن يفي بالغرض، ولا يستجيب للعملية المستعجلة، وضخامة الجهد المطلوب، والمهمة المطروحة.

وتعود أهمية هذه الوثائق في كونها الوسيلة الوحيدة، والناجعة لتصحيح الاخطاء، واكمال النقص، وملء الفراغات والفجوات الكثيرة التي تتخلل تاريخنا الوطني، وقد أدرك المؤرخون الجزائريون أهمية هذه العملية الشاقة، والصعبة، وشرعوا في العمل منذ عام 1962، وأنجزوا، والحمد لله، أعمالا جادة، ومشجعة، تدعو إلى التفاؤل، ولو أنها ما تزال متواضعة إذا ما قورنت بضخامة المهمة، وطول دربها، ورغم أن الجهود كانت إلى حد الآن شخصية ومنفردة، وليست في إطار العمل الجماعي، إلا أنه ظهرت إلى الوجود دراسات تاريخية وثائقية ذات أهمية لا يتسع المجال هنا لذكرها وتعدادها، وتقييمها.

وقد سبق لنا أن أعددنا ونشرنا في هذا الاطار أربع دراسات وثائقية موسعة هي :

1) ثورة المقراني والحداد عام 1871، وتربو وثائقها على أكثر من مائة وثيقة وتقرير.

2) مراسلات الأمير عبد القادر مع أسبانيا وحكامها العسكريين بمليلية. وهو ملف من ثلاث وعشرين وثيقة.

3) كفاح الجزائر من خلال الوثائق، وتربو وثائقها على أكثر من مائة وثيقة كذلك، زيادة على التقادير والمذكرات المختلفة.

4) الايديولوجيات السياسية للحركة الوطنية الجزائرية من خلال ثلاث وثائق جزائرية طويلة.

5) وهناك دراسة خامسة تحت الطبع لدى المؤسسة الوطنية للكتاب تحت عنوان «مواقف العائلات الاوروستقراطية من محمد المقراني وثورته عام 1871 وقضايا أخرى من خلال الوثائق»، هذا إلى جانب ما يقرب من سبعين مقالا وثائقيا في المجلات الوطنية والدولية.

6) وهناك أيضا دراسة بعنوان المراسلات الجزائرية الاسبانية في الارشيفات الأساسية 1780 - 1798 قدمت للطبع كذلك.

واليوم نقدم للقارئ الكريم دراسة أخرى وثائقية سابعة عن التيار اليميني في الحركة الوطنية الجزائرية، تشتمل على وثائق هامة وذلك لتكتمل الصورة على هذا التيار اليميني، ويتضح جليا لأجيال ما بعد الاستقلال «اتجاه فرحات عباس، ومحمد الصالح بن جلول، والدكتور ابن ثامي، وابن الحاج، وأضرابهم من دعاة : المساواة، والادماج، والتجنيس، والفرنسة، والثورة بالقانون، والتحرر والاتحاد، وما إلى ذلك من الشعارات التي كانت تتشبث بالارتباط مع فرنسا، وتؤمن غاية الايمان بما تسميه : «الرسالة التمدنية، والحضارية» لفرنسا في هذه البلاد.

فباسم الله وعونه، نقدم للقارئ إذن، هذه الدراسة الوثائقية المتواضعة تحت عنوان «التيار اليميني في الحركة الوطنية الجزائرية من خلال نصوصه (1912 - 1948 م). آملين أن تسد جزءا من الفراغ الذي يكتنف هذه الفترة الحساسة من تاريخنا الوطني المعاصر، على أن نثنيها، بحول الله وقوته، بدراسة أخرى عن التيار الاستقلالي على غرارها.

والله يوفقنا إلى ما فيه الخير والصلاح لنا ولأمتنا جمعاء والسلام.

وهران ـ حي الصديقة.
الجمعة
25 شعبان 1407 هـ
24 أبريل 1987 م

الدكتور يحي بوعزيز
(جامعة وهران)

إرهاصات الحركة الوطنية في مطلع القرن

أفرز القرن التاسع عشر مجموعة من العوامل كان لها أبلغ الأثر في ميلاد الحركة الوطنية الجزائرية في مطلع القرن الحالي العشرين.

أولا : حركة التعليم بشقيها : العربي الاسلامي، والأوروبي الغربي، التي انتشرت بتؤدة وبطء، وكوّنت جيلا مثقفا، واعيا، وأصبح يحس بمعاناة الشعب الجزائري في الميادين، الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية والثقافية، وبالقهر الاستعماري المسلط عليه طوال أكثر من سبعين عاما.

فالزوايا، والمساجد، والمدارس، والكتاتيب القرآنية، والمعمرات، رغم مقاومة الادارة الاستعمارية لها ومحاربتها، فانها احتضنت الثقافة العربية الاسلامية، وذوبها، ومريديها، وآوت الساعين لها والباحثين عنها، ونشرت الفكر والثقافة، والتعليم، في كل أنحاء الجزائر، وأنفقت بسخاء من أجلها وفي سبيلها، الأموال الطائلة، والجهود المتواصلة، التي لا يمكن لأحد أن ينكرها، أو يجحد آثارها الحسنة، وكان من ضمن نتائج ذلك ظهور جيل من الرواد المثقفين في مطلع القرن الحالي حملوا على عاتقهم لواء حفظ وحماية الوجه العربي الاسلامي لهذه البلاد وأهلها، وقاوموا سياسة الفرنسة والتنصير التي حاولت الادارة الاستعمارية أن تطبقها لتمسخ البلاد وأهلها، وتاريخها وحضارتها العريقة والمشرقة.

وخير مثل لهذا الجيل من الرواد : الشيخ الطيب العقبي، والشيخ

عبد الحميد بن باديس، والشيخ البشير الابراهيمي، والشيخ المولود الحافظي والشيخ الحاج أحسن الطرابلسي، والشيخ عبد الحميد بن سماية، والشيخ المولود بن الموهوب، والشيخ حمدان الونيسي، وعبد القادر المجاوي، وغيرهم.

والمدارس الفرنسية العربية التي أنشئت في الجزائر وقسنطينة وتلمسان لتكوين مترجمين محلفين يساعدون الادارة الاستعمارية على إحكام سيطرتها السياسية على البلاد، خرّجت هي الأخرى جيلا من ذوي الثقافة المزدوجة، شارك الكثير منهم، رغم أنف الادارة الاستعمارية، في رفع الوعي الفكري، والثقافي، والاجتماعي، بل وحتى السياسي، للسكان الجزائريين على الأقل المتصلين بهم على الدوام.

ومن نماذج هؤلاء : محمد بن أبي شنب، ومحمد بن رحال والسعيد بن زكري، وأبو يعلي الزواوي.

والثانويات، والكليات، والمعاهد الفرنسية بالجزائر وفرنسا، خرّجت هي الأخرى كذلك جيلا من المثقفين لا يمكن أبدا أن ينكر دورهم في بعث وميلاد الحركة الوطنية الجزائرية في مطلع القرن الحالي، وذلك رغم اختلاف تخصصاتهم وميولهم، وأفكارهم، واتجاهاتهم، ومستوياتهم العلمية والفكرية، فهم أطباء وصياطة، ومحامون، وأساتذة، ومعلمون، وصحافيون، وكبار تجار، وقدماء محاربين ومن أمثلتهم : الامير خالد، وعمر راسم، والصادق دندان، وبلقاسم بن التهامي، وابن جلول، وفرحات عباس، وغيرهم.

ثانيا : ظهور صحافة وطنية نشيطة في مطلع القرن لعبت دورا هاما ورائدا في رفع الوعي الفكري والسياسي والاقتصادي، والاجتماعي، للمجتمع الجزائري، وذلك بفضل المقالات، والدراسات التي كانت تنشرها في مختلف المواضيع، وخاصة ما يتصل بالظلم، والجور، والارهاب، المسلط على الجزائريين.

ومن ضمن هذه الصحف : المصباح، للعربي فخار، والاسلام، للصادق دندان، والجزائر لعمر راسم، والتقدم للدكتور بلقاسم بن التهامي، والاقدام للأمير خالد، ولا تريبون، وتري ـ دونيون (صلة الوصل)

لفيكتور سبيلمان، والمغرب، والرشيدي، والفاروق، والحق.

ثالثا : ظهور جمعيات ونوادي ثقافية جديدة، قامت بنشاط ثقافي واسع في مطلع القرن، ساعد على رفع المستوى الفكري والثقافي، وولد نشاطا سياسيا واسعا، وملحوظا، ويتمثل ذلك النشاط في تنظيم المحاضرات الدورية والدروس والمهرجانات، وعرض مسرحيات وتمثيليات، نتج عنها نفض الغبار على العقول، وايقاظها ودفعها للعمل والنشاط وتحسين المستوى الثقافي والاجتماعي وطرق أبواب السياسة، ولو بكيفية خجولة، ومحتشمة، ومن بين هذه الجمعيات والنوادي : التوفيقية، ونادي التقدم، وجمعية الهلال، ونادي صالح باي والجمعية الرشيدية، ونادي الاتحاد، ونادي الشباب الجزائري، ووداية العلوم الجديدة.

ومما تجدر ملاحظته هنا هو أنه إلى جانب نشاط هذه النوادي والجمعيات الثقافية تمّ طبع ونشر عدد من كتب التراث عن تاريخ وحضارة الجزائر، وماضيها العربي الاسلامي، كشفت للجزائريين عن عمق أصالتهم ودور بلادهم وشعبهم في بناء صرح الحضارة العربية الاسلامية خاصة والانسانية بصفة عامة.

ومن ضمن كتب التراث هذه التي طبعت وظهرت في هذه الفترة : البستان لابن مريم، وعنوان الدراية للغبريني، وتحفة الزائر للأمير محمد، والرحلة للحسن الورتلاني، ورحلة ابن عمار، وتعريف الخلف للحفناوي.

رابعا : مبالغة الاستعمار في تطبيق سياسة الزجر والارهاب والتفقير والتجهيل، والحيف السياسي، وأدى ذلك إلى خلق وعي سياسي، وحث الناس على الكفاح والمقاومة السياسية للحصول على بعض الحقوق ومن أبرز مظاهر هذه السياسة الاستعمارية :

1) منح الوالي العام سلطات مطلقة بمقتضى قرار 23 أوت 1898 ليحكم الجزائريين كما يشاء، ويفعل بهم ما يريد دون أن يحاسب أو يعاقب.

2) منح المعمرين الاوروبيين الاستقلال المالي بالجزائر بمقتضى قانون 19 ديسمبر 1900 الذي مكنهم من التصرف المطلق في خيرات

الجزائر الاقتصادية السطحية والباطنية البرية والبحرية التحويلية والتجارية، وكان هذا الاجراء إحدى وسائل الأوروبيين للمبالغة في إفقار الجزائريين، واذلالهم من الناحية الاقتصادية.

3) منع الجزائريين من انتخاب ممثلين عنهم في المجالس العامة البلدية، والعمالية، والمالية، وغيرها، وقصر ذلك على بعض العائلات الموالية للادارة الاستعمارية، وحتى عندما سمحت بذلك اشترطت ألا يزيد عدد الأعضاء الجزائريين على الربع مهما كان عدد أعضاء المجالس، وذلك حتى لا تكون لهم أية فعالية.

4) تم إرهاق الجزائريين بالضرائب الباهظة التي لا تتناسب مع امكانياتهم المادية، وفرضت عليهم ضريبة خاصة تعرف بالضريبة العربية زيادة على الضريبة العامة، واشتدت ظاهرة مصادرة أملاكهم العقارية والمنقولة بمختلف الوسائل.

5) طبقت عليهم قوانين الانديجينا الزجرية الرادعة التي وضعت خصيصا لهم بعد عام 1871 وبقي العمل بها حتى عام 1930، ثم ألغيت نظريا وبقيت تطبق حتى 1962 م وهي قوانين زجرية لا صلة لها اطلاقا بالقانون المدني العام.

6) منع الجزائريون من أداء فريضة الحج عام 1908، وذلك حتى لا يتأثروا بالحركات الاصلاحية المنتشرة بالمشرق، وبفكرة الجامعة الاسلامية التي دعا اليها جمال الدين الافغاني، والسلطان عبد الحميد الثاني في أواخر القرن الماضي ويشر بها بعدهما محمد عبده، ورشيد رضا، والكواكبي في مطلع هذا القرن.

7) اخضاع الجزائريين للمحاكم الزجرية الرادعة التي أنشأت خصيصا لهم عام 1903 لمحاكمتهم بالقوانين الزجرية التي لا صلة لها بالقانون المدني العام، وذلك على إثر انتفاضة عين التركي بمليانة عام 1901 م.

8) صدور قرار التجنيد الاجباري للشبان الجزائريين في الجيش الفرنسي خلال شهر فيفري عام 1912، وتجند الجزائريين قاطبة لمقاومة

ذلك القرار ومنع تطبيقه مع اختلاف في التفسير وفي الأسباب بين أصحاب الثقافة السلفية، وأصحاب الثقافة الاوروبية الغربية.

فأصحاب الثقافة السلفية عارضوا التجنيد الاجباري من حيث المبدا والأساس، لأن الجزائريين لا ناقة لهم ولا جمل في الجيش الفرنسي الاستعماري وليست لهم ولا لبلادهم أية فائدة يجنونها من وراء عملهم داخل ذلك الجيش وفي اطاره، ثم ان الشاب الجزائري المسلم الذي يحارب في اطار ذلك الجيش وتحت علم فرنسا المسيحي الاوروبي، إذا قتل هو أو قتل غيره، يموت كافرا. هكذا فسر بعض ذوي الثقافة السلفية الوضع للجزائريين عندما صدر هذا القانون وتقرر تطبيقه، وهو تفسير يدخل في إطار المقاومة للاستعمار الفرنسي، وليس في اطار التعصب الديني، او العرقي كما يحلو للفرنسيين أن يقولوا، ويشيعوا، ويتبجحوا لأن هذه الفئة من ذوي الثقافة السلفية تعرف ماذا تقول وتدرك الابعاد، وليست أقل فهما وإدراكا من أصحاب الثقافة الغربية الأوروبية الذين لم يقاوموا ويعترضوا على التجنيد الاجباري من حيث المبدإ، وانما ربطوه بشرط واحد هو تطبيق مبدإ المساواة التامة بين الجزائريين المسلمين والمعمرين الأوروبيين المسيحيين في الحقوق والواجبات.

لقد نص قرار التجنيد الاجباري بأن يجند الشاب الجزائري في سن الثامنة عشرة، ويتقاضى اجرا شهريا على خدمته، بينما الشاب الأوروبي يجند في سن الواحدة والعشرين ولا يتقاضى أجرا عن خدمته، فهو وطني صميم والجزائري المسلم مرتزق، انه حيف وظلم اجتماعي.

ثم ان اصحاب الثقافة الغربية الفرنسية انطلقوا من مبدإ المساواة في الخدمة العسكرية الاجبارية الى المطالبة بالمساواة في كل المجالات الأخرى ما دامت الجزائر أرضا فرنسية، وسكانها رعايا فرنسيين، وقد قبلوا مبدأ التجنيد إذا تحقق مبدأ المساواة هذا بين كل السكان المسلمين والاوروبيين.

خامسا : قيام حركة هجرة واسعة من الجزائر الى المشرق العربي وأوروبا كان لها دور هام كذلك في توسيع آفاق النشاط السياسي بالجزائر في الفترة من مطلع القرن الى نهاية الحرب العالمية الأولى، لأن المهاجرين

بالمشرق الاسلامي والغرب الأوروبي، تعرفوا على ما يجري في العالم من حركات سياسية وكفاح للاستعمار، واحتكوا بالهيئات والاحزاب السياسية، وتعرفوا على النظم والقوانين وأساليب الحكم، وأدركوا الفرق الكبير بين ما يجري في العالم وما يطبق في بلادهم الجزائر، وعندما عادوا اليها شرعوا في ممارسة النشاط السياسي على غرار ما تعودوا عليه في الخارج.

وهنا لا بد من الاشارة الى أن تأثير الهجرة في تطوير الحركة الوطنية بالجزائر ليس مقصورا على المهاجرين الى أوروبا وحدهم، كما يتضح من جل الكتابات التي ظهرت على هذا الجانب، بل انه قدر مشترك بين كل المهاجرين الى المشرق الاسلامي، والغرب الأوروبي، على السواء، وهذا موضوع جدير بالدراسة على أي حال.

سادسا وأخيرا : ظهور ما يمكن ان نسميه «بالنخبة» من المثقفين الجزائريين في مطلع القرن إلى نهاية الحرب العالمية الأولى، على اختلاف ثقافاتهم، ودرجاتهم ومستوياتهم العلمية، والاجتماعية، والاقتصادية، وتحملهم لعبء الكفاح السياسي بمختلف أشكاله وأساليبه ومفاهيمه، وخلفياتهم في هذه الفترة التي يمكن اعتبارها «فترة المخاض» بين مطلع القرن ونهاية الحرب العالمية الأولى لأن التيارات السياسية لم تتضح، والرؤيا لم تتضح بعد، بالنسبة للآفاق السياسية المقبلة، والسبب في ذلك في نظرنا هو أن رجال النخبة أنفسهم كانوا أشتاتا وخليطا من الناس لا يجمع بينهم الا الاحساس بالظلم السياسي، والحيف الاقتصادي والاجتماعي، والقهر الاداري والفقر، والخصاصة، والجهل، المسلطة على الشعب الجزائري بأجمعه، فهم علماء، وفقهاء، وأئمة، ومشروعون، وأطباء ومحامون، وأساتذة، ومعلمون، ومرشدون، وصحافيون، وأدباء، وشعراء وكتاب ومصلحون، وأثرياء، وتجار، وصيادلة، وغيرهم.

وبالطبع فان انتماءهم للعنصر الأهلي يدخل ضمن القاسم المشترك الذي يجمع بينهم، الى جانب الاحساس بالظلم المطبق عليهم وعلى شعبهم، والحقارة التي حشروا فيها حشرا، وهكذا اشتركوا في القيام بنشاط سياسي واسع ومكثف كل في حدود تكوينه السياسي، ومكانته الاجتماعية، ومركزه الثقافي، وافكاره السياسية، وامكانياته المادية وعلاقته بغيره، ومحيطه الذي يعيش فيه وتمكنوا جميعا من أن يحدثوا جوا سياسيا بكرا

ويخوضوا المعارك السياسية، ويطالبوا بالحقوق السياسية لهم ولشعبهم وبالتعليم، وحرية التعبير، والعدالة الاجتماعية، ويستنكروا الظلم والقهر والجبروت.

إن هذه النخبة الجزائرية مهما قيل عنها هي النبع، والأساس، لميلاد الحركة الوطنية الجزائرية في مطلع القرن الحالي، وهي الارهاص الأول لها والحضيرة التي نضجت فيها وتبلورت وانطلقت منها تلك التيارات السياسية الجزائرية بعد الحرب العالمية الأولى، وواصلت سيرها وتطورها حتى اندلعت ثورة أول نوفمبر الكبرى عام 1954 م.

لقد دام الكفاح المسلح بالجزائر سبعين عاما، قدم خلالها الشعب الجزائري تضحيات كبيرة فاستشهد الملايين من أبنائه، وتشرد آخرون وجرد الباقي من أملاكهم العقارية، وثرواتهم الحيوانية وطعنوا في مقدساتهم الدينية والوطنية (1).

الاتجاهات الوطنية

ومع بداية القرن العشرين، عزم الشعب على خوض غمار الكفاح السياسي وجربه في اطار ثلاث اتجاهات سياسية وبارزة تبلورت واتضحت بعد الحرب العالمية الأولى وهي:

الاتجاه الأول: يميني، بدأ بالمطالبة بتحقيق المساواة بين الأغلبية المسلمة، والأقلية الأوروبية المسيحية المستعمرة، وهي تجربة الفئة المثقفة بالثقافة الغربية الفرنسية، ومن ضمنها الأمير خالد، وذلك قبيل وخلال الحرب العالمية الأولى وبعدها الى منتصف عقد العشرينات، ثم تطور الى المطالبة بالتجنس والادماج للجزائر وشعبها المسلم في فرنسا المسيحية الأوروبية، وهي تجربة الدكتور ابن جلول والصيدلي فرحات عباس التي انتهت الى الفشل الذريع بسبب رفض كلا الطرفين لها مع اختلاف في السبب والدافع، فالأوروبيون باعتبارهم أقلية صغيرة، رفضوا التجنيس والادماج حتى لا يذوبوا في الجماهير الجزائرية المسلمة ذات الأغلبية، ويفقدوا السيطرة والنفوذ اللذين يتمتعون بهما حتى ذلك الوقت.

والجزائريون فسروا التجنيس والادماج، على أنهما تخل عن دينهم وقوميتهم العربية الاسلامية الجزائرية، وهو أغلى ثمن يتمسكون به، ولذلك رفضوه باصرار، وبصورة قطعية. وعبر ابن باديس باسمهم وعلى لسانهم جميعا على ذلك في صيحته الخالدة:

شعب الجزائر مسلم وإلى العروبة ينتسب
من قال حاد من اصله أو قال مات فقد كذب
أو رام إدماجا له رام المحال من الطلب

وبعد الحرب العالمية الثانية تطور هذا الاتجاه في اطار الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري الذي أصبح يطالب باقامة جمهورية جزائرية مرتبطة بفرنسا في اتحاد فيديرالي ولو بدون علم، ويرفض استعمال العنف ويدعو الى تطبيق شعار «الثورة بالقانون» وهو موضوع هذه الدراسة.

الاتجاه الثاني : اليساري، وهو استقلالي محض برز بعد الحرب العالمية الأولى في شكل هيئة «نجم شمال افريقيا» بين أوساط العمال المهاجرين في ديار الغربة، وفي كنف اليسار الأوروبي، وكان ينادي صراحة باستقلال الجزائر وكل بلدان الشمال الافريقي، ولذلك قلب له اليسار الاوروبي ظهر المجن في أوروبا، فانتقل الى الجزائر في مطلع الثلاثينات، وبرز باسم : «حزب الشعب الجزائري» عام 1937 وتجدد بعد الحرب العالمية الثانية باسم «حزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية» وكان من ضمن تشكيلاته السرية منظمة عسكرية كلفت بالاعداد لثورة مسلحة فجرتها في مطلع نوفمبر 1954 م.

الاتجاه الثالث : معتدل، إصلاحي، ديني واجتماعي وثقافي، بدأ في شكل جماعة «نادي الترقي» أواخر العشرينات، وتطور إلى «جمعية العلماء المسلمين الجزائريين» في مطلع الثلاثينات، وركز هذا التيار جهوده في الدفاع عن شخصية الجزائر العربية الاسلامية وحماية حضارتها، وذلك في اطار الشعار الخالد «الاسلام ديننا والعربية لغتنا والجزائر وطننا».

وقد تواصلت هذه التيارات الرئيسية الثلاثة، وواصلت عملها وجهودها وكفاحها السياسي حتى اندلعت ثورة أول نوفمبر الكبرى عام 1954 م.

الهوامش

1) عن ثورات الجزائر المسلحة انظر كتابنا : ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين (قسنطينة ـ دار البعث 1980) 550 ص.

الاتجاه اليميني ومراحله

مر الاتجاه اليميني بثلاثة مراحل أساسية لكل منها خصائصها وظروفها :

المرحلة الأولى : بدأت من مطلع القرن، وامتدت الى مطلع عقد العشرينات حيث تم نفي أبرز زعمائها، وهو الأمير خالد، من الجزائر، وفرنسا. وتتصف المرحلة بتشبث أصحابها وتعلقهم بمبدأ «المساواة»، والمطالبة بتحقيقه بين الأغلبية المسلمة والأقلية الأوروبية المسيحية. وهي مرحلة الاعتدال في المطالب لأن التيار كان في بدايته والظروف السياسية في البلاد ما تزال غامضة، وغير واضحة المعالم، هذا الى جانب ظروف ومشاكل الحرب العالمية الأولى التي طغت على غيرها من الأحداث، ثم ان دعاة المساواة في هذه المرحلة من خريجي المدارس الفرنسية متأثرون بالأفكار والشعارات السائدة في فرنسا وأوروبا، وتصوروا أنه يمكن تحقيقها بالجزائر.

المرحلة الثانية : بدأت من منتصف عقد العشرينات، وامتدت الى مطلع الحرب العالمية الثانية، وتحمس أصحابها الى فكرة الادماج والتجنيس للجزائر وشعبها في فرنسا والمجتمع الأوروبي المسيحي، وهي مرحلة التطرف والمبالغة في الارتماء في أحضان المستعمر، وفي محاولة التخلي عن الشخصية الوطنية الجزائرية الدينية والقومية، وبالطبع فان هذا الموقف ليس غريبا عن هذه الجماعة التي كونها الاستعمار وأعدها لمثل

هذا الاتجاه، ثم تخلى عنها عندما دعت الظروف إلى ذلك.

المرحلة الثالثة والأخيرة : بدأت من منتصف الحرب العالمية الثانية وامتدت الى ما بعد نوفمبر 1954 وارتبط أصحابها بشعاري «الثورة بالقانون» و«التحرير والاتحاد» وتبنوا فكرة الدعوة الى اقامة جمهورية جزائرية مرتبطة بفرنسا في اتحاد فيديرالي، ولو بدون علم، وبذلك تخلوا عن تطرف المرحلة الثانية، وعادوا إلى فكرة الاعتدال التي سادت في المرحلة الأولى خلال مطلع القرن، غير أن فرنسا في الميدان السياسي، لا ينفع معها لا التطرف ولا الاعتدال، كما أثبتت ذلك الشواهد التاريخية العديدة، لأن معمري الجزائر الأوروبيين أحكموا سيطرتهم ونفوذهم على أصحاب القرار فيها سواء داخل مجلسي البرلمان والشيوخ، أو داخل مختلف الوزارات والمؤسسات الادارية والمالية، وذلك بأموالهم التي يشترون بها ذمم المسؤولين الفرنسيين. [1]

مرحلة الاعتدال الأولى

تمثل البداية لمسيرة هذا الاتجاه، واتصف روادها بالاعتدال في العمل، والمطالب، والمواقف، لأن ثقافتهم الغربية جعلتهم يغترون بالشعارات الفرنسية السائدة في فرنسا وأوروبا ومنها شعار : المساواة الذي تشبثوا به وطالبوا بتحقيقه وتطبيقه في الجزائر، بين الأوروبيين والمسلمين، مثلما يطبق على الفرنسيين في فرنسا والجزائر، سواء في ميدان الحقوق أو الواجبات، وقد تحمسوا لذلك كثيرا، وأخذوا ينشرون أفكارهم في الصحف والمجلات، المتحمسة لآرائهم مثل صحيفة الهلال، وصحيفة الرشيدي.

وعندما تبلورت حركتهم، واتضحت نوعا ما، تجمعوا في شبه هيئة سياسية عرفت باسم «الجزائر الفتاة» وحاولوا أن ينسقوا العمل فيما بينهم ويبلوروا أفكارهم السياسية في قوالب تكون مقبولة لدى الأوروبيين، تدعو الى المصالحة، ونسيان الماضي، وتحقيق التعاون والتكامل مع الأوروبيين في اطار «الأبوة الفرنسية» وكان من بين الذين تصدروا للعمل، والدعوة إلى فكرة المساواة في هذه الفترة : المحامي أحمد بن اسماعيل بوضربة، والنائب المالي الحاج عمار، والصحافي الصادق دندان واغتنموا فرصة قيام الحكومة الفرنسية بإصدار قرار التجنيد الاجباري للشبان الجزائريين يوم 03 فيفري 1912، وعزموا على اخراج أفكارهم وآرائهم الى حيز الوجود وقاموا بتحرير عريضة طويلة حددوا فيها أهدافهم ومطالبهم ووضوحا وشرحوا موقفهم من التجنيد الاجباري ووضحوها جملة من المطالب، طالبوا

بتحقيقها، وقدموا هذه العريضة الى الحكومة الفرنسية في شهر جوان عام 1912 م.

وفيما يلي نصها نقلا عن كتاب الحركة الوطنية للأستاذ سعد الله :

مطالب الجزائريين من فرنسا سنة 1912

إن قرار 3 فيفري 1912 الخاص بتطبيق قانون التجنيد العسكري الاجباري على الأهالي الجزائريين. قد أثار مشاعر سخط عظيمة في كل انحاء البلاد. انها مشاعر تهدد بالاستمرار اذا لم يوضع حد سريع للقرار الذي كان السبب في اثارتها.

وأمام هذه الحالة، فان الأعيان الممضين أسفله، المعبرين عن رأي الأغلبية من مواطنيهم يعتقدون انه من المفيد أن يقوموا بتوضيح الوضع الى الحكومة (الفرنسية) في باريس وذلك باطلاعها على رغبات المسلمين (الجزائريين) الذين يشعرون بأن هذا الحمل الجديد (قانون التجنيد) الذي أضيف الى أعمال أخرى سابقة ثقيلة، يجب أن يصحبه، بالمقابل تحسين لأحوالهم.

وان أعضاء الوفد، بوحي من عدد ضخم من العرائض التي كتبت في جميع أنحاء الجزائر، وباقتناع منهم بأن جميع ابناء فرنسا يجب أن يستجيبوا، دائما لندائها، يعلنون أن أهالي الجزائر مستعدون للقيام بكل واجباتهم، كأبناء مخلصين، نحو أم الوطن.

ولكنهم من جهة يعتبرون الأمور التالية ضرورة :

أ ـ ان الخدمة العسكرية يجب أن تخفض الى سنتين (بدلا من ثلاث)، على قدم المساواة مع الفرنسيين الآخرين.

ب ـ أن يكون سن التجنيد واحدا وعشرين، بدل ثمانية عشر، لأن المجندين في هذا العمر (18) لم يتكونوا جسميا بصفة كاملة.

ج ـ ان مقابل الخدمة يجب وقفه، لأن العائلات (الجزائرية) ستكون فخورة أن ترى أبناءها يعملون في صفوف الجيش الفرنسي بدون تعويض مالي.

وهم، من جهة أخرى، يطالبون بالحصول على تعويض فعال يتمثل

في التالي :
1 ـ تغيير الاجراءات الاضطهادية.
2 ـ تمثيل نيابي جاد وكاف في المجالس الجزائرية والباريسية.
3 ـ تطبيق عادل للضرائب.
4 ـ توزيع متساو لمواد الميزانية بين العناصر المختلفة من سكان الجزائر.

1 ـ الاجراءات الاضطهادية :

إن الأهالي (الجزائريين) يخضعون بخصوص الجرائم والهجمات والاعتداءات لقوانين استثنائية يبدو من الواضح انها لا تراعي القانون العام. وهكذا فان المسمى (بقانون) الأهالي قد خلق بالنسبة اليهم مخالفات خاصة لا تحكم فيها التشريعات العادية ولكن يحكم فيها رجال من النظام الاداري المحلي، وهي حالة تشكل خرقا لمبدإ الفصل بين القوى.

ومن جهة أخرى فان الأهالي يشكون من المحاكم المسماة بالرادعة ومحاكم الجنايات التي لا تضمن طريقتها التحقيقات العادية. ودعنا نلاحظ ان هذه القوانين والمحاكم الاستثنائية ليس لها أصل في عهد الاحتلال. لقد خلقت فقط منذ سنة 1881 (قانون الأهالي) وسنة 1903 (المحاكم الرادعة والمحاكم الجنائية).

وبالاضافة الى ذلك، فان هناك عقوبة خاصة (لا) تطبق (الا) على الأهالي، وهي الاحتجاز السري (ليتر دي كاشي) الذي لم ينص عليه أي قانون (شرعي) والذي لا يتبع تطبيقه أية طريقة قضائية. وفي الحقيقة فان أمرا من الحاكم العام كاف لاعتقال اي انسان، حتى ولو كان من أكابر الأعيان، وابعاده عن عائلته دون السماح له بشرح وضعه والدفاع عن نفسه. ثم يؤخذ لمدة غير محدد الى معتقل خاص او الى جهة بعيدة من مسكنه وعمله وتسلط عليه الاقامة الجبرية. (لذلك) فان الأهالي الجزائريين يطالبون بتغيير كامل لهذه الحالة.

2 ـ التمثيل النيابي للأهالي :

إن في الجزائر مجالس من المفروض أن الأهالي ممثلون فيها،

وهكذا فان القانون يسمح لهم بالحصول على ربع المقاعد في المجالس البلدية (البلديات ذات الصلاحيات الكاملة)، ولكن دون أن يتجاوز عدد ممثليهم ستة. أما في المجالس العامة (العمالية) فان عدد ممثلي الأهالي قد حدد بستة دون استثناء. وأما بخصوص المجلس المالي (العام) الذي يبلغ أعضاؤه 69 عضوا فإن ممثلي الأهالي فيه يشغلون 21 مقعدا فقط : منهم 15 ينتخبون انتخابا عن العمالات الثلاث (الشمالية) و6 عن منطقة (الجنوب) العسكرية يعيّنهم الحاكم تعيينا. وأما فيما يتعلق بالمجلس الأعلى (للحكومة) الذي يضم 59 عضوا منتخبين أو معينين فانه لا يوجد فيه أكثر من 7 أعضاء أهليين، من بينهم 4 ينتخبهم المجلس المالي، و3 يعينهم الحاكم العام عن المنطقة العسكرية.

ومن الواضح أن الأهالي لا يتمتعون بتمثيل فعال ومفيد في المجالس المحلية. فالعدد القليل لم يسمح لممثلي الأهالي المنتخبين أن يشكلوا في كل مجلس سوى أقلية صغيرة لا تستطيع أن تمارس أي تأثير عند التصويت. وبالاضافة الى ذلك، فانه نظرا الى أن هؤلاء النواب الجزائريين لا يسمح لهم القانون بانتخاب لا رؤساء البلديات ولا مساعديهم، فانهم لا يستطيعون أن يقوموا بأي عمل في توجيه ادارة البلدية.

أما بخصوص طريقة الانتخاب فان ممثلي الأهالي قد جاؤوا من قسم انتخابي مقيد جدا لا يأذن لهم بأي ضمان في أن يكونوا مستقلين. والحق أن القانون الانتخابي الخاص بالأهالي قد تضمن الشروط التالية :

أ ـ بخصوص المجالس البلدية : الموظفون، والمتقاعدون، والملاكون لأملاك فلاحية ومالية، والحاملون لوسام الشرف (ليجيون دونور) أو لأي ميدالية تذكارية (هم فقط الذين لهم صلاحيات الترشيح) اما التجار والصناع وأصحاب المهن الحرة، مثل الأطباء والمحامين ورجال الأعمال، فانهم جميعا مستثنون من حق الترشيح للانتخاب.

ب ـ وأما بخصوص المجالس العامة فان القانون الانتخابي قد حصر المنتخبين في أفراد الأهالي المستشارين والمساعدين في المجالس البلدية. ولكن نظرا الى ان كل هؤلاء المساعدين موظفون مسؤولون مباشرة لعامل العمالة، ونظرا الى انهم يشكلون الأغلبية في كل الدوائر الجزائرية

الانتخابية، فانه لا يمكن لمرشح غير مؤيد من الادارة أن يفوز. وهذا أيضا يفسر لماذا نجد تسعة من عشرة من ممثلي الأهالي في المجالس العامة وفي المجلس المالي موظفين، نتيجة لتوقفهم الكامل على الادارة. والحق أن ممثلي الأهالي في المجالس العامة ما زالوا، كما كانوا في الماضي، يعينون من الادارة.

هذا هو (واقع) التمثيل النيابي بالنسبة للأهالي. (لذلك) فان السكان المسلمين (الجزائريين) يطالبون بما يلي :

1 ـ توسيع قانون الانتخاب الخاص بالأهالي لكي يضمن فعالية وصلاحية التصويت.

2 ـ زيادة عدد ممثلي الأهالي في المجالس الجزائرية بنسبة خمسي عضويتهم.

3 ـ يجب توحيد قانون اجراء الانتخابات لكل المجالس الجزائرية. وفي حالة ضرورة اجراء انتخاب من الدرجة الثانية لانتخاب المستشارين العامين وأعضاء المجلس المالي، يجب اعطاء حق التصويت الى المستشارين المنتخبين في المجالس البلدية واستثناء المساعدين الأهليين.

4 ـ يجب ان يكون للمستشارين الأهليين في البلديات حق انتخاب رؤساء المجالس البلدية ومساعديهم.

5 ـ يجب أن تكون النيابة غير متناسبة مع وظيفة القياد والمساعدين الأهليين.

6 ـ يجب تمثيل الأهالي في المجلس الوطني الفرنسي، أو في مجلس (خاص) يخلق في باريس حيث يمثل الأهالي نواب ينتخبونهم بأنفسهم.

7 ـ يجب أن يكون لأولئك الأهالي الذين يقبلون الخدمة العسكرية اجباريا، أو بطريقة التجنيد، أو التطوع الحق في اختيار الجنسية الفرنسية، بناء على طلب بسيط، دون اللجوء الى الطرق الحاضرة (المعقدة).

3 ـ إصلاح الضرائب :

إن (الجزائريين يطالبون) بتعديل النظام المالي تعديلا مبنيا على مبدإ المساواة في تعويض الأثمان.

4 - توزيع الموارد المالية :

إن المجموعة الفرنسية (الكولون) التي تتمتع وحدها في الوقت الحاضر بتمثيل نيابي جاد وفعال في المجالس المحلية في الجزائر وفي المجلس الوطني الفرنسي في فرنسا، هي الوحيدة التي تستطيع أن تتصرف في الميزانية. وهكذا فان معظم الموارد المالية تصرف بطريقة تكاد تكون تامة على مصالح العناصر الأوروبية (الكولون). ان أعظم حاجات الأهالي إلحاحا لم يظفر بأية ترضية تقريبا، بل ان نفقات كبيرة قد خصصت لكثير من البلديات، بينما بقيت أعمال في الدرجة الأولى من الأهمية بالنسبة للأهالي المسلمين تعاني (الاهمال).

ان هذه الحالة هي بصفة خاصة غير عادية، وذلك لأن الميزانية العامة، بالاضافة الى الميزانية البلدية والعمالية، تمول في أغلب الأحيان من ضرائب يدفعها الأهالي. وإن إحداث نظام تمثيلي جاد للأهالي هو الذي سيسمح بخلق توازن في التعويضات من الموارد المالية.

هذه هي الرغبات التي صاغها أعضاء الوفد الأهلي الممضين أسفله، الذين تملأهم الثقة في روح عدل وكرم حكومة الجمهورية. وان في تحقيق هذه الرغبات عظمة وخير كل من فرنسا والجزائر[1].

باريس - جوان 1912

وقد استقبل رئيس الجمهورية الفرنسية : بوانكاري الوفد الذي حمل إليه هذه العريضة ولكنه لم يقدم له أي تعهد، فعاد ليجد البلاد في هيجان وغليان كبيرين بسبب قساوة السياسة الفرنسية تجاه الأهالي الجزائريين.

ولكي تتظاهر فرنسا بتفهمها لهذه النخبة المتشبعة بأفكارها أصدرت يوم 13 جانفي 1914 م قرارا ينص على توسيع دائرة القسم الانتخابي الأهلي، وذلك بتعديل المادة السابعة من قانون 1884 ونص التعديل على

زيادة عضوين جزائريين في المجالس البلدية على الا تتجاوز الزيادة ثلث كامل الأعضاء ولا عدد 12 عضوا، وعلى :

1) أن يكون عمر المصوت الجزائري 25 عاما.

2) ومقيما باستمرار في بلديته ثلاث سنوات كاملة دون انقطاع.

3) وتتوفر فيه إحدى الشروط التالية :

1) أن يكون ملاكا ومقيما في بلدته سنة على الأقل.

2) أو موظفا لدى الدولة في العمالة أو البلدية، أو متقاعدا من وظيفة.

3) أو عضوا في الغرفة الزراعية أو التجارية.

4) أو حاملا لوسام فرنسي.

5) أو حاملا لشهادة من معهد تربوي فرنسي.

6) أو حاصلا على جائزة زراعية أو تجارية خاصة بالجزائريين.

وفي يوم 15 جويلية من نفس العام ألفت الحكومة الفرنسية لجنة من 14 عضوا لتناقش مشاكل الجزائر، وصوت المجلس الوطني الفرنسي على الاجراءات التالية :

1) الغاء السلطة الادارية والحجز السري وتعويض ذلك بخمس سنوات سجنا مع تشديد المراقبة.

2) استثناء بعض الجزائريين من القوانين الأهلية الزجرية.

3) اعطاء حق المطالبة بالاستئناف لمن طبق عليهم هذا القانون الجديد.

وهذه الأمور كلها عبارة عن ترضية فقط لفئة محدودة جدا من هذه النخبة وهذا التيار اليميني في بداية مرحلته، وهي لا تسمن ولا تغني من جوع ولا تستجيب للمطالب الحقيقية للشعب الجزائري ككل على أي حال.

وعندما نشبت الحرب العالمية الأولى، وانتشرت، جندت فرنسا أكثر من ربع مليون جزائري للحرب في ساحات المعارك، وحوالي ثمانين ألف رجل للعمل في المناجم، والمصانع، والمزارع، لخدمة أغراض الحرب، ورأت أن تستميل قلوب الجزائريين اليها باجراء ما ولو ظاهري، فشكلت

لجنة برلمانية لدراسة مشكلة الجزائر يوم 24 نوفمبر 1915، وفي اليوم الموالي وجه كل من جورج كليمنصو وجورج ليق، رئيسي لجنتي : الشؤون الخارجية في مجلسي الشيوخ، والبرلمان رسالة مشتركة إلى بريان رئيس الحكومة الفرنسية اقترحا فيها تحقيق سياسة أهلية حرة ليبيرالية تعتمد على الثقة المتبادلة، والوضوح الكامل.

ومن ضمن مقترحاتهما في هذه الرسالة :

1) منح الجنسية الفرنسية للجزائريين مع احتفاظهم بالأحوال الشخصية الاسلامية.

2) توسيع القسم الأهلي الانتخابي مع ضمان حرية التعبير.

3) تطبيق قواعد جديدة في تمثيل الجزائريين بالمجالس المحلية وتوزيع الميزانية..

4) انشاء مجلس خاص للجزائريين في باريس يمثلهم لدى السلطات.

5) اعطاء الأهالي حق المشاركة في انتخاب رؤساء المجالس البلدية التامة.

6) اصلاح الضريبة العربية.

7) اعطاء ضمانات جديدة لاحترام ملكيات الأهالي.

8) تحديد سياسة ليبيرالية واضحة تأخذ في الاعتبار عواطف الأهالي ومصالح الجزائريين.

غير أن كل هذا كان مجرد تعمية، وذرا للرماد في العيون، لأن الجزائريين اعتادوا من فرنسا مثل هذه الوعود الكاذبة التي لا تفكر فيها الا عندما تتعرض للأخطار، ولا توفي بها اطلاقا، وانما تراوغ وتماطل، كما أنهم لم يستسيغوا أبدا العمل في جيش استعماري ظالم أهان بلادهم وشعبهم، وداس كرامتهم، ومقدساتهم الدينية والوطنية، ولذلك تقاعسوا على التجنيد في القوات العسكرية الا من جند قسرا وتحت عامل الضغط واستعمال القوة، وفرّ الكثير منهم الى الجبال، وتمردت فرق الصبايحية في عدة جهات من البلاد خاصة بمعسكر والأوراس، ورفض أفرادها ركوب القطار الى المواني الساحلية والى جبهات الحرب في أوروبا.

وكان ذلك أحد أسباب انتفاضة سكان بني شقران خلال شهر

أكتوبر 1914، وسكان عين التوتة، وبريكة وباتنة ومروانة بالأوراس عام 1916 م وما بعده والتحاق شبانهم بالمناطق الجبلية والاعتصام بها[2]. وانتظمت عدة مظاهرات في عدد من المدن الجزائرية للاحتجاج على التجنيد الاجباري، وقتل عدد من المعمرين والموظفين الفرنسيين، فقامت السلطات الفرنسية الاستعمارية باستعمال القوة ضد السكان العزل كعادتها حتى تضع حدا لثورتهم وتمردهم.

ولكن الحوادث تطورت وانتقلت الى الجنوب حيث ثار التوارق الشماليون في منطقة إيليزي «جانيت» وتوارق الهقار الجنوبيون بتامنغاست عام 1916 م وقتلوا الضابط العسكري المخبر القس شارل دوفوكولد، وظهرت حركة اسلامية واسعة دعت الى الجهاد ضد الاستعمار الفرنسي، وتضامن السكان مع هذه الحركة التي امتدت من طرابلس وفزان شرقا الى موريطانيا غربا، خاصة بعد أن علموا بأن الدولة العثمانية تعطف عليهم وتؤيد حركتهم[3].

ولما أصبح الوضع خطيرا للغاية اضطر رئيس الوزراء الفرنسي أن يبلغ كلا من كليمانصو، وليق، بأنه يوافق على اقتراحاتهما السابقة، وأوضح لهما بأنه قد حان الوقت لافساح المجال للجزائريين لكي يتمتعوا بالمزيد من الحقوق المدنية، وبعد اندلاع حوادث منطقة الأوراس ألفت الحكومة الفرنسية لجنة وأرسلتها الى الجزائر في خريف عام 1916 م لتحقق في الحوادث واقترحت :

1) إدماج المالية الجزائرية في مالية فرنسا.
2) إلغاء المحاكم الزجرية الرادعة.
3) إعادة العمل بنظام الجماعة في القرى والدواوير.
4) إلغاء مبدإ التعيين وتطبيق مبدإ الانتخاب للممثلين الأهالي وإعطاءهم حق المشاركة في انتخاب رؤساء المجالس البلدية.

وقد ظن بعض الجزائريين أن فرنسا صادقة هذه المرة في وعودها وانفتح أمامهم بريق من الأمل، وشاركوا في الحرب، وكسبوا لفرنسا نصرا مؤزرا[4].

وعندما تم تعيين جونار حاكما عاما على الجزائر مرة أخرى يوم 30

جانفي 1918، والحرب ما تزال قائمة، أعلن جورج كليمانصو أن وزارته قررت أن تضع موضع التنفيذ وبدون تأخير، وعد الشرف الذي قطعته للجزائريين عام 1915، وتم تقديم مشروع باصلاحات للمجلس الوطني الفرنسي خلال نفس العام في شهر ماي، صاغة موريس موتى.

وعندما انتهت الحرب عام 1918، والتأم شمل مؤتمر الصلح في فرساي بضواحي باريس، تشكل وفد من الضباط الجزائريين الذين شاركوا في الحرب وحدّدوا مجموعة مطالب وذهبوا بها الى فرنسا بقيادة الملازم الأول الأمير خالد حفيد الأمير عبد القادر، ليقدموها الى المؤتمر، ويلفتوا نظر السامة الى الوضع المأساوي الذي تعيشه بلادهم، ويذكروهم بالتضحيات الكبيرة التي قدمها الشعب الجزائري خلال الحرب، لكي تنتصر العدالة والحرية، وشارك بها إلى جانب الحلفاء.

وقد استهوتهم مبادئ الرئيس الأمريكي «وود رو ويلسون» صاحب فكرة «تقرير المصير» ومنشئ عصبة الأمم، غير أنه تصامم عن مطالبهم وتجاهلها لأنه كان غارقا الى الأذقان في محاولة اقناع ساسة أوروبا بقبول مبادئه الأربعة عشر وتقسيم تركات ما بعد الحرب عليهم وفق تلك المبادئ، فصدم الجزائريون من هذه المواقف المتناقضة، وأرادت فرنسا أن تهدىء ما أمكن من السخط والتذمر اللذين يسيطران على مشاعر الجزائريين فأصدر جورج كليمانصو الذي أصبح رئيسا لوزراء فرنسا، قوانين 4 فيفري 1919 م التي تتضمن الاصلاحات التالية :

- الغاء القوانين الأهلية الزجرية في الشمال وفي الجنوب.
- الغاء قانون الغابات الذي كان يمنع حق الرعي في الغابات ويفرض على الناس حراستها مجانا، والغرامة الجماعية عليهم اذا ما حدث فيها حريق مهما كان السبب.
- السماح لبعض المثقفين الجزائريين بالحصول على الجنسية الفرنسية مع احتفاظهم بأحوالهم الشخصية الاسلامية.
- الغاء الضريبة العربية الخاصة المفروضة على الجزائريين، وفرض ضريبة عامة بالتساوي مع الفرنسيين، وكان الجزائريون يدفعون أضعاف ما يدفعه المستوطن الفرنسي.
- توسيع حقوق الانتخابات للجزائريين في المجالس البلدية والعمالات،

والمجلس المالي، بحيث يكون لهم ربع المقاعد في مجالس العمالات، وثلث المقاعد في المجالس البلدية علما بأن شيخ البلدية لا يكون الا فرنسيا.

- وضع حد لنهب أراضي الجزائريين الخاصة، وأراضي القبائل المشاعة ومقاومة كل المحاولات الرامية الى مواصلة تلك السياسة.

ولكن كل هذه الاصلاحات لا قيمة لها الى جانب مجهودات الجزائريين في الحرب ولهذا لم يرحبوا بها فأقدمت السلطات الاستعمارية على القيام باجراءات خاصة ضد الأمير خالد عندما عاد الى الجزائر فأحالته على التقاعد استجابة لرغبة المستوطنين الأوروبيين الذين تضايقوا من حركته، فرد على هذا الاجراء باجراء آخر، وألف مع بعض رفاقه أمثال «عباس بن حمانة، وأحمد بوضربة، والدكتور بلقاسم بن التهامي، ومصطفى الحاج موسى، وأحمد بهلول، والشيخ محمد بن رحال، هيئة سياسية أطلقوا عليها اسم «رابطة النواب المنتخبين المسلمين الجزائريين» للدفاع عن حقوق الأهالي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وأصدروا جريدة «الاقدام» باللغتين العربية والفرنسية لتكون الناطق باسمهم والمعبر عن أهدافهم التي ترمي كلها إلى تحقيق المساواة التامة بين الجزائريين والفرنسيين وذلك حوالي عام 1919م و 1920 م.

وقد أعد نواب هذه الهيئة برنامجا للعمل، وأخذوا يطالبون الحكومة الفرنسية بتنفيذه، ومن بين مطالبهم :

1) تحقيق المساواة التامة بين الجزائريين والفرنسيين.

2) إلغاء الأحكام العرفية والقوانين الاستثنائية والمحاكم الزجرية والحراسة الادارية مع تطبيق القانون العام بكامله.

3) وضع حد لهجرة الأوروبيين الى الجزائر.

4) إفساح المجال للجزائريين لكي ينتخبوا نوابا عنهم في البرلمان الفرنسي بالتساوي مع المستوطنين الأوروبيين.

5) منح الجزائريين جميع الحقوق والواجبات التي يتمتع بها الفرنسيون في الميدان العسكري فيما يخص الدراسة والوظيفة والترقية.

6) إفساح المجال لهم في ميدان الوظيف العمومي ليتوظفوا ويترقوا ويتمتعوا بجميع حقوق الوظيف العام.

7) تطبيق القانون المتعلق بالتعليم العام الاجباري على الجزائريين تطبيقا كاملا مع اطلاق حرية التعليم.

8) اطلاق حرية الصحافة وانشاء الجمعيات.

9) تطبيق قانون فصل الدين عن الدولة بالنسبة للدين الاسلامي كذلك.

10) اعلان عفو عام على الجزائريين المسجونين والمنفيين.

11) تطبيق القوانين الاجتماعية والعمالية لفائدة الجزائريين.

12) اعطاء الحرية الكاملة للعمال الجزائريين في الذهاب الى فرنسا[5].

وقد وجدت هذه الحركة إقبالا وتشجيعا خاصا في أوساط الطبقة المثقفة التي تدعو إلى فكرة تحقيق الادماج ولاحظت السلطات الاستعمارية ذلك فأصدر الوالي العام ستين قرارا بنفي زعيم هذه الحركة الأمير خالد خارج الجزائر فسافر الى الاسكندرية عام 1924 م وبقي بها حتى سقطت وزارة بوانكاري في نفس السنة، فسمحت له حكومة إدوارد هيريو اليسارية بالعودة إلى فرنسا، فقدم اليها وأخذ يجدد نشاطه السابق، فألف مع بعض رفاقه هيئة خاصة للدفاع عن حقوق العمال الأفارقة من بينهم «مصالي الحاج، وعبد القادر بن الحاج علي، وعبد العزيز المنور، وعلي الجمامي المراكشي، وعقدوا ندوة لدراسة أحوال بلاد الشمال الافريقي السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وصادف انعقاد هذه الندوة قيام ثورة الأمير عبد الكريم الخطابي في اقليم الريف بالمغرب الأقصى، فبعثوا اليه برقية تأييد آخر عام 1924 م فاتخذ المستوطنون الأوروبيون بالجزائر هذا الأمر مبررا لشن حملة دعائية مغرضة ضد الأمير خالد وحركته وضد إصلاحات 4 فيفري عام 1919 م، فأعادت الادارة الاستعمارية العمل بقوانين الأهالي التي ألغاها قرار فيفري 1919 م، وأرغمت الكثير من أنصار الأمير خالد على التخلي عنه ثم أرغمته هو على مغادرة فرنسا والجزائر عام 1925 م فقصد الى الاسكندرية ومن هناك دبر الانجليز ضده مؤامرة وأرغموا السلطات المصرية على تسليمه الى القنصل الفرنسي الذي رحله الى دمشق، حيث قضى بقية حياته حتى توفي عام 1936 م[6].

الأمير خالد في سطور :

الأمير خالد بن الهاشمي بن الأمير عبد القادر، ولد في دمشق يوم 10 فيفري 1875، ودرس هناك المرحلة الابتدائية من ثقافته العربية الاسلامية وفي عام 1885 التحق بثانوية لويس لوقران في فرنسا، ثم التحق بمدرسة سان سير SAINT CYRE العسكرية عام 1893 بسعي من أبيه وكان عام 1892 قد التحق مع أبيه هشام بمدينة بوسعادة، وأقاما بها في ظروف ما تزال غامضة، وقبل تخرجه غادر مدرسة سان سير، وفرضت عليه إقامة جبرية في بوسعادة مدة من الوقت، ثم سمح له بالعودة الى المدرسة ليواصل دراسته حتى حصل على رتبة ملازم : SOUS LIEUTENANT عام 1897 والتحق بالفرقة الخامسة للقناصة الأفارقة LES CHASSEURS D'AFRIQUE في حي مصطفى باشا بمدينة الجزائر وبقي بها سبع سنوات كاملة يدرب ويعلم الجنود الزواف.

وعندما حدثت الصراعات العنصرية بين اليهود والأوروبيين عام 1898 أوضح خالد لزملائه الجزائريين بأن هذا الصراع لا ناقة لهم فيه ولا جمل ولا يعنيهم في شيء كجزائريين، وفي عام 1904 م عاد الى فيلق الصبايحية الأول بطلب منه لمدة قليلة.

وفي عام 1905 م أرسل الى إقليم الشاوية بالمغرب الأقصى ليشارك مع القوات الفرنسية في تدريب قوات السلطان المغربي وفي التمهيد للاحتلال الفرنسي للمغرب الأقصى، وقد اقترح هناك ثلاث مرات منحه وسام : TROISIEME GALON ET LA CROIX MILITAIRE ولكن الاقتراح بقي معلقا، لأن خالدا اتخذ موقفا مؤيدا للسلطان عبد الحفيظ ضد أخيه السلطان عبد العزيز.

وفي عام 1908 م منح خالد رتبة قبطان CAPITAINE ولكن الادارة ظلت متحفظة وحذرة منه، وتعتقد أنه لا يريد القيام بواجباته وخدماته العسكرية وفي عام 1912 م قدم طلبا للحصول على إجازة لمدة ثلاث سنوات على أمل أن يسافر الى دمشق، فأجابه الجنرال بايود BAILLOUD بأنه ضابط مرافق OFFICIER D'ORDONNANCE ولكنه جدد طلبه عام 1913، فأذن له ووفق على طلبه فسافر الى دمشق، ولم يعد الى عمله في

الجيش إلا عام 1914 م.

وكان منذ عام 1913 تاريخ التحاقه بدمشق، قد وثق صلاته بجماعة النخبة المتنورين من الفتيان الجزائريين الذين يعبر عنهم بأصحاب «الجزائر الفتاة»، وعندما عادا إلى الجزائر عام 1914 م، جند ضمن القوات الفرنسية التي نقلت الى فرنسا، وفي العام الموالي ظهر فيه مرض السل، فأعفي من الخدمة العسكرية، وبقي على تلك الحال حتى عام 1919م، ثم حصل على تقاعده من الجيش واستقر في مدينة الجزائر وأخذ يمارس النشاط السياسي في اطار جماعة «الجزائر الفتاة»، وكان متحمسا لفكرة تحقيق المساواة بين الجزائريين والأوروبيين، ورشح نفسه للانتخابات بالجزائر العاصمة للمجلس البلدي وفاز كما فازت قائمته ضد قائمة خصومه السياسيين.

وفي عام 1920 سافر الى باريس، وقام بنشاط سياسي مكثف، وطلب من نواب البرلمان الفرنسي ألا يصوتوا على قانون الانديجينا، فثارت ضده ضجة بالجزائر من طرف المستعمرين الأوروبيين.

وفي عام 1922 اغتنم فرصة زيارة رئيس الجمهورية الفرنسية ميليران للجزائر فخطب أمامه بكل شجاعة وحماس، ونادى بضرورة إنصاف الجزائريين، وإعطائهم المزيد من الحقوق، في اطار شعار «المساواة التامة بين الأهالي المسليمن والأوروبيين» ووجد الكولون الفرصة مناسبة لهم ليبالغوا في دعاياتهم ضده حتى أقنعوا الحكومة الفرنسية بنفيه من الجزائر عام 1923 م وذلك بضغط من اتحادية رؤساء البلديات، والنواب الماليين الذين ألصقوا به تهمة عدائه لفرنسا.

وعندما قامت حكومة ادوار هيريو الشعبية الاشتراكية عام 1924 سمحت للأمير خالد بالدخول الى فرنسا، فحضر الى باريس، واشترك في مؤتمر عمالي كبير لعمال الشمال الافريقي، انتقدوا فيه السياسة الاستعمارية وطالبوا بإنصاف العمال، وتحسين ظروف عملهم، واغتنم فرصة وجوده بباريس ووجه إلى هيريو الرسالة التالية في شهر جوان من نفس العام، لخص فيها مطالب الجزائريين الذين هم على نفس تفكيره واتجاهه وذلك نقلا عن كتاب الحركة الوطنية للأستاذ سعد الله، ص 490 - 491.

رسالة الأمير خالد إلى م. هيريو 1924

سيادة الرئيس،

إن الجزائريين ينظرون إلى توليكم الحكم على أنه طالع سعد، وعهد جديد لدخولهم في طريق التحرر. وباعتباري أحد المدافعين المتواضعين عن قضية أهالي الجزائر، منفيا لأني دافعت عن مصالحهم الحيوية بصراحة، فان لي الشرف أن أقدم إلى رئيس الحكومة الفرنسية الجديد برنامج مطالبنا الأساسية :

1 ـ تمثيل (الجزائريين) في المجلس الوطني الفرنسي بنسبة متعادلة مع الأوروبيين الجزائريين.
2 ـ إلغاء كامل ونهائي للقوانين والاجراءات الاستثنائية، وللمحاكم الرادعة، وللمحاكم الجنائية، وللرقابة الادارية (ليتر دي كاشي)، مع العودة التامة البسيطة الى القانون العام.
3 ـ نفس الواجبات ونفس الحقوق (للجزائريين) مثل الفرنسيين بخصوص الخدمة العسكرية.
4 ـ ترقي الجزائريين إلى كل الدرجات المدنية والعسكرية دون أي تمييز ما عدا الجدارة والقدرات الشخصية.
5 ـ تطبيق كامل لقانون التعليم الاجباري على الجزائريين، مع حرية نشر التعليم.
6 ـ حرية الصحافة والاجتماع.
7 ـ تطبيق قانون الفصل بين الكنيسة والدولة بالنسبة للدين الاسلامي.
8 ـ العفو العام.
9 ـ تطبيق القوانين الاجتماعية والعمالية على الجزائريين.
10 ـ الحرية المطلقة للعمال الجزائريين، مهما كانت مراتبهم، في الذهاب إلى فرنسا.

وبالتأكيد، ليس هناك تناقض بين هذه (المطالب) وبين البرنامج الليبرالي لوزارتكم وحزبكم. فدعونا إذن نحمل أملا راسخا في أن رغباتنا الشرعية، المشار إليها سابقا، ستحظى بتقدير عال. وأرجو أن تتفضلوا،

سيادة الرئيس، بقبول فائق تقديري[7].

الأمير خالد، من المنفى

وفي ديسمبر 1924 حضر مؤتمرا عماليا لعمال بلدان الشمال الافريقي الثلاثة، تونس، والجزائر، والمغرب الأقصى، وأسندت إليه الرئاسة الشرفية وقام المؤتمرون بارسال برقية تأييد للأمير عبد الكريم الخطابي الذي كان يحارب في إقليم الريف المغربي ضد الجيشين، الاسباني والفرنسي.

وفي عام 1925 م تم ترشيح الأمير خالد في انتخابات عمالة الجزائر ونجح ولكن الادارة الاستعمارية شطبت إسمه بحجة أنه منفي، ونظرا لاشتراكه في برقية التأييد التي أرسلها عمال الشمال الافريقي الى عبد الكريم الخطابي، فقد شن المعمرون بالجزائر حملة شديدة ضده، وجندوا أنصارهم في فرنسا وضغطوا على الحكومة الفرنسية حتى أصدرت أمرا بنفيه إلى مصر ومنها إلى دمشق عام 1926 م حيث قضى بقية حياته حتى توفي عام 1936 م.[8]

الهوامش

1) طبع هذا النص، دون امضاءات، في كتاب الشريف بن حبيلس «الجزائر الفرنسية كما يراها أحد الأهالي»، (الجزائر : أوربانشال، 1914. وهذه ترجمة عن النص الانكليزي كما ظهر في الأطروحة. وكل كلام بين قوسين في هذا النص هو من المؤلف.

2) عن انتفاضة بني شقران والأوراس انظر الجزء الثاني من كتابنا ثورات الجزائر (تحت الطبع).

3) انظر دارستنا : انتفاضة التوارق بأزجر والهقار 1916 - 1919. مجلة الثقافة عدد 93 (ماي ـ جوان 1986) ص 177 - 189 وكذلك كتابنا ثورات الجزائر ج 2 ص 45 - 58.

4) محفوظ قداش : تاريخ الوطنية الجزائرية ص 84 - 126 أجورون : تاريخ ص 232 - 272.

5) عباس فرحات : حرب الجزائر وثورتها. ليل الاستعمار ترجمة أبو بكر رحال (المحمدية مطبعة فضالة المغرب الأقصى بدون تاريخ) ص. 135 - 144. جوليان شمال افريقيا، ص. 131 - 133.

6) انظر كتابنا : التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية (الجزائر د. م. ج. 1985) ص. 84 - 89.

7) المصدر : «البولشيفية والعمل الفرنسي الاستعماري» في «أ. ف.» (أكتوبر، 1924)، ص. 530، نقلا عن جريدة «لوهيومانيتي» (3 جويلة، 1924).

8) عن الأمير خالد انظر، محفوظ قداش : الأمير خالد. وثائق وشهادات لدراسة تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية (الجزائر د. م. ج. المؤسسة الوطنية للكتاب 1982) 218 ص.

المرحلة الثانية

من الاعتدال إلى التطرف

ورغم اختفاء الأمير خالد، وصحيفة «الاقدام» من الميدان فقد واصل زملاؤه المعجبون بأفكاره، نشاطهم، وظهرت صحف أخرى وطنية لمواصلة الكفاح، فأصدر الدكتور بلقاسم بن التهامي جريدة «التقدم» الاسبوعية، وأصدر الصادق دندان جريدة «الاسلام» وأصدر فيكتور سبيلمان الالزاسي الأصل، جريدة «لاتريبون» ثم جريدة «تري دونيون» (صلة الوصل) وأخذوا ينشرون المقالات والدراسات في شرح أوضاع الجزائر، وحالة شعبها وعملوا على نشر الوعي السياسي بين جماهير العمال، الكادحين، وخاصة المهاجرين إلى فرنسا وأوروبا، طلبا للعمل، وفرارا من الضيم والقهر الاستعماري.

وبالتأكيد فان صيحة الأمير خالد ورفاقه كانت خطوة من خطوات هذا التيار السياسي اليميني، ولو أنهم كانوا يدعون إلى فكرة الادماج التي لا تتلاءم مع واقع البلاد والمطالب الحقيقية للشعب الجزائري المؤمن المسلم، ذلك أنهم استطاعوا أن يمزقوا «برقع الذل والجبن والتخاذل» وينشجعوا لابداء رأيهم والافصاح عما يرونه صالحا لقضية بلادهم وشعبهم بعد أن أصبحوا يشعرون بالمرارة ويتألمون مما يتألم منه شعبهم، رغم كونهم يحملون ثقافة غربية فرنسية كان من المفروض أن تكسب لهم ولو بعض الحظوة، ولكن عوملوا كغيرهم، ولم يحظوا بأي اعتبار.

وتكمن مأساة هؤلاء في اعتقادهم بأن مأساة شعبهم تكمن في التفرقة العنصرية التي فرضتها الادارة الاستعمارية ضده، وأن العلاج الحقيقي يتمثل في محاربة تلك التفرقة العنصرية وتطبيق مبدإ المساواة في الحقوق والواجبات بين الأقلية الأوروبية المسيحية والأغلبية الجزائرية المسلمة، ولهذا جعلوا أساس دعوتهم «تحقيق الادماج والتجنيس، وكان ذلك ضمن أسباب ظهور مشروع كليمانصو» وصدور قرارات 4 فيفري 1919 م السالفة الذكر غير أن ذلك لم يغير أي شيء من آلام الجزائريين وبؤسهم ولم يحدث المعجزة. ومع ذلك فان دعاة الادماج والتجنيس لم يتوقفوا ولم يتراجعوا، واعتبروا ذلك بداية الطريق لتحقيق أهدافهم ومراميهم هذه، ومن أبرزهم فرحات عباس الصيدلي بمدينة سطيف، والحكيم بن جلول الذي أصبح فيما بعد العضو البارز في مجلس الهيئات المالية بمدينة قسنطينة.

نشأة فرحات عباس وآراؤه من خلال كتاباته :

أما فرحات عباس فينحدر من أسرة فلاحة تدعى أسرة «بن داوي» في قرية ريفية بدوار الطاهير، ومن أجداده الأعلين : محمد عباس، وابراهيم عباس الذي ولد عام 1680، أما جده ووالد أبيه فقد ولد في أواخر القرن (18) م وتوفي عام 1890 وهو الذي أصر عام 1881 عندما بدأ تسجيل الناس في الحالة المدنية، على أن يطلق عليهم لقب عباس بدلا من ابن داوي على اعتبار أنه كان بطلا، شجاعا، ومن ذلك اليوم أصبحوا يعرفون بعائلة عباس.

وقد حضر جده وعاش نزول الفرنسيين بالجزائر، واحتلالهم لها وللبلاد كلها، واشترك في مقاومة جيش الضابط سانت أرنو الذي غزا منطقتهم وأحرق كل قرى الدوار عام 1852 م، ونهب الحبوب، والحيوانات، ولم يترك الا عيون الشعب تبكي وتنوح.

وعندما اندلعت ثورة المقراني والحداد عام 1871 حمل جد فرحات السلاح مرة أخرى واشترك مع المجاهدين في المقاومة، وانتهى الأمر بقيام السلطات الفرنسية بمصادرة كل أراضي السكان في المنطقة، وتوزيعها على المعمرين الأوروبيين في فج مزالة، وتركت الناس فقراء معدمين

ومشردين واستمر جد فرحات على هذه الحال التعسة إلى أن توفي عام 1890 وخلف وراءه ستة أبناء وبنتا منهم والد فرحات الذي كان يعمل بسعر فرنك ونصف الفرنك في اليوم الذي يمتد على مدى 15 ساعة من أجل أن يعيل أشقاءه وأولاده وأطفاله.

ويقول فرحات إن والده لا يقرأ ولا يكتب، ولكنه كان ذكيا فطنا تعلم التحدث بالفرنسية، وخالط العلماء وجالسهم بكثرة مما جعله مؤمنا بكيفية عملية، وتعرف عام 1880 على معمر أوروبي كان مستشارا عاما بجيجل ويملك مزرعة في دوارهم بالطاهير اسمه «داسنيير دوفيجي (DASNIERE DE VIGIE) واكتسب صداقته ومتنها واشترك معه في تجارة الحيوانات التي ساعدته على جمع مبالغ مالية اشترى بها قطعتين أرضيتين : احداهما مساحتها أربعون هكتارا وأشرك فيها أخته. والثانية مساحتها عشرون هكتارا وأشرك فيها أشقاءه الخمسة.

وعن طريق صداقته لهذا المعمر الأوروبي تحصل على منصب قائد لبلدية قرية ستراسبورغ التي تعرف اليوم باسم «الأمير عبد القادر»، ثم بعد مدة عين «قائدا» على «دوار بني سيار» في بلدية الطاهير المختلطة، وفي عام 1889 عين «قائدا» على «دوار شهنة» وبقي على رأسه في ذلك المنصب حتى تقاعد عام 1928 واستمر يباشر العمل الفلاحي في الأرض التي أجّرها على معمر أوروبي بواد سقين حتى توفي عام 1945 من عمر 85 عاما. وقد عين آغا شرفيا، ومنح لقب قائد جوقة الشرف.

ويذكر ابنه فرحات بأنه وجّه كل أبنائه وبناته للتعليم في مدارس الطاهير وحرص على تثقيفهم، وأكد لهم بأن أهم رأس مال يحوزونه ويبقى معهم باستمرار، ولا يفنى هو العلم والثقافة والتكوين[1].

وقد ولد فرحات عباس يوم 24 أكتوبر عام 1899، وزاول تعلمه الابتدائي في الطاهير والثانوي في جيجل وسكيكدة، والعالي بالجزائر العاصمة حيث تخرج صيدليا، وفتح صيدلية له في مدينة سطيف عام 1932 وبدأ نشاطه السياسي مع التيار اليميني المتطرف الذي برز قبيل الحرب العالمية الأولى، في اطار «جماعة الجزائر الفتاة» التي كانت تطالب بتحقيق مبدا المساواة بين الأقلية الأوروبية المسيحية والمستعمرة والأغلبية

الجزائريه المسلمه المقهورة والمغلوبه على امرها.

وقد نشط هذا التيار بعد الحرب العالمية الأولى، بزعامة الأمير خالد الذي شدد على ضرورة حفاظ الجزائريين على شخصيتهم الاسلامية مما أثار ضده غلاة الاستعمار وأذنابهم بزعامة أعضاء رابطة شيوخ البلديات من أمثال «عبو وفروجي»، وانتهى الأمر بنفيه من الجزائر عام 1923، ومن فرنسا عام 1925 وكان ذلك فرصة للصيدلي فرحات عباس ليظهر ويبرز خلال عقد العشرينات بمقالاته الصحفية في جرائد فيكتور سيبلمان والدكتور ابن التهامي، داعيا ومبشرا لفكرة الادماج والتجنيس، التي كان يتحمس لها الدكتور بن ثامي والدكتور جلول وغيرهما.

وكان يؤمن بأهمية مساعدة ما أسماه «فرنسا الجمهورية المتحررة» ويمكن أن نلخص أفكاره التي نشرها في مقالاته السياسية وجمعها في كتيب خاص سماه، الشباب الجزائري، وأصدره عام 1931 م بعد انعقاد مؤتمر طلبة شمالي افريقيا ثم أعاد طبعه من جديد عام 1981، وتدور آراؤه كلها حول الأفكار، والمبادئ التالية :

1) ضرورة احترام الاسلام واللغة العربية والحضارة الاسلامية باعتبارها تراث الجزائريين الأصيل، وطابع قوميتهم.

2) الاقلاع عن خرافة التفوق الجنسي التي تعني امتياز العنصر الفرنسي وحقارة الجزائريين.

3) الاعتماد على الشباب في تطوير المجتمع الجزائري وتحسين ظروفهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية وذلك عن طريق التزود بالثقافة العصرية التي تتيح لهم أن ينافسوا المجتمع الأوروبي المتطور ويصبحوا ندًّا له.

4) تقليد أوروبا في تطورها الحضاري مع الاحتفاظ بالتراث القومي على غرار اليابان ومحاولة التعاون مع فرنسا الى أبعد الحدود من أجل تحقيق هذه الرسالة التي ستجعل من باريس والجزائر ملتقى للمثقفين العرب.

5) تحقيق المساواة التي هي الضمان الوحيد لمستقبل مشترك بين الأهالي والأوروبيين[2].

انطلق فرحات عباس في الحياة السياسية منذ هذه الفترة، وشارك في

هيئة : «رابطة المنتخبين المسلمين الجزائريين» لمدينة قسنطينة التي كان يرأسها محمد الصالح بن جلول. وانتخب في نوفمبر 1933 مستشارا عاما لمدينة سطيف. وفي عام 1935 انتخب مستشارا بلديا لها. وفي جانفي 1936 انتخب مندوبا ماليا، وأعيد انتخابه بهذا المجلس عام 1938. وأخذ ينشر مقالاته في جريدة التفاهم : L'ENTENTE التي يرأسها محمد الصالح بن جلول، ثم أصبح من كبار محرريها. وتحمس كثيرا لمشروع : بلوم - فيوليت BLUM - VIOLETTE عام 1936 الذي يدعو لادماج الجزائر في فرنسا.

فرنسا هي أنا

إن فرحات عباس، لا شك كان يحس بالام شعبه ويدرك الصعوبات الجمة التي تحيط به والحضيض الذي تردى فيه، ولكنه كان يكره العنف، ويؤمن بسياسة المراحل ومسايرة الظروف واستهوته الحضارة الأوروبية حتى أصبح ينكر تاريخ بلاده، ولا يرى هناك إلا فرنسا وما يمكن أن تحققه من اصلاح وتطور ينتهيان بادماج الجزائر والجزائريين في فرنسا والمجتمع الفرنسي ولهذا قال في إحدى مقالاته التي نشرها في كتابه الشباب الجزائري عام 1931 «ان الجزائر أرض فرنسية ونحن فرنسيون لنا قانوننا الشخصي الاسلامي ونأمل أن تتحول من مستعمرة إلى مقاطعة.

ولا يوجد هناك شيء في القران يمنع الجزائري من أن يكون فرنسي الجنسية، وانما المانع هو الاستعمار. وعندما قام مارسيل ريني وزير الداخلية الفرنسي بزيارة الجزائر عام 1935 م خطب فرحات عباس في اجتماع بحضوره وقال : «لم يبق هناك شيء في هذه البلاد يحول دون الاتفاق على تطبيق سياسة الادماج وإذابة العنصر الأهلي في المجتمع الفرنسي»[3].

وزاد فرحات عباس لفكرته وضوحا عام 1936 م عندما نشر مقالا في جريدة «التفاهم» بتاريخ 2/24 وتحت عنوان : «فرنسا هي أنا» وقال : «. . . نحن الأصدقاء السياسيين للدكتور بن جلول، سنكون وطنيين، والتهمة ليست جديدة، تحدثت مع شخصيات عديدة في هذه القضية وكان رأيي معروفا : الوطنية، هي ذلك الاحساس الذي يدفع بشعب أن يعيش داخل حدوده الاقليمية احساس خلق هذه الشبكة من الأمم. لو كنت اكتشفت «الأمة الجزائرية» لكنت وطنيا، ولن أخجل من ذلك كما يخجل من جريمة. فالرجال الذين ماتوا من أجل المثل الوطني هم يوميا مكرمون ومحترمون.

وحياتي ليست أهم من حياتهم. ومع ذلك، سوف لا أموت من أجل «الوطن الجزائري» لأن هذا الوطن غير موجود. لم أكتشفه : سألت التاريخ وسألت الأحياء والأموات، وزرت المقابر، ولم يكلمني أحد عنه. على الأرجح، وجدت «الامبراطورية العربية» أو «الامبراطورية الاسلامية» اللتين تشرفان الاسلام وجنسنا. لكن هذه الامبراطورية اختفت. مثل الامبراطورية اللاتينية، والامبراطورية المقدسة الرومانية الجرمانية في العصور الوسطى. لقد ظهرت في عصر وإنسانية يختلفان عن عصرنا وإنسانيتنا.

هل يفكر الجزائري المسلم جديا أن يبني المستقبل برفات الماضي ؟ فاتباع «دون كيشوط ـ DON QUICHOTTE» ليسوا من عصرنا. لا نبني فوق الريح. لقد أبعدنا إذن وللأبد، كل غموض وكل خرافة لربط مستقبلنا نهائيا مع نشاط فرنسا في هذا البلد. لقد كتبنا ذلك. وضمان هذا العمل هو الممثل الرئيسي لعملنا. ولو كنت لست في حاجة الا لشيء واحد لأساند مذهبنا، لذكرت ما كشفه لي تحقيق قمت به شخصيا في سنة 1918، كانت قيمة التأمينات على الحياة عند الأهالي الجزائريين لا تفوق بضع مئات آلاف الفرنكات[4] أتصور لو كنا وطنيين معادين لفرنسا أول عمل يجب القيام به هو ألا نستودع اقتصادنا للتوفير الفرنسي، أأكون ضد فرنسا لمدة 20 أو 30 سنة، وأتعهد بالدفع للاقتصاد الفرنسي الموارد الضئيلة التي بها أؤمل تأمين أيامي الأخيرة من حياتي وتربية أولادي ؟ ولماذا لا أتوجه إلى شركات أجنبية تبيحها الحكومة ؟

يكفي من المزاح، حركتنا وتفكيرنا يتطابقان. زد على ذلك أنه ولا أحد يؤمن حقا بوطنيتنا. ما يراد محاربته من وراء هذه الكلمة، هو تحررنا الاقتصادي والسياسي. وهذا التحرر المزدوج، نريده بكل قوة إرادتنا ومثالنا الاجتماعي.

ستة ملايين من المسلمين يعيشون على هذه الأرض التي أصبحت منذ مائة عام، فرنسية، يسكنون أكواخا قذرة، أرجلهم حافية، بدون ملابس وفي غالب الأوقات دون خبز. من هذا الحشد من الجائعين، نريد أن نجعل مجتمعا عصريا بالمدرسة، دفاع المزارعين، الحماية الاجتماعية، نريد رفعه إلى كرامة الانسان ليصبح عزيز النفس حتى يكون فرنسيا.

هل هناك سياسة استعمارية أخرى أكثر إخصابا ؟ لا ننسى بدون

تحرير الأهالي، ليس هناك من جزائر فرنسية دائمة. «فرنسا هي أنا»، لأنني أنا العدد، أنا الجندي، أنا العامل، أنا الحرفي، أنا المستهلك. فابعاد مساعدتي وراحتي ومساهمتي في العمل المشترك، هو عبارة عن بدعة خشنة. مصالح فرنسا هي مصالحنا من اللحظة التي تصبح مصالحنا هي مصالح فرنسا.

هذا الصحو في الحركة وفي التفكير يجعل حاجزا لمعارضينا تتزايد تحريضاتهم. لقد فات الأوان. نحن أبناء عالم جديد، نبع من الروح والجهد الفرنسيين. شعارنا هو: الى الأمام.»

أما الدكتور ابن جلول فهو سياسي محترف وعضو في فرع الحزب الاشتراكي الفرنسي بقسنطينة، بدأ نشاطه عام 1931 م بتأسيس هيئة «اتحادية النواب المنتخبين المسلمين الجزائريين» التي تتألف من النواب الذين فازوا في انتخابات الهيئات والمجالس المالية والذين يؤمنون بنفس الأفكار التي كان ينادي بها فرحات عباس، وينشرها في «مجلة التقدم»، وهذه الهيئة في الحقيقة عبارة عن إحياء للهيئة السابقة التي تألفت بعد الحرب العالمية الأولى، وقد نشطت هذه الهيئة في العمل منذ عام 1934 م عندما فاز كثير من أتباعها في الانتخابات البلدية والعمالات وحصلت على أغلبية المقاعد، وكان من بين من فاز: فرحات عباس في دائرة سطيف، والدكتور الأخضري في قالمة، والدكتور سعدان في بسكرة وابن عبود في عين البيضاء، وصحراوي في الخروب، وبوصوف في ميلة، وخلاف في جيجل، وكهرية الزين في سوق أهراس، وقد وضعت هذه الهيئة برنامجا للعمل يتلخص كله في السعي لتحقيق الادماج التدريجي للنخبة المختارة المثقفة من الجزائريين في الحياة الفرنسية، ومن بين ما كانت تنادي بتحقيقه.

1) افساح المجال للجزائريين للترشيح والانتخاب في المجالس البلدية والعمالات وغيرها.
2) تطبيق مبدإ المساواة بين الجزائريين والفرنسيين في المعاملة والوظيف في الميدان العسكري وإلغاء المحاكم الزجرية، وإصلاح وتعديل المحاكم الزجرية، واصلاح وتعديل أنظمة وقوانين الغابات والأحراش.

3) إلغاء الغرامات الجماعية وتوسيع نطاق التعليم وتحسين أوضاع الجزائريين الزراعية في الأرياف ورفع أجور العمال.
4) تطبيق مبدإ الحرية الدينية.

وقد أبدى ابن جلول ورفاقه نشاطا كبيرا في سبيل تحقيق هذه المطالب وتخيلوا أنهم في مقدورهم إقناع الأحرار الفرنسيين بالوقوف إلى جانبهم وراودتهم حتى فكرة استمالة السلطة الدستورية نفسها في فرنسا مثل رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ووزير الداخلية عن طريق بعض أصدقائهم في البرلمان ومجلس الشيوخ[5].

وفعلا فقد بذل السيد موريس فيوليت عضو مجلس الشيوخ الذي كان واليا على الجزائر عام 1927 جهودا خاصة واستنطق الحكومة الفرنسية وقدم عرضا وافيا عن الحالة في الجزائر اضطر على إثر ذلك وزير الداخلية الفرنسي مارسل ريني أن يقوم بجولة في الجزائر عام 1935 ليطلع بنفسه على البؤس والشقاء اللذين يتخبط فيهما شعب الجزائر، وكان مفروضا على ريني بعد عودته إلى فرنسا أن يشرح الحالة كما هي للحكومة والبرلمان، ويعكف على تحقيق ما يحسّن من حالة بؤس الجزائريين، ويفرج عن بعض كربهم باعتباره المسؤول المباشر عنهم، ولكنه بدلا من ذلك، وإزاء اشتداد نشاط دعاة الادماج من جهة وكفاح «نجم شمال افريقيا» المنظم والمتغلغل في أوساط الشعب من جهة أخرى، أصدر قرارا أصبح يحمل اسم مرسوم ريني ينص على عقاب كل من يحاول المس بالأمن والنيل من فرنسا[6].

وكان من بين الدوافع التي حملت ريني على إصدار هذا القرار، هو الانتقام من الحوادث التي حصلت في تلك السنة (1935) أثناء الحملة الانتخابية لتجديد أعضاء المجالس البلدية في مدن «قسنطينة» «وسطيف» «وبجاية» «وبسكرة» وقد طالب شيوخ هذه البلديات خلال هذه الحوادث بتطبيق الاجراءات الزجرية التالية :

1) إنشاء حرس متجول للزجر والارهاب.
2) إرسال أسراب من الطائرات المطاردة إلى الجزائر.
3) نقل فيالق المشاة الجزائريين إلى فرنسا، وتعويضهم بالجنود السينيغاليين من أفريقيا السوداء الذين لا يرحمون.

4) اعتقال من دعوهم بالمشوشين.

وقد تساءل فرحات عباس عمن هم المشوشون، وأجاب بأنهم النواب الجزائريون المنتخبون دعاة الادماج الذين لا ذنب لهم سوى أنهم كانوا يطالبون بالمساواة في الحقوق والواجبات ضمن الجمهورية التي هي جزء لا يتجزأ كما يزعمون[7].

ورغم إيمان فرحات عباس، وابن جلول وزملائهما، بالتعاون اللامحدود مع فرنسا، وربط مصير الجزائر بها، فإن السلطات الاستعمارية بالجزائر كانت تطبق سياسة معاكسة تماما لطموحهم وآرائهم، وأهدافهم هذه التي هي ولا شك في صالح فرنسا، خاصة خلال الاحتفالات الضخمة والكبرى بالذكرى المائوية الأولى والأخيرة للاحتلال وما بعدها.

فجريدة افريقيا اللاتينية L'AFRIQUE LATINE نشرت مقالات عديدة عرضت فيه بالاسلام والمسلمين وشتمتهما، ودعت إلى تطبيق سياسة الغالب على المغلوب، وبالطبع فان ربط أفريقيا بكلمة «لاتينية» هو نفسه سب وشتيمة مقصودة من أصحابها وإهانة.

والسلطات الاستعمارية في قسنطينة نصبت في احدى ساحات المدينة الكبرى تمثالا للضابط الاستعماري لاموريسيير، شاهرا سيفه ضد الجزائريين، والحكومة الفرنسية قامت بعزل الوالي العام موريس فيوليت الذي حكم البلاد من عام 1927 إلى 1930 وعوضته بالوالي الجديد الحاقد بيير بورد، الذي أشرف على احتفالات الذكرى المائوية المشؤومة، وبالغ في اظهار الاحقاد واحياء الجروح وإثارة الضغائن بتلك الاستعراضات المثيرة في الشوارع وبتلك الالقاب التي خلعها على بعض العائلات المتعاونة مع فرنسا مثل «الخليفة» «والباشا آغا» «والقائد» وما اليها.

ومجالس النيابات المالية رفضت قبول مبلغ 150 مليون فرنك التي اعتمدتها الحكومة الفرنسية لصالح التعليم العربي الاسلامي بدعوى أن ذلك تدخل في شؤون الجزائر المحلية الداخلية، وذلك بضغط من رابطة شيوخ البلديات الاستعماريين.

ويهود مدينة قسنطينة يتحدّون مشاعر المسلمين ويقوم اليهودي خليفة

إلياهو المستخدم في فرقة الرماة، كخياط، بالتبوّل على جدار مسجد سيدي لخضر، ويسب المسلمين، ورسولهم محمدا، وذلك أوائل شهر أوت عام 1934، ويتسبب في هيجان واضطرابات عمت كل أحياء المدينة وأحوازها لعدة أيام انتهت بمقتل البعض، وجرح آخرين، وبدل أن تعاقب السلطات الجاني اليهودي، انحازت إلى جانب اليهود، وتدخلت قواتها العسكرية لصالحهم، فاعتقلت العشرات من الأهالي الجزائريين، وقدمت الكثير منهم إلى المحاكم الزجرية التي أصدرت عليهم أحكاما قاسية بالسجن والغرامة والتشريد حتى خارج الجزائر[8].

والغريب في الأمر أنه رغم هذا فان دعاة التجنيس متحمسون للادماج. فالمعلم الفاسي الذي طلب التجنيس قال له الموظف : «كيف ؟ أنت من الأهالي ألا يكفيك هذا ؟ وهل تعتقد انه لا يوجد فرنسيون كفاية بدونك»[9] ومحمد كسوس قال عام 1931 بأن احتفال فرنسا المائوي مهين، ولكن جيلنا فرنسي فكريا رغم أنه يحتفظ بدينه ولغته وعاداته. ولا يتصور أي شكل سياسي غير الشكل الذي تمثله فرنسا»[10].

والمدرس ابن الحاج رئيس نادي الاخاء، قال خلال خطبة الاحتفال بتدشين النادي عام 1933 بالجزائر العاصمة مخاطبا 750 شخصا من رجال الدين الموظفين «إننا جميعا قبل كل شيء فرنسيون، فوطننا هو فرنسا، والعلم الذي نعيش تحته هو العلم المثلث. . وأن الجزائريين فرنسيون سواء كانوا يتمتعون بالحقوق المدنية أم لا. وسواء كانوا متعلمين أم أميين. . . فديننا لا دخل له في جنسيتنا التي لا يمكن أن تكون سوى فرنسية»[11].

وابن جلول محمد الصالح كتب في جريدة التفاهم : L'ENTENTE يوم 27 فيفري 1936 قائلا وهو يستهزئ بالشيوعية، والجامعة الاسلامية : «الشيوعية والجامعة الاسلامية ألم نرفض ألف مرة هاتين الفكرتين المتناقضتين، واذا كانت لدينا وطنية أفليست هي فرنسية لحما ودما»[11].

حركة المؤتمر الاسلامي :

على إثر نجاح الجبهة الشعبية في الانتخابات عام 1936 م وتسلمها مقاليد الأمور برئاسة الزعيم الاشتراكي ليون بلوم حاولت أن ترضي دعاة الاندماج بتحقيق بعض الاصلاحات فعهدت الحكومة الفرنسية الى موريس

فيوليت الوالي السابق على الجزائر وعدد من الخبراء بأمر إعداد مشروع اصلاحي مناسب لمطالب (فيوليت) ومن بينها :

1) إلحاق الجزائر بفرنسا وإدماجها فيها.

2) إعطاء حق الانتخابات لجماعة خاصة من الجزائريين لا يزيد عددهم على واحد وعشرين ألفا في المجالس البلدية الفرنسية التي يعبر عنها بالهيئة الأولى على أن تكبر فيما بعد هذه الفئة شيئا فشيئا.

3) منح الجنسية الفرنسية لهم مع احتفاظهم بأحوالهم الشخصية الاسلامية.

وعندما عرضت حكومة بلوم هذا المشروع على البرلمان الفرنسي أصبح يحمل اسم «مشروع بلوم فيوليت» وقد وجد هذا المشروع صدى كبيرا في أوساط الطبقة المثقفة الجزائرية التي أخذت تتوافد على باريس لشرح أوضاع الجزائر المزرية والمؤلمة سعيا وراء كسب عطف الكثير من الشخصيات الفرنسية والرأي العام الفرنسي.

ولما كثر الحديث على الجزائر، واشتد ضغط الأحزاب، والهيئات إلى هذه الدرجة، أوفدت حكومة بلوم لجنة برلمانية خاصة الى الجزائر في مارس 1937 م للتحقيق في وضع الجزائر السياسي والاقتصادي والاجتماعي وذلك برئاسة السيد لاكروزيز نائب المارتينيك، وعضوية كل من تانيل، ودومون، وميشيل، ودوكيرمون، وطونيو، ورومانستين، فاتصلت هذه اللجنة بالأوساط الجزائرية والأوروبية، وكونت من كل ذلك فكرة ترمي الى تأييد حكومة بلوم في مشروعها الاصلاحي السابق الذي تسعى الى تطبيقه[13].

وكان من بين ما دفع حكومة بلوم الى السعي الحثيث لتحقيق بعض الاصلاحات كثرة الاضطرابات التي واجهتها بالجزائر على إثر قيامها، ذلك أنه في شهر جوان نفسه الذي تسلمت فيه الحكم شن العمال الجزائريون عددا من الاضطرابات في المعامل، والمصانع، والشركات، التي يسيطر عليها كبار المعمرين، مطالبين برفع الأجور وتحقيق المساواة بينهم وبين زملائهم العمال الفرنسيين.

ففي يوم 11 جوان 1936 م أضرب العمال في سيدي موسى، وفي يوم 13 في بئر التوتة، وفي يوم 15 في حسين داي، وبرج الكيفان، وبئر خادم،

وفي يوم 16 في صطاوالي، أما في سيدي بلعباس فقد حصل الاضراب يوم 14 جوان وأدى الى اصطدام دموي بين العمال والقوات الفرنسية جرح فيها حوالي 40 شخصا وتوالت بعد ذلك الاضطرابات في كل من وهران، ومستغانم، وتلمسان، وقتل وجرح فيها عدد من المستعمرين الفرنسيين واشتدت حركة الاضرابات هذه في شهر جويلية حتى أصبح عدد المضربين أكثر من أربعين ألفا.

ولم تنته الا في شهر ديسمبر، ثم تجددت مرة أخرى في بلعباس يوم 26 فيفري 1937 م، وفي وهران في أول مارس أدت إلى صدام دموي، وتضامن عمال المناجم باقليم قسنطينة مع إخوانهم بالناحية الغربية وشنوا إضرابا عاما يوم 9 مارس أدى إلى صدام مسلح بينهم وبين الجيش الاستعماري نتج عنه سقوط عدد من القتلى والجرحى.

وبينما هذه الأحداث تجري كان ابن جلول يسعى لدى الهيئات والأحزاب الجزائرية لتنظيم مؤتمر اسلامي عام، يناقشون فيه أوضاع الجزائر ومشروع بلوم - فيوليت، فوافقته على ذلك، مختلف الهيئات باستثناء نجم شمال افريقيا الذي برر رفضه بأن مطالبه التي تنحصر في تحقيق الاستقلال التام عن فرنسا، تتنافى تماما مع مبادئ مشروع فيوليت الذي يدعو أساسا إلى تجسيم فكرة الادماج، والذي سيسعى هذا المؤتمر للتصديق عليها وتأييدها وليس لمناقشتها.

مطالب المؤتمر الاسلامي

وقد التأم شمل هذا المؤتمر الأول يوم 7 جوان 1936 م وتحمس فرحات عباس، وابن جلول، لمشروع فيوليت وأيده الشيوعيون، بينما ألح رجال جمعية العلماء على ضرورة الحفاظ عن عروبة الجزائر، واسلامها وعلى أن يتبنى المؤتمر المشاكل الدينية ويضعها ضمن البرنامج الذي سيناقشه، ويصادق عليه وانتهى بالمصادقة على عدد من القرارات اهمها :

1) السماح للجزائريين بالانتخاب للبرلمان الفرنسي في غرفة انتخابية واحدة مع احتفاظهم بحالاتهم الشخصية الاسلامية، واعلان حرية الصحافة والتعبير والمساواة في الأجور ومساعدة الفلاحين.

2) إلغاء القوانين الأهلية الزجرية واصلاح قانون الغابات والغاء قانون 4 أوت 1926 وقرار ريني لعام 1935 م والمتعلقين بتحديد تنقلات

الجزائريين.

3) القيام بتطهير عام في الادارة الجزائرية.

4) الاعتراف رسميا باللغة العربية على أنها اللغة القومية للجزائر، وفصل الدين عن الدولة، وحتى لا تذهب جهود المؤتمر وقراراته سدى ودون فائدة ألف المؤتمر وفدا خاصا حمل قراراته إلى باريس وسلمها يوم 23 جويلية إلى رئيس الوزراء الفرنسي بلوم الذي وعد بدراستها دون أن يلتزم بشيء غير ذلك، ومن يومئذ أخذ دعاة الادماج يشعرون بحقيقة زيف «فرنسا الجبهة الشعبية»[14]. وفيما يلي نص هذه المطالب نقلا عن الاستاذ سعد الله الذي نقله عن الشهاب عدد جويلية (يوليو) 1936 وهو عدد خاص بالمؤتمر ص. 236-237.

أولا : إلغاء سائر القوانين الاستثنائية التي لا تنطبق إلا على المسلمين.

ثانيا : إلحاق الجزائر بفرنسا رأسا، وإلغاء الولاية العامة الجزائرية، ومجلس النيابات المالية، ونظام البلديات المختلطة.

ثالثا : المحافظة على الحالة الشخصية الاسلامية. مع إصلاح هيأة المحاكم الشرعية بصفة حقيقية ومطابقة لروح القانون الاسلامي، وتحرير هذا القانون.

- فصل الدين عن الدولة بصفة تامة، وتنفيذ هذا القانون حسب مفهومه ومنطوقه.
- إرجاع سائر المعاهد الدينية إلى الجماعة الاسلامية لتتصرف فيها بواسطة جمعيات دينية مؤسسة تأسيسا صحيحا.
- إرجاع أموال الأوقاف الجماعة ليمكن بواسطتها القيام بأمور المساجد والمعاهد الدينية والذين يقومون بها.
- إلغاء كل ما اتخذ ضد اللغة العربية من وسائل استثنائية، وإلغاء اعتبارها لغة أجنبية.
- الحرية التامة في تعلم اللغة العربية، وحرية القول للصحافة العربية.

رابعا : الاصلاحات الاجتماعية : التعليم الاجباري للبنين والبنات - الشروع بسرعة في بناء المدارس الكافية لتعميم التعليم الاجباري.

- جعل التعليم مشتركا بين المسلمين والأوروبيين.
- الزيادة في معاهد الصحة من مستشفيات ومستوصفات، وفي معاهد الاغاثة. كالمطاعم الشعبية. وإنشاء خزينة خاصة للعاملين من العمال.

خامسا : الاصلاحات الاقتصادية : تساوي الأجر إذا تساوى العمل - تساوي الرتبة إذا تساوت الكفاءة، توزيع إعانات الميزانية الجزائرية للفلاحة والصناعة والتجارة والاحتراف على الجميع وعلى مقتضى الاحتياج دون تمييز بين الأجناس.
- تكوين جمعيات تعاونية فلاحية، ومراكز لتعليم الفلاحين،
- الاقلاع عن انتزاع ملكية الأرض.
- توزيع الأراضي الشاسعة البور على صغار الفلاحين والعمال الفلاحين
- إلغاء قانون الغاب.

سادسا : مطالب سياسية - إعلان العفو السياسي العمومي - توحيد هيأة الناخبين في سائر الانتخابات - إعطاء الحق لكل ناخب في ترشيح نفسه - النيابة في مجلس الأمة.

وقد تظاهرت الحكومة الفرنسية بقبول المشروع، وأعلنت استعدادها لدراسته وأرسلت وفدا برلمانيا الى الجزائر للتحقيق ترأسه النائب المارتينيكي لاكروزبير، ومال في تحقيقه إلى تأييد مشروع بلوم - فيوليط، وتحقيق اصلاحات في الجزائر، ولكن المعمرين عارضوا ذلك وأصروا على «أن المسلمين الجزائريين كلهم وطنيون»، واذا منحت فرنسا لأعدائها المساواة في الحقوق، فسيطردون لا محالة من الجزائر، ولا بد أن تبقى سيطرة الأوروبي قاعدة مطردة لا تتبدل ولا تتغير. وشن كل من مورينو، ودوروا، وبورجو، وسيكار، حملة صاخبة وحاقدة في الجزائر، وباريس، وانتهت باسقاط مشروع بلوم - فيوليط الاصلاحي وإلغائه.

وذكر فرحات عباس بأنه استقبل عام 1937 من طرف وزير الداخلية الفرنسي ألبير سارو، ودافع عن مطالبه التي هي مطالب جماعة المؤتمر الاسلامي فقال له : «بأنه استقبل وفدا من النواب الأوروبيين بالجزائر وحاول عبثا إقناعهم بضرورة القيام باصلاحات في الجزائر فرفضوا، ونعتهم له بقوله : «انهم لا وطنية لهم، ولا عقل، ولا قلب، وما هم إلا بطون منتفخة»[17].

وفي عام 1938 توعد دالادي، وفد المؤتمر الاسلامي الذي قاده فرحات عباس، وكان ابن باديس حاضرا، فقال : «لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم، الحق بجانبها، والحق يعلو ولا يعلى عليه، ومهما يكن من أمر فاننا مستمرون في كفاحنا أحب من حب وكره من كره»، وهي رواية فرحات نفسه في نفس المصدر.

وابتداء من هذا العام 1938 اخفقت، واختفت وإلى الأبد فكرة الادماج، والتجنيس، وتفرق أعضاء الجماعة الداعون والمتحمسون لذلك خاصة أقطابها.

وبذلك أغلقت فرنسا الباب أمام سياسة اللين والتريث، واتضح أنها لا تنوي أبدا أن تسلم بأي حق للجزائريين مهما كان تافها، كما أنها غير مستعدة لتحقيق أي إصلاح إلا إذا كان لصالح المستعمرين الأوروبيين وهذا يدعم رأي حزب الشعب الجزائري، وموقفه المعارض لفكرة المؤتمر الاسلامي.

الاتحاد الشعبي الجزائري :

ولقد كان لرفض مشروع «بلوم ـ فيوليت» من طرف البرلمان الفرنسي آثار سيئة في نفوس الكثيرين من الجزائريين المعتدلين، وأصبح ذلك نقطة تحول في تفكيرهم، فبعد أن كانوا ينادون بالارتباط مع فرنسا والاندماج والذوبان في المجتمع الفرنسي أخذوا منذ الآن يتجهون الى الفكرة الاستقلالية، وينادون بتحقيق الاستقلال التام التدريجي، ولو أن إيمانهم وحماسهم لذلك يختلف باختلاف الأشخاص.

ففرحات عباس مثلا كان رد الفعل لديه عنيفا رغم أنه كان أكثر وضوحا من غيره لدعوة الادماج، ودلت الحوادث المتوالية بعد ذلك خاصة بعد قيام ثورة أول نوفمبر عام 1954 م، على صدق ما كان يدعيه من أن سياسة المساواة والادماج مع تقدم وعي الجماهير الشعبية في الميدان الاجتماعي والاقتصادي ستؤدي الى استقلال الجزائر أي أنه حسب آرائه هو لم يكن يدعو لفكرة الادماج من أجل محو وطمس شيء اسمه «الجزائر العربية المسلمة»، وإنما على أساس أن تكون تلك خطوة ومرحلة نحو

تحقيق الاستقلال الوطني ولو بعد اماد طويلة.

ومن أجل ذلك فانه بمجرد أن شعر بانحراف ابن جلول، وإغراقه في التساهل مع الفرنسيين، وتجاوزه الحد المعقول في أفكاره، وتصريحاته اصطدم معه ورفض أن ينضم إلى هيئته الجديدة «التجمع الجزائري الفرنسي الاسلامي» التي أسسها بعد أن أرغم على ترك رئاسة هيئة المؤتمر الاسلامي وقام هو بانشاء حزب جديد باسم «الاتحاد الشعبي الجزائري» وصمم هذه المرة أن ينزل إلى القاعدة الشعبية ويتعاون مع الفلاحين والفقراء ويتعامل مع من تتمثل فيهم قومية الجزائر الصميمة، ولربما كان ذلك هو منشأ إطلاق اسم «الاتحاد الشعبي الجزائري» على منظمته الجديدة.

ولقد قال في البيان الذي أصدره غداة إعلانها «يجب أن يكون حقل عملنا هذه المرة في الأسواق، والمقاهي، والقرى، وفي كل مكان، فنحن نريد أن تحتفظ الجزائر بطابعها الخاص ولغتها وحضارتها وتقاليدها»[18].

إن هذه نغمة جديدة حقا، وتطور كبير في اتجاه فرحات عباس وميوله وأفكاره، والفضل في ذلك لتجاربه للزمن وتصلب الاستعمار، وتعنته، ورفضه الدائم للاتجاهات الادماجية السابقة، ومع ذلك فان فرحات عباس حتى ذلك الحين لم يقطع حبل الأمل نهائيا في التعاون الفرنسي الجزائري وبقي دائما ينشد ذلك حتى قيام الثورة عام 1954 م والى تحقيق الاستقلال عام 1962 م.

ومن المهم هنا أن نورد رسالة من السيد فرحات عباس الى منتخبيه في جريدة التفاهم يوم 4 سبتمبر 1939 غداة اندلاع الحرب العالمية الثانية تكشف المزيد عن أفكاره كذلك وهو يتطوع للعمل في الجيش الفرنسي من أجل الدفاع عن فرنسا مثله الأعلى :

رسالة فرحات عباس إلى منتخبيه :

أصدقائي الأعزاء :

اليوم في هذه الساعة الصعبة حيث حرية الأمم الديمقراطية مهددة هي نفسها، يتوقف حزبنا عن كل نشاط سياسي ليتفرغ كليا لسلامة الأمة التي

يرتبط بها مستقبلنا. لأنه لو تضعف فرنسا الديمقراطية، مثالنا للحرية سيدفن إلى الأبد.

نؤكد، في هذه الساعة، بالاعمال، إيماننا بانتصار فرنسا، بنصر الحرية عندنا، وفي العالم بأسره.

والملخص لمذهبنا، والملخص لبرنامجنا، والملخص للمهمة التي تقبلتها باسمكم، وللأفكار التي اذعتها بينكم، مكاني هو في الجيش إلى جانب رفاقي في الفيلق.

أنا ذاهب. إذا مت، أطلب منكم أن تحتفلوا بذكراي مع بقائكم أمناء لحزبنا وللطريق الذي رسمه.
وإن أنا عدت، سوف أستأنف معكم، وبنفس الشجاعة وبنفس التضحية، الدفاع عن قضيتنا المقدسة.

تحياالجزائر !... تحيا فرنسا !...[19].

المرحلة الثالثة

العودة إلى الاعتدال

وعندما اندلعت الحرب العالمية الثانية، واحتل الألمان باريس وكل البلاد الفرنسية، تعاون الكولون بالجزائر مع النازيين الألمان وحكومة الماريشال بيتان في فيشي، وأخذوا يرددون شعار «يحيا الألمان» لأن ذلك سيمكنهم من الاحتفاظ بسيطرتهم السياسية والاقتصادية على الجزائر، ويحفظ لهم مصالحهم الاستعمارية، وبذلك كشفوا عن وجههم النازي الفاشي.

وقد أكد فرحات عباس بأن 80% منهم تعاونوا مع النازيين الألمان، وراجت إشاعات قوية بأن بول رينو رئيس وزراء فرنسا يفكر في إعطاء تونس إلى إيطاليا مقابل وقوفها على الحياد في الحرب، وأن فرنسا تفكر في تقسيم الجزائر إلى ثلاثة أقسام : القسم الشرقي القسنطيني تهديه مع تونس إلى إيطاليا والقسم الغربي الوهراني تهديه إلى إسبانيا، وتحتفظ هي بالقسم الأوسط، وذلك في إطار المشروع الاستعماري المعروف باسم «أور - أفريك».

وبضغط من الألمان النازيين، قامت حكومة بيتان في فيشي، بإلغاء مرسوم كريميو اليهودي الصادر عام 1870، وجردت اليهود من المواطنة الفرنسية التي حصلوا عليها بالجملة منذ سبعين عاما قبل ذلك، وتشفي

أوروبيو الجزائر منهم، وكتب مورينو رئيس بلدية قسنطينة قائلا : «إن اضطرابات عام 1898 المناوئة لليهود كان سببها مرسوم كريميو، ومطالبنا بإلغائه، وها نحن اليوم نبلغ أهدافنا، نعم ألغي هذا المرسوم المشؤوم، وعاد اليهودي إلى منصبه، وهو منصب الأهلي «انديجان» الجزائري، الذي لم يكن له أن يخرج منه، وما إخراجه منه إلا خرقا سافرا للقانون ابتدعه كريميو اليهودي»[20].

وعند بداية الحرب العالمية الثانية تطوع فرحات عباس للعمل في الجيش الفرنسي كصيدلي في قسم الاحتياط، وجند وأرسل إلى تروي TROYES ليتولى تكوين الممرضين في قسم الصحة العسكرية. وعند استسلام فرنسا، وعقد الهدنة مع ألمانيا عام 1940، عاد إلى الجزائر وحاول أن يقوم بالنشاط السياسي فغضب عليه الحاكم العام أبريال ABRIAL وعزله وأبعده من المجالس المنتخبة، فتقاعد عن العمل. واعتكف على تحرير مذكرة طويلة تحت عنوان : جزائر الغد L'ALGERIE DE DEMAIN، لخّص فيها تصوره لجزائر الغد بعد انتهاء الحرب، ووضع مشروعا طويلا، وقدم عدة اقتراحات فيها بعد أن انتقد النظام الاستعماري. وأرسل هذا التقرير إلى الماريشال بيتان رئيس الدولة الفرنسية. وفيما يلي ملخص عنه :

جزائر الغد

تقرير قدم للماريشال بيتان ـ PETAIN ـ رئيس الدولة الفرنسية، حول المشاكل الجزائرية، بتاريخ 10 أبريل 1941 (تحليل)[21] هذا التقرير يبدأ بالتصريح بمبدإ : لقد حرر من طرف رجال ينتمون إلى عنصر الفلاحين الذي يحتفظون معه برباط عميق وليس لهؤلاء من طموح إلا الخدمة. لقد تعهدوا أن يناضلوا وأن يعملوا في كل الظروف وكل الأوقات وتحت كل الأنظمة حتى يصبح القانون في الجزائر واحدا للجميع والامتيازات ملغاة.

«منذ جوان 1940 وفرنسا شقية. لم تكن عزيزة في قلوبهم. غنية أو فقيرة تبقى عندهم هي فرنسا...»

التقرير يستعرض بعد ذلك تاريخ الجزائر منذ 1830. يشرح أن دمج الجزائر في العالم الغربي ـ L'OCCIDENTALISATION ـ حقيقة أكيدة،

لكن العملية قامت لصالح العنصر الأوروبي الذي أصبح رب العمل في حين أصبح الأهلي أجيرا وعاملا بسيطا.

ماديا، كان النجاح كاملا : على أي حال سواحل البحر المتوسط، البلاد تحولت في اتجاه عصري، لكن ثمن هذا التحويل أدى إلى خلق «اقطاع أرضي حقيقي» يقوم بتسيير البلاد. بالمقابل نجد أن المواطنين الأصليين لم يعصرنوا بنفس الدرجة : هم دائما6000000 من الشرقيين «يعيشون في الجزائر في حالة أضعف» : يشكلون طبقة كادحة ضخمة (فلاحية) تتجمع شيئا فشيئا في المدن وتعيش هناك في حالة انحطاط فيزيولوجي وانحطاط معنوي. مع ذلك، برزت نخبة من هذه الطبقة الهامة لكنها لم تستفد من الدعم الصادق للعالم الاستعماري ومن السلطات العامة. تبقى غريبة بالنسبة للعمل المشيد جماعيا، وبعيدة عن كل وسائل الحكم دون تأثير كبير على مستقبل إخوانهم المتخلفين. في حين هي واعية بمهمتها وقد اختارت طريقها. نريد أن نتقدم لأننا نؤمن بالتقدم بالتقنية العصرية وبالتطور الانساني وبامكانيات تكيف جنسنا. نريد أن نتقدم لأننا واثقون من أن الشعب سيتبعنا ويستسلم للنظام الصعب التأديب. وأخيرا نريد أن نتقدم لأننا لنا ثقة في الشعب الفرنسي وفي عبقريته المخترعة. العمل المشيد من طرف أتاتورك في ظرف عشر سنوات، وآخر في القديم من طرف ـ بيير الأكبر ـ PIERRE LE GRAND ـ هل هي أعمال تفوق قدرة أمة كبيرة كفرنسا ؟ نعرف طبعا أنه غير صحيح.

يأتي بعد ذلك فحص برنامج إيجابي مقسم إلى عدة فصول.

يتعلق الأمر خاصة بالمشكل الفلاحي : التقرير يطلب من الحكومة أن تتخذ إجراءات لابقاء الملاكين الصغار في أراضيهم ولاعادة تشكيل طبقة الفلاحين LE PAYSANNAT في المناطق التي انعدم وجودها فيها، وهذا بواسطة صندوق المزارعين من أجل إعادة إسكان الفلاح، وحماية وتطوير الملكية الفلاحية في الجزائر.

في الميدان الاجتماعي، يبرز مشكل التعليم من بين كل المشاكل الأخرى. المدرسة، المدرسة الفرنسية، سليمة ومتينة، تبقى الخميرة الاجتماعية في غاية الجودة. وللأسف المدارس غير كافية. من مليون طفل

في سن الدراسة، 900 000 يبقون بدون تعليم. يجب اذن خلق مدارس عديدة وتكوين الموظفين الضروريين. هذه المدارس الجديدة يجب ألا تكون فاخرة. يجب كذلك ألا تعطي تعليما زهيدا. التعليم المهني ستكون له طبعا مكانة هامة. لقد قامت مؤسسات المساعدة سابقا بأعمال خيرية. يجب أن يضاعف عددهم وأخيرا : الموظفون المسلمون يجب أن يعاملوا كرفاقهم الفرنسيين.

مشكل اليد العاملة هو كذلك لا يقل أهمية. يشتمل أولا على ضمان العمل للطبقة الفلاحية الكبيرة ويجب بعد ذلك تطبيق الأجر الحيوي ولذلك يجب تشجيع تكوين النقابات المهنية.

لقد انتهى تجهيز المجتمع الأوروبي، لكن تجهيز الدواوير لم يحدث بعد، يجب جلب الماء والكهرباء وشق الطرق إلى التجمعات الأهلية.

من الناحية العسكرية يجب الا يستمر التفاوت في المعاملة بين الأروبيين والأهالي : «فالذين يرتدون البذلة العسكرية وجبت عليهم الخدمة في نفس الظروف كالفرنسيين جيش واحد : الجيش الفرنسي جندي واحد : الجندي الفرنسي. الخدمة العسكرية بصفة أهلي لم يبق لها الحق في البقاء. إنها أمنية كل العسكريين المسلمين».

من الناحية الدينية، يطلب التقرير تطبيق، في العبادة الاسلامية، قانون فصل الكنيسة عن الدولة، الخلق الشعائري، حرية التعليم الديني، وإلغاء كل الاجراءات الاستثنائية التي تفرض على اللغة العربية.

وأخيرا يدخل في المشكل الاداري. ينتقد منشأة البلدية المزدوجة COMMUNE MIXTE أين نجد المحافظ بعيدا جدا عن الرعية، يفوّضون الأمر إلى قياد منتقدين بدورهم. أما البلدية الكاملة الوظيفة، فتلبي قبل كل شيء حاجيات الاوروبيين الذين يقطنونها.

علاج هذه الوضعية يتمثل في رفع الدواوير إلى مراكز بلدية «مسيرة من طرف مجالس منتخبة أو غير منتخبة»، القياد يجب أن يختاروا عن طريق المسابقة والمحافظون يجب أن يقتصروا على دور المستشارين التقنيين في تجمع ثلاثة أو أربعة مراكز بلدية. سيرتفع عدد الأقاليم والمقاطعات.

الحكومة العامة ستختفي. وفي مكانها سينشأ ليحكم ويراقب حاكم عام محرر من المسائل الادارية، يساعده ثلاثة أو أربعة مفتشين عامين متخصصين (المالية، الجمارك، الشؤون الاسلامية). وأخيرا النظام العسكري يلغى في أقاليم الجنوب. ويستخلص المؤلفون : «اذن ستبعث في قلب المستعمرة الأوروبية وفي عمق ضمير متجدّدينا الكثيري العدد، الرغبة في البقاء معا، هذه الرغبة، حسب تعريف ـ رينان ـ RENAN ـ هي العنصر المتتابع للأمة».

التقرير ممضى «عن الشباب الجزائريين، الفلاحين، العمال والقدماء العسكريين». من طرف فرحات عباس، صيدلي، مستشار بلدي، مستشار عام، مندوب مالي، منخرط في مدة الحرب، متطوع من أجل وحدة محاربة.

وبعد مدة من تقديمه لهذا التقرير عين من جديد عضوا في المجلس المالي، وفي شهر أوت 1941 استقال من «اتحادية المنتخبين المسلمين الجزائريين» ومال إلى الانعزال عن الحياة العامة. ولما نزل الحلفاء بالجزائر يوم 8 نوفمبر 1942 عاد من جديد للنشاط السياسي واشترك مع عدد من زملائه المنتخبين المسلمين الجزائريين في تحرير رسالة إلى السلطات الفرنسية وحلفائها يوم 20 ديسمبر لم تقبل في شكلها الأول وأعيد تحريرها يوم 22 ديسمبر 1942، وهو النص الذي سلم الى الأمين العام، في غياب الحاكم العام للجزائر.

وفيما يلي النصان الأول والثاني :

النص الأول : رسالة من ممثلي المسلمين الجزائريين الى السلطات.

ممثلو المسلمين الجزائريين، أمام الأحداث الخطيرة التي يعيشها بلدهم منذ يوم 8 نوفمبر 1942.

يوجهون الى السلطات المسؤولة الرسالة التالية :

بعد أن اكتسحت الحرب كل القارات ومزقت فرنسا، مشعل الحضارة والثقافة تصل اليوم الى الجزائر.

لو كانت هذه الحرب، كما صرح بها السيد رئيس الولايات المتحدة،

حرب تحرير الشعوب والأشخاص، دون تفرقة في الأجناس والأديان، لشارك المسلمون الجزائريون بكل قواهم وبكل التضحيات في هذا الكفاح التحرري.

وهكذا سيضمنون تحريرهم السياسي وفي نفس الوقت تحرير فرنسا العاصمية (الأم).

لكن يجب التذكير أنهم يمثلون سكانا محرومين من الحقوق والحريات الأساسية التي يتمتع بها السكان الآخرون لهذه البلاد، رغم التضحيات التي قبلها هؤلاء ورغم الوعود الثابتة والقطعية التي أعطيت لهم في عدة مرات.

وعليه، قبل أن تشارك الجماهير المسلمة في أي جهد حربي، يطلبون دعوة مداولة تجمع المنتخبين والممثلين المؤهلين من جميع المنظمات المسلمة.

هذه المداولة سيكون هدفها إنشاء قانوني سياسي واقتصادي واجتماعي للمسلمين الجزائريين، في الواقع نظام قاعدته العدالة الاجتماعية يمنح لمسلمي هذا البلد الوعي الكامل حول واجباتهم الحالية.

النص الثاني : رسالة من الممثلين الجزائريين إلى السلطات الفرنسية.

ممثلو الجزائريين، أمام الأحداث الخطيرة التي يعيشها بلدهم منذ يوم 8 نوفمبر 1942.

يوجهون إلى السلطات الفرنسية الرسالة التالية :

بعدما عمت الحرب كل القارات ومزقت فرنسا، مشعل الحضارة والثقافة تصل اليوم إلى الجزائر.

لو كانت هذه الحرب، كما صرح بها السيد رئيس الولايات المتحدة، حرب تحرير الشعوب والأشخاص، دون تفرقة في الأجناس والأديان، لشارك المسلمون الجزائريون بكل قواهم وبكل التضحيات في هذا الكفاح التحرري.

وهكذا سيضمنون وفي إطار فرنسي بحت، تحريرهم السياسي وفي

نفس الوقت تحرير فرنسا العاصمية (الأم).

لكن يجب التذكير أنهم يمثلون سكانا محرومين من الحقوق والحريات الأساسية التي يتمتع بها السكان الآخرون لهذه البلاد، رغم التضحيات التي قبلها هؤلاء ورغم الوعود الثابتة والقطعية التي أعطيت لهم في عدة مرات.

الرأي العام المسلم يبقى جد مضطربا. يريد أن يشترك في المصير المشترك وليس في مجال التضحيات وحدها.

ينبغي منذ ذلك الوقت أن نبين له بانجازات واقعية وعاجلة، ارادة فرنسا الاصلاحية.

وعليه، يطلب الممضون أسفله استدعاء عاجلا لمؤتمر يجمع المنتخبين والممثلين المؤهلين من جميع المنظمات المسلمة.

هذه المداولة سيكون هدفها إنشاء قانون سياسي واقتصادي واجتماعي للمسلمين الجزائريين. في الواقع نظام قاعدته العدالة الاجتماعية يمنح لمسلمي هذه البلاد الوعي الكامل حول واجباتهم الحالية[22].

بيان الشعب الجزائري

وبعد أن نزل الحلفاء الأمريكان والأنجليز، بشمال أفريقيا يوم 8 نوفمبر 1942 وجه النواب المسلمون الجزائريون نداء الى السلطات الفرنسية لم يحظ بأي اعتبار[23]، ذلك أنه في ذلك الجو من الحرب، والاشاعات القوية عن النية المبيتة لتفتيت وحدة الجزائر الجغرافية، وتعاون المستعمرين الأوروبيين مع الألمان النازيين، وإبراز حقدهم الدفين ضد الشعب الجزائري، ونزول قوات الحلفاء بالبلاد دون الاتصال بقادة الشعب الجزائري، وأخذ رأيهم وكأنها أرض شاغرة أو مزرعة خاصة لتلك الفئة الباغية من المستعمرين الأوروبيين.

في هذا الجو اجتمع عدد من المعنيين في الحركة الوطنية والمسؤولين في النيابات المالية في مكتب المحامي الجزائري أحمد

بومنجل بمدينة الجزائر، ليتداولوا الأمر ويتدبروا فيه وفي عواقبه، وكان من ضمن من حضر هذا الاجتماع اعتمادا على شهادة المرحوم فرحات عباس : النائب المالي الدكتور تامزالي، والنائب المالي غرسي أحمد، والمستشار العام قاضي عبد القادر رئيس جمعية الفلاحين، والدكتور الأمين الدباغين عضو حزب الشعب الجزائري، والشيوخ: العربي التبسي، وخير الدين، وأحمد توفيق المدني، عن جمعية العلماء، والدكتور بن جلول النائب المالي، والصيدلي فرحات عباس، ومحمد جمام رئيس جمعية الطلبة، والدكتور سعدان المستشار العام وتناقشوا في وضع الجزائر ومشاكل الحرب، واتفقوا على خطوط عامة ومبدئية، وقرروا نشرها في ميثاق جديد يتضمن مطالب الشعب الجزائري.

وكلفوا المرحوم فرحات عباس بتحريره في إطار تلك المبادئ والخطوط العامة التي اتفقوا عليها، وحررها في مقر سكناه بمدينة سطيف وأطلق عليها اسم «بيان الشعب الجزائري» وقد نفي فرحات عباس بشدة ما أشيع من أن تحرير هذا البيان تم بايحاء من أوقيستان بيرك، ومورفي الأمريكي وأكد أن هذين الرجلين لم يطلعا على هذا البيان الا بعد تسليمه بصفة رسمية للسلطات الفرنسية، وقيادة الحلفاء، وأكد كذلك بأنه لخص في هذا البيان بكيفية موضوعية ونزيهة حصيلة 113 عاما من الاحتلال الفرنسي للبلاد، واستقرأ التاريخ الاستعماري، وعبر بصدق عن مطامح الشعب الجزائري الوطنية، ووضح بلا حقد ولا عنف، المشكل الجزائري، في إطاره الحقيقي، غداة نزول قوات الحلفاء : الانجليز، والأمريكان في الجزائر. ومما جاء في هذا البيان :

«ان نزول قوات الحلفاء : الانجليز والأمريكان في بلادنا، فصلت الجزائر عن فرنسا، وشحذ هذا الفصل في جميع النفوس، شهوة القبض على زمام الحكم، فتبارى في ذلك الجمهوريون، وانصار دوقول، والملكيون والاسرائيليون وتصدى الكل يخطب ود الحلفاء بعد ما حاربوهم وحرص الكل على الدفاع عن مصالحهم الشخصية.

وفي خضم هذه الاضطرابات، والمطامع التي غمرت هذه الأوساط المتطلعة للحكم، والمتعطشة للسلطة، بقي الشعب الجزائري على حدة لا يعرفه أحد ولا يتكلم عنه أحد، وبقي ثمانية ملايين ونصف مليون من

المسلمين نسيا، منسيا، ولكن الشعب الجزائري في حقيقة الأمر رغم بعده عن ذلك التكالب، والتهافت، كان بالمرصاد في حذر، ويقظة فيما يخص مصيره، ولذلك فإن نواب هذا الشعب، وهم المعبرون عن مطامحه ورغباته، لم يتملصوا من مسؤوليتهم، بل رأوا من واجبهم الاهتمام بمشكلة وطنهم[24].

وبعد أن حدد البيان مسؤولية كل واحد، وذكّر بمبادئ القوميات قدّم اقتراحات ملموسة تماشيا مع التصريح الذي أدلى به الرئيس روزفيلت باسم الحلفاء، والذي أكد فيه على ضرورة احترام حقوق كل الشعوب الصغيرة والكبيرة، طالب باسم الشعب الجزائري بالأمور التالية :

1) إدانة الاستعمار والقضاء عليه.
2) تطبيق حق تقرير المصير لكل الشعوب الصغيرة والكبيرة.
3) منح الجزائر دستورا خاصا يضمن لها الأمور التالية :

أ ـ الحرية والمساواة لكل السكان دون تمييز ديني أو عرقي.
ب ـ إلغاء الاقطاع الفلاحي وتحقيق إصلاح زراعي واسع يضمن الرفاهية والرخاء لكل الجماهير الفلاحية الجزائرية.
ج ـ جعل اللغة العربية رسمية على قدم المساواة مع الفرنسية.
د ـ حرية الصحافة والاجتماعات.
هـ ـ التعليم المجاني الاجباري لكل الأطفال في سن الدراسة ذكورا وإناثا.
و ـ حرية الدين، وتطبيق فصل الدين عن الدولة على الدين الاسلامي.
ز ـ مشاركة المسلمين الجزائريين في حكم وإدارة بلادهم مشاركة عاجلة وفعلية اقتداء بما فعلته بريطانيا، والجنرال كاترو في سوريا.

وهذه الحكومة الجزائرية هي وحدها التي تستطيع أن تحمل الشعب الجزائري على حمل السلاح الى جانب الحلفاء في جو من الوئام والوفاق.

حـ ـ اطلاق سراح جميع المعتقلين والمسجونين السياسيين من كل الأحزاب[25]

مصادقة المعنيين على البيان :

بعد أن حرر فرحات عباس هذا البيان، عرضه على رفاقه فصادقوا عليه في فيفري 1943 م، ثم قام برحلة في طول الجزائر وعرضها وعرضه على كل من يهمهم الأمر، فصادقوا عليه جميعا ومنهم : عبد القادر السايح، والدكتور تامزالي، والدكتور بن جلول، وأحمد غرسي، وابن تونس، وأو رابح، وابن علي الشريف، وخيار الطالب عبد السلام، وروني فوديل، وأحمد عبابسة، والدكتور الأخضري، وتامزالي علاوة، والدكتور سعدان، وعبد الكريم بوصوف، وخالف عبد الرحمن، ومحمد لالولت، والشريف بن يوسف، والأستاذ مصطفاي، والدكتور فرانسيس، والأستاذ أحمد بومنجل، والدكتور خليل، والأستاذ غريب، وعباس محمد الصالح، ومفدي زكرياء، والأمين العمودي، وشريقي، والدكتور سماطي، والدكتور آيت سي أحمد، والشيخ توفيق المدني، والشريف بن حبيلس، وحفاظ، وقاضي، وغيرهم.

ويذكر فرحات عباس بأن هذا البيان أو الميثاق لم يفاجئ الولاية العامة ولكن الذي فاجأها وأذهلها وأدهشها هو موقف بعض النواب الجزائريين الذين صنعهم الاستعمار صنعا، وجعلهم عبيدا طائعين وعملاء خاضعين، فاذا بهم يقلبون له ظهر المحن، بين عشية وضحاها، ويفلتون من يده، ويعودون إلى سواء السبيل، وينظمون الى الحركة الوطنية.

ويؤكد فرحات عباس كذلك بأن تضامن البرجوازية المسلمة مع مطامح الشعب الحقيقية أمر جديد، ولكنه متوقع، غير أن الاستعمار لم يفهم بأن الباطل لا محالة سيزهق، وأن التيارات كانت تهز شعبنا، ويؤكد كذلك بأنه منذ عام 1934 الى عام 1954 ونحن نبذل الجهود تلو الجهود لتدارك الأخطاء، واتقاء المصائب المحدقة وأسدينا لفرنسا النصائح الثمينة

فمن جهة كنا دائما نناشد شعبنا طالبين منه المحافظة على رباطة جأشه وثبات جنانه، والنظر إلى الأمور بواقعية واتزان.

ومن جهة أخرى أفهمنا فرنسا بأن التمسك الأعمى بأهداف مبادئ الاستعمار مآله الخراب، ولكن عجلة التاريخ كانت تدور بسرعة، والأحداث تتوالى هذه وراء الأخرى، بلا هوادة، وكنا نغتنم كل فرصة

سانحة لنعرض على فرنسا حلولا إيجابية ومعتدلة، تحدونا رغبة واحدة هي ضمان الحرية والكرامة لشعبنا، وليس ذلك بمستحيل، كما كان هدفنا يدور حول فكرة واحدة وهي منح الجزائر دستور دولة ذات سيادة يفضي بصفة سلمية الى ما نسميه : «الثورة بالقانون» وجعل الديمقراطية الفرنسية وسط جمعية جديدة أساسها الاعتراف بقومية الشعوب المستعمرة، واحترام سيادتها، وأصبح شعارنا «التحرر والاتحاد».

البيان وملحق البيان

وفي يوم 31 مارس 1943 استقبل الوالي العام الفرنسي مارسيل بيروطون، وفدا يتألف من فرحات عباس، وبن جلول، والتامزالي، وأورابح وابن علي الشريف، والأخضري، وتسلم منهم نص بيان الشعب الجزائري، وفي اليوم الموالي سلم هذا الوفد نسخا منه إلى ممثلي : أمريكا، وبريطانيا وروسيا، وأرسلوا نسخة منه الى الجنرال دوقول في لندرة، ونسخة أخرى الى الحكومة المصرية بالقاهرة.

وقد تظاهر بيروطون بارتياحه لذلك البيان، واعتبره أساسا لدستور مقبل للجزائر، وألف «لجنة البحث الاقتصادي والاجتماعي الاسلامي» لدراسته.

واجتمعت هذه اللجنة مرتين : الأولى في شهر أبريل والثانية في شهر ماي، من نفس السنة، وصادقت على لائحة اصلاحات جديدة عرفت باسم : «ملحق البيان»، وذلك بحضور أوقيستان بيرك، ممثل الولاية العامة، ويتألف هذا الملحق من بابين :

الأول : يحوي إصلاحات آجلة لن تطبق إلا بعد نهاية الحرب ومما جاء فيها : «عند نهاية الحرب تصبح الجزائر دولة جزائرية لها دستورها الخاص بها، يضعه مجلس تأسيسي جزائري، منتخب من طرف الجزائريين قاطبة.

الثاني : يحوي إصلاحات عاجلة يمكن تلخيصها فيما يلي :

1) تحويل الولاية العامة الى حكومة جزائرية تتألف من وزراء مسلمين وفرنسيين، وتحويل الادارات الحالية الى وزارات، وتقليد الوالي العام

منصب رئيس الوزراء على أن يكون بمثابة سفير لفرنسا بالجزائر أو مندوب لها سامي.

2) تمثيل المسلمين والفرنسيين على السواء في كل الهيئات والجمعيات المنتخبة وكل المجالس مثل: المجلس الأعلى للحكومة، والنيابات المالية، والمجالس الاقليمية، والبلدية، والغرف التجارية، والفلاحية، والنقابية وجميع المصالح الادارية واللجان العامة والخاصة.

3) تطبيق الادارة الذاتية للدواوين والقرى، وتحويل مجالس الجماعات الى مجالس بلدية، وشيخ الدوار الى [illegible].

4) منح المسلمين كل الوظائف والسلط وتمكينهم من الترقية والرواتب والتقاعد، على قدم المساواة مع الفرنسيين.

5) إلغاء جميع القوانين الزجرية الاستثنائية، وتطبيق القانون العام المدني، في نطاق التشريع الجزائري.

6) إلغاء التجنيد الأهلي، والعسكرية الأهلية، وتطبيق المساواة في التجنيد العام، وكل مستلزماتها مثل الفرنسيين، وذلك فيما يخص الرواتب، والترقية، والتقاعد، والتعويضات، والألقاب[26].

ولأهمية هذا البيان وملحقه في توضيح اتجاه زعماء هذا التيار وأفكارهم، واتجاهاتهم، ووسائلهم نورد ترجمتهما الكاملة بعد أن نقلنا نصهما من ساراسين، ومن كلود كولو، وجان روبير هينري.

الجزائر أمام الصراع العالمي
بيان الشعب الجزائري

منذ الثامن من شهر نوفمبر الأخير والجزائر تحت احتلال القوات الانجليزية الأمريكية[27].

هذا الاحتلال بعزله المستعمرة عن العاصمة ـ La Métropole ـ تسبب في سباق الى السلطة داخل فرنسي الجزائر، جمهوريين، وديغوليين، وملكيين، واسرائليين، كل جماعة من جهتها، تحاول إبراز تعاونها أمام أعين الحلفاء وتسهر على الدفاع عن مصالحها الخاصة.

أمام هذا الهيجان، كل واحد يظهر نسيانه حتى وجود الثمانية ملايين

من الأهالي[28].

غير أن الجزائر المسلمة ولو أنها غير مبالية بهذه المنافسات ولكن تبقى يقظة وحذرة من أجل مصيرها.

واليوم، ممثلو هذه الجزائر، استجابة لرغبة سكانهم الاجتماعية، لا يقدرون على التملّص من الواجب الاجباري ليطرحوا مشكل مستقبلهم.

إنهم يدركون عدم انكار الثقافة الفرنسية والغربية التي تلقوها والتي تبقى غالية عندهم. بالعكس، فبعودتهم الى الثروات العقلية والروحية لفرنسا العاصمية، والى تقاليد الحرية للشعب الفرنسي، سيجدون القوة والتبرير لعملهم الحالي.

وأعين بمسؤوليتهم أمام الله، هؤلاء الممثلون يعبرون هنا، بصدق وبأمانة على الطموحات العميقة لكل الشعب الجزائري المسلم.

هذا البيان، أكثر من دفاع أو مرافعة، هو عبارة عن شهادة عمل صادق.

للمرة الثانية، خلال القرن 20، يدافع العالم بأسره من أجل نصر العدالة والحق، لتحرير الشعوب.

لكن للمرة الثانية يشاهد العالم المنظر المؤسف المأساوي وراء الجندي الذي يموت من أجل حرية البشر وسعادة الانسانية، المؤتمرات الديبلوماسية والاتفاقيات الدولية تدخل في الميدان.

ماذا سيكون نصيب حقوق الناس في هذه المحادثات ؟ السلام عام 1918 أخذ بثمن غال. كانت تضحية المقاتلين من كل الجنسيات ومن مختلف الأديان دون جدوى. لقد بقيت أطماع الشعوب القوية وغير العادلة وراء أسمى تضحية الأموات.

اليوم، تصريحات بعض رجال الدولة مليئة بالتناقضات والغموض، حتى ليخشى أن سلام الغد سوف لا يدوم، بسبب أنانية وامبريالية الأمم الكبرى، وضعف وجبن الشعوب الصغيرة. فهناك بوادر حرب قادمة.

مع ذلك، المسؤوليات التي تؤثر على الأمم الكبرى تؤثر على

الشعوب الصغرى وعلى الأشخاص، الشعب الجزائري، بفضل وجوده أمام هذه المسؤولية ورغبته في السلام والحرية، يرفع صوته للتنديد بالنظام الاستعماري الذي فرض عليه، وللتذكير باحتجاجاته الماضية وللمطالبة بحقوقه في الحياة.

إن استعمار الجزائر من طرف فرنسا الوريثة مع ذلك لمبادئ 1789، يستمر منذ أكثر من قرن، هذا الاستعمار «الديمقراطي» تمكن أن يتطور بكل حرية وبدون عائق منذ حوالي سبعين سنة. التجربة كانت طويلة. تكفي للحكم على العمل في نتائجه.

من هذه النتائج، أي من التركيب الحالي للبلاد، تستخرج المبادئ المنطقية التي تسمح للأمم المتشبعة بالحرية والعدالة أن تصل عبر المأساة الجزائرية الى الحقيقة وأن تساعد هكذا بكل وعي في اقامة نظام الحرية والعدالة الاجتماعية والأخوة الانسانية.

استطاع رجل دولة فرنسي مبدل بحاكم مستعمرات ـ بول بيرت PAUL BERT ـ أن يكتب في موضوع الغزوات الاستعمارية ويقول :

عندما يضع الشعب، ولأسباب ما، رجله في إقليم شعب آخر، ليس له الا ثلاث قرارات : القضاء على الشعب المهزوم، أو انزاله الى العبودية المخزية، أو اشراكه في مصيره.

يكفي أن نتفحص تطور الاستعمار في الجزائر لنتعرف على بقية سياسة التمثل المطبقة أوتوماتيكيا على البعض، والمرفوضة بنظام عند البعض الآخر[29]، حولت المجتمع المسلم الى العبودية الكاملة.

هذه العبودية لم تكن متعمدة في فرنسا. لقد فرضتها عليها الظروف بقوة، كنتيجة حتمية لنظام الاستيطان الأوروبي المحدد من طرف الماريشال بيجو نفسه.

«آه ! لو لم يكن هناك عرب في الجزائر، أو لو كانوا يشبهون لشعوب الهند، لتجنبت نصيحة بلادي بأن تستعين بالميزانيات لوضع قاعدة استعمارية مع العنصر العسكري.

«لكن وجود هذه الأمة الجد قوية والجد مهيأة للحرب والجد متفوقة

على الجماهير الأوروبية إلى درجة أنه يمكننا ادخالها في البلاد، بحثنا اللزوم المطلق على توطين، أمامها، وبجانبها وفي وسطها، السكان الأكثر قوة ممكنة».

توطين هذه الجماهير الأوروبية هي الخاصية الأساسية للتاريخ الجزائري منذ الاحتلال الفرنسي.

الجزائريون، أي العرب والبربر، يزاحون إلى المحل الثاني من هموم السلطات العامة. ورغم كثرة عددهم وحقوقهم غير القابلة للتقادم، فهم مجبرون على التراجع وعلى الانحناء أمام وزن الهزيمة.

من الآن فصاعدا، ستتعايش وتتطابق جزائران : الجزائر المستعمرة الفرنسية، الأوروبية كاملة، والجزائر المسلمة الخاصة بالعرب والبربر.

يمكن احصاؤهما اليوم، بعد 113 عاما من استسلام الجزائر العاصمة على النحو التالي :

المستعمرة الفرنسية : 000 700 أوروبي (من أصل فرنسي أو أجانب متجنسين بمرسوم 26 جوان 1889) و 000 130 جزائري اسرائيلي مفرنسين بمرسوم ـ كريميو ـ CREMIEUX ـ 26 أكتوبر 1870[30]. المجموع 000 830 مواطن يمارسون السيادة الكاملة في الجزائر.

الجزائر المسلمة : 000 500 8 عربي بربري، محددين بالقرار المشيخي سنة 1865 أهالي مسلمين خاضعين للفرنسيين ويعتبرون إلى يومنا هذا في حالة المهزومين والخاضعين[31].

هؤلاء الأهالي هم، مع ذلك، خاضعون لكل الواجبات الفرنسية بما فيها الخدمة العسكرية الاجبارية[32].

إن الصفة البارزة والمستمرة للاستعمار الفرنسي هي خضوع كل البلاد بسكانها وثرواتها وأدواتها وادارتها لذلك العنصر الفرنسي الأوروبي. وسياسة ضم الجزائر وربطها بالعاصمة ـ LA METROPOLE ـ المسماة بـ «سياسة الاندماج» تجد هنا منبعها وحجتها وأقوى عبارتها.

سيطول الحديث وسيكون مملا لو نتابع بالتفصيل تطور هذا

الاستعمار ونكتفي بالاشارة الى المراحل الهامة :

من 1830 إلى 1900. تحت حماية النظام العسكري المستعمرة الفرنسية تظهر للوجود وتبدأ في الازدهار. بالسلب والنهب ونزع الملكيات، تستولي على المباني في المدن وعلى أحسن الأراضي وتوزعها على الأوروبيين. في سنة 1851، نجد 1.771 ملكية أرض تمثل 19.000 هكتار.

نابوليون الثالث، غير راض عن نتائج الاستفتاء الشعبي بالجزائر وخائف من شهوة المغامرين الكثيري العدد، يدشن نظام الملكيات الأرضية الكبيرة ـ LES GRANDES CONCESSIONS.

في 1856، مساحة 160.000 هكتار من الغابات الأكثر جمالا والأكثر سهولة للاستغلال، تم منحها بصفة نهائية لثلاثين مستفيدا، و 50.000 هكتار من الأراضي الخصبة وزعت على 51 ملتزما. في سنة 1865، تحصل الشركة العامة للهبرة ـ L'HABRA ـ ومقطع الحديد ـ LA MACTA ـ على 25.000 هكتار في سهل سيق، والشركة العامة الجزائرية، التي ستصبح في 1877 الشركة الجزائرية ـ COMPAGNIE ALGERIENNE ـ تحصل على 100.000 هكتار في مقاطعة قسنطينة.

الجمهورية الثالثة ترجع الى نظام حصص المستعمرة. من 1870 الى 1877 تنشئ الادارة 198 قرية وتوطنها بـ 30.000 مستعمرا. ويرتفع عدد السكان الفرنسيين من 195.000 الى 268.000 ويبقى هذا العدد في ازدياد مستمر مدعما بالتجنيس الجماعي للأهالي الاسرائليين (1870) والأجانب المولودين بالجزائر (1889).

للتحرر من النظام العسكري الذي لا يخدم تطورها بسرعة، طالبت المستعمرة الأوروبية وفي ساعة مبكرة بالادماج. تحصلت على انشاء البلديات الكاملة الوظيفة وعلى فائدة التمثيل البرلماني في باريس.

هذه المؤسسات الديمقراطية، المنجزة لصالح المتقصرين فقط، تفتح الضمانات للعدد الكبير والمتزايد من الأوروبيين.

لقد تحطم رد الفعل الدفاعي للشعب الجزائري المتمثل في ثورة المقراني عام 1871، وثورة أولاد سيدي الشيخ في 1881[33]. حيث كانت

هذه هي الانتفاضات الأخيرة.

وبعدها يندفع الاستعمار لينتشر في كل البلاد. ويرتفع عدد السكان الأوروبيين سنة 1896 الى 536.000 منهم 318.000 فرنسيا و 218.000 أجنبيا.

وفي سنة 1900، القبائل العربية كانت قد خسرت، وهذا بتطبيق مختلف المراسيم، 2.250.000 هكتار من أخصب الأراضي. وإثر العملية الوحيدة للحجز سنة 1871، خسر سكان القبائل ـ LES KABILES ـ 2.639.000 هكتار.

لقد أخذت المستعمرة الفرنسية جذورها في التراب الجزائري وأصبحت تحسّ أكثر فأكثر بوعيها وبمسؤوليتها وبقوتها.

واتضح وزن وصيانة فرنسا وحقها في الرقابة. ولم تحظ سياسة الارتباط، وهكذا تبدأ مرحلة جديدة، حيث تفكر المستعمرة في استقلالها. حسب المؤرخ أ. ف. قوتييه ـ E. F. GAUTIER ـ إن الاضطرابات المعادية لليهود سنة 1896 كانت تعبر عن رغبة المعمرين في تحريرهم عن العاصمة ـ LA METROPOLE ـ فعلا صرخات «الموت لليهود» تختفي عندما تحصل الجزائر على استقلالها المالي وإنشاء المجالس الجزائرية. هذه المجالس، أوليقارشية حقيقية، ستسيطر على الميزانية. ستصوت على الضرائب وتأمر بالمصاريف.

من سنة 1900 الى يومنا هذا، سيشتد هذا الاستقلال وينعكس على الجانب السياسي، المجالس الجزائرية تحاول أن تلعب دور البرلمان الجزائري الصغير. ويعمد المعمرون الى إظهار خطر الاستقلال الكامل عندما تمس مصالحهم. (أزمة تحديد استيراد الخمور، سنة 1930).

لحد الآن، وصلت المستعمرة الفرنسية الى أوج قوتها. الـ 830.000 مواطن الذين يكونونها يتمتعون بمواطنة مزدوجة : هم مواطنو الجزائر التي يسيرونها بكل حرية، ومواطنو فرنسا بفضل تمثيلهم في البرلمان الفرنسي.

هؤلاء المواطنون رسخوا في الجزائر كاملة مفاهيمهم وسيطرتهم. أنشأوا 30.000 كلم من الطرق، و 5000 كلم من السكك الحديدية، اضافة

الى المشاريع المائية وبناء السدود الكبرى، وكل هذا لاحتياجاتهم الدقيقة. تصل الخمور الى تطور غير منتظر وتشكل أهم ثرواتهم، وتغطي الكروم مساحة 230.000 هكتار ليصل انتاجها السنوي الى 13 مليون هكتولتر.

بصفة عامة، لقد اختفت الملكيات الأرضية Les Concessions الأولى لتترك المكان للاقطاعية. التعمير الريفي لهذا السبب في انخفاض، تبين احصائيات 1930 أنه لا يوجد الا 26.153 معمرا أوربيا. من بين هؤلاء الأوروبيين 1,8% فقط يملكون أقل من 10 هكتارات، 2,24% يزرعون من 10 الى 50 هكتار، 15,5% يستغلون من 50 إلى 100 هكتار و 73,4% أكثر من 100 هكتار.

هذه الاستغلالات، عندما تقام على أراضي الحبوب، تصل الى 15.000 هكتار، إنه نظام الملكية الكبيرة على رأسها أوروبي، لكن العمل بها منجز من طرف مؤجرين أهالي.

هذا الاقطاع الزراعي، الذي يقوم على سيادة مزدوجة، غرس في هذا المجتمع الاستعماري روحا امبريالية وعنصرية. القوة، بخلقها القانوني أصبحت عقيدته وسيره الحربي.

«نحن الفرنسيين، إننا في ديارنا في الجزائر» أصبحنا سادة هذه البلاد بالقوة، لأن الغزو لا يمكنه أن يتحقق الا بالقوة ويرفض حتميا وجود منتصرين ومنهزمين، عندما انهزم هؤلاء، تمكنا من تنظيم البلاد وهذا التنظيم يؤكد مرة أخرى فكرة تفوق المنتصر على المنهزم، المتحضر على الرجل الأسفل...

«نحن الملاك الشرعيين للبلاد» (افريقيا اللاتينية، ماي 1922) لا يمكن التأكيد أحسن من هذا، حق الأقوى يجب الرجوع الى أزمنة جد قديمة لكي نجد امتيازات جد عظيمة لصالح فئة قليلة.

إن نبيل سنة 1789، المنهار من طرف أجداد جمهوريتنا في هذا اليوم، لم يكن يتمتع في فرنسا بمكانة جد قوية.

الجزائر المسلمة، في البداية، بصفة بطولية وبصمت وأخيرا بالمطالبات المتكررة، سوف تؤكد حقها في الحياة وفي الوجود.

فادارة الداي سوف تنهار في ظرف عشرين يوما، لكن سيتطلب 27 عاما للجيش الفرنسي، الغني بالتقاليد الحربية من بونابارت ـ BONAPART ـ ليصل الى حد مقاومة الفلاح العربي والبربري. الأمة الشديدة الغنية والقوية والتي كان الماريشال بيجو مجبرا على احترامها، لم تستسلم، القبائل المختلفة ستدافع بشدة عن أراضيها، وعن أملاكها وحريتها وخاصة ذلك الاسلام، الغالي في قلوبهم الذي كان يمثل مفهومهم السياسي والاجتماعي والديني.

غزو الجزائر من طرف فرنسا، لم يكن حقيقة إلا بسحق وتدمير هذه القبائل بصفة نهائية.

«الذي يريد الغاية يريد الوسائل» إنه قول ضابط فرنسي في تلك الفترة. وكانت فعلا 27 سنة من مأساة بدون اسم.

هذه المأساة العظيمة لم يكن لها الحق من عناد السكان المهزومين سيكتب قادة العرب الى لاموريسيير ـ La Moricière ـ بعد انهيار الأمير عبد القادر، ستمشي فرنسا الى الأمام، لكن سوف تجبر على التراجع ونحن سنرجع.

أترى عندما ترتفع الموجة ويمسها الطائر بجناحيه ؟ إنها صورة مروركم بافريقيا.

والجزائر المسلمة، لم تشعر بحقيقة انهزامها وخرابها إلا عند الغزو الاقتصادي للبلاد، الحلم الذي تركته الهزيمة يستمر، لم يصمد أمام التوسع الاستعماري فوق الأرض الجزائرية. العامل الاقتصادي سيكون جازما. كل شيء سابق لسنة 1830 سيهمل، اجتماعيا واقتصاديا موكب الهجرة الى البلدان البعيدة.

إنه من المفيد الاشارة مع الاستاذ ـ لارشي ـ Larcher ـ الى ان سياسة التحاق الجزائر واندماجها الى العاصمة ـ La Métropole ـ تتمخض، في نظر الأهالي المسلمين، عن «التقسيم غير الطبيعي للأرض الجزائرية، الى مقاطعات ودوائر وبلديات لا تتطابق بتاتا مع التقسيم الاداري والاسماء المماثلة بالحضيرة مع ادخال في هذه البلاد الجديدة لهذه الأجهزة الحكومية

العليمة والمعقدة التي تصبح في بلد بربري BARBARE سخرة أو مخزية.

بهذه المجالس البلدية أين نجد بعض الأوروبيين المفرنسين حديثا، يفرضون قانونا على الآلاف من الأهالي. بهذه اللجنة من المعمرين، التي تحكم برأي مبتسر ومثير، العرب والقبائل الذين اسندوا لهم، بتطبيق القانون المدني على الملكية الأهلية، الشيء الذي يؤدي الى تجريد القبائل (Les Tribus) بكاملها...

في هذا الصدد، الجزائر المسلمة تعاني تحطيما ثوريا حقيقيا. النظام الجديد وضعها أمام انقلاب مفاجئ وغير منتظر. كانت مجبرة على التكيف أو الزوال. لزمن طويل، مع الأسف اختفت.

الجزائريون المسلمون سيكونون محرومين ومستبعدين لدرجة أنهم يظهرون في وطنهم كأجانب حقيقيين: خدمات عامة، جيش، ادارة، تجارة، بنوك، صحافة، الكل في أيدي الأقلية الأوروبية. الأهلي هو عبارة عن لا شيء حتى لغته ستصبح رسميا لغة أجنبية. الأوروبي الذي يسيطر عليه ويحكمه هو كل شيء. سينافسه في الأعمال البسيطة: مرمّم، حارس زراعي، حارس مباني، بوّاب...

ولكن التكيف، رغم جميع العراقيل، سيتحقق، ظاهرة الدفاع الذاتي ستتمخض، عند شعبنا، عن تسوية ضمنية للوضع الجديد. من مالك لمساحات شاسعة من الأرض، سيصبح شعبا متكونا من فلاحين صغار وخاصة من المستأجرين.

الاحصاء الخماسي لسنة 1930، يحدد 1.338.770 مالكا أهليا مسلما فقط، يملكون، بالمعدل، هكتارين من الأرض لكل واحد. هؤلاء الفلاحون يعيشون في ظروف صعبة جدا لكنهم يعيشون مع ذلك.

باقي السكان يكوّن تلك الطبقة الكادحة (بروليتاريا) الكبيرة، الأداة القاعدية لثراء المستعمرة الفرنسية.

هذه الطبقة الكادحة تعطي للجزائر مظهرها الخاص: عمال بثياب رثة، ماسحو أحذية رثة الثياب كذلك، عجزة في حالة يرثى لها، شحاذون يتضوّرون جوعا، شعب بكامله خرج، لا نعرف من أي ساحة للمعجزات،

بأعينه المحمومة ولونه المريض.

هذا الشعب يحصل على أجرة زهيدة : من فرنك واحد الى فرنك ونصف في اليوم من سنة 1870 الى 1914، وليوم عمل يتراوح من 12 ساعة الى 14 ساعة. ومن 4 الى 8 فرنكات خلال الفترة 1914 - 1936 ومن 8 الى 12 فرنك حتى سنة 1941. في حين، لقد وجد هذا القن هو بدوره في كثرة ولاداته، طريقة للمقاومة وللدوام. دون شك أن عدد وفيات الأطفال المرتفع بسبب عدم النظافة وبسبب الجهل قد يصل الى 60 و 70% من الولادات. وتبقى بيوت الطبقة الكادحة رغم ذلك غنية بـ 5 و 6 و 7 أطفال.

وأخيرا، هذه الجزائر المسلمة تفكر في الهروب من محيطها البدائي لتلجأ الى مفاهيم اجتماعية عصرية. في سنة 1892، وفاء لمهمتها التربوية، فرنسا تصمم على خلق التعليم الفرنسي للأهالي. هؤلاء يستغلون هذه العملية لانشاء، شيئا فشيئا، نخبة مثقفة، فلاحية، حرفية وعمالية.

هذه النخبة تتبنى أفكار الغرب، تقنيته وطرق عمله. لقد استوعبت ثقافته وتعليمه. بسبب نقص المدارس، يبقى العدد ضعيفا : حوالي 1000 عامل متخصص، 41 طبيبا، 22 صيدليا، 9 أطباء أسنان، 3 مهندسين، 70 محاميا، 10 أساتذة في التعليم الثانوي و500 مدرسا. لكنها تضاعف من عددها الصغير بفضل نشاطها وإرادتها للخروج ولاخراج كل الجزائر المسلمة من الظلامية التي تتخبط فيها، كلما سمحت الفرصة، تبعث ليس فقط بأبنائها وانما كذلك ببناتها الى المدارس الفرنسية. الحضارة، الثورة الفرنسية سنة 1789، التقدم، يحمسونها ويغرسون فيها روحا جديدة.

هذا المجتمع المتولد، يثرى في سنة 1919 بعنصرين جديدين : المحارب القديم، وممثل الشعب المنتخب. هؤلاء الفلاحون الذين ساهموا بلامارن ـ La Marne ـ وبفردان ـ Verdun ـ في إنقاذ حريات فرنسا لم يقبلوا بعد، لقد سرحوا، ليصبحوا أقنانا مسخرين دون شفقة. أصبحوا يناضلون مع النخبة من أجل ظروف حياة أفضل. من جهة أخرى، منح قانون فبراير 1919 للأهالي المسلمين، ممثلين منتخبين في مكان المندوبين الأهليين القدامى للحكومة وللممثلين الاداريين.

هؤلاء المنتخبون، هم كذلك، باعتدال أو بحزم، يطالبون بحقوق

الشعب المهزوم، لأن هذا الأخير هو بدوره شريك اليوم في الدفاع عن فرنسا وأمنها. أصواتهم ضعيفة، لأن عددهم لا يجب أن يفوق ثلث كل الجمعيات. لكن مرافعاتهم تجد منصتين لها في الحضيرة (La Métropole).

زيادة على هذا، هذه المرة من الناحية الخارجية، المجتمع المسلم قد تمكن من الامتثال في سنة 1922 لتعليم اساسي : الثورة التركية وعمل مصطفى كمال. في النزاع الداخلي الذي يعارض، عند المسلمين، الذين يتشبثون بالماضي، والذين يريدون السير إلى الأمام، أتاتورك الأزلي وعمله، عنصران وعاملان حتميان. لقد فتحت تركيا الجديدة آفاقا جديدة وتزن بصفة هنيئة وبكل ثقلها على مستقبل الجزائر المسلمة مثلما وزنت على كل المشرق العربي ولا سيما على مصر والعراق اليوم حلفاء بريطانيا العظمى.

ولكن الاستعمار لا يقوم على اهتمام انساني ولا على اهتمام عدالة وأقل بكثير على الحضارة والتقدم. هو في ماهيته ظاهرة امبريالية. وهكذا لكي يتطور ويدوم، يفرض وجود مجتمعين، الواحد قاهر للآخر.

المستعمر الذي مارس هذه السيطرة طيلة قرن لا يريد التخلي عنها فله الفرحة اليومية في الحكم وفي أن يكون السيد وفي أن يمثل ما يسمى : هذا شيء كثير جدا.

ولتطوير الأهالي، ولارادته الشرعية والعنيفة الهادفة لتحريره وانعتاقه سيعارض المستعمر بارادة لا تقل عنفا لابقاء هذا الأهلي في ظروفه الأولى.

وبالتالي، يحيط طبقته الاقطاعية بحاجز قوي، لا يخترق وبشبكة القوانين الاستثنائية التي أغلق فيها الشعب الجزائري : نظام بلدي (تبعية أهلية)، قانون الغابة، البلديات المزدوجة، ابعاد الاطارات الادارية ومهام السلطة، محاكم الجرائم، سلطة الحجز الاداري، مرسوم ريني (Régnier) سياسة التعليم العربي، كل هذا يقوم على نفس المبدأ : الامبرايالي. العداوة التي يظهرها بازاء تعليم الأهالي (70.000 تلميذ مسجلا من بين أكثر من مليون طفل في سن الدراسة).

مراقبة كل النخبة المسلمة، التعامل مع الباشاغا العتيق، التشكيك

الذي يهدد به كل مسلم يحاول التفكير والتأمل، يعكسون الاحساس الدائم لنفس هذا المستعمر لابقاء الأهلي خارجا عن القانون العام.

المستعمرة الفرنسية لا تقبل المساواة مع الجزائر المسلمة الا على مستوى واحد : التضحيات في ساحات القتال. وهذا أيضا، يجب على الأهلي أن يحارب ويموت «بصفته أهليا» براتب ونفقة مرتزق، حتى ولو كان حاملا شهادة أو كان متخصصا.

في حين كانت الوعود ومشاريع انعتاق هذا الأهلي كثيرة. والمبادئ المسيرة كذلك، لقد كتب الماريشال بيجو سنة 1844 : «لقد أشعرنا قوتنا وعظمتنا لقبائل افريقيا. يجب أن نعرفهم الآن بلطافتنا وعدالتنا هكذا، نستطيع أن نأمل في جعلهم يتحملون سيطرتنا في البداية، ويبتعدون عليها في ما بعد، ومع مرور الزمن، وأن يتجانسوا معنا، بحيث أننا نكون شعبا موحدا تحت الحكومة الأبوية لملك فرنسا.

لن نقلق على معرفة اذا كان العرب والبربر يقبلون في تلك الفترة التجانس مع سكان البروطان ـ Les Bretons ـ أو سكان البروفانس ـ Les Provencaux ـ وفي أي نطاق يريدون تكوين شعب واحد مع الفرنسيين، ان شعبا مهزوما خاصة اذا لم يكن مسيحيا، ليس له رأي في توضيح قاعدة السؤال هو التذكير والنظر الى توجيهات الماريشال بيجو وكيف طبقت وما هو المصير الذي خصصه لها قرن من الاستعمار وأنانية المعمرين.

في سنة 1887، السادة : ميشلان Michelin وقوتييه ـ Gautier يضعان على مكتب الغرفة ـ La Chambre ـ اقتراحا يرمي لمنح صفة الواطن الفرنسي لمسلمي الجزائر.

وفي 1890، السيد مارتينو ـ Martinaud ـ يضع مشروعا آخرا يطلب فيه المواطنة لطبقة معينة من المسلمين.

في 1898، السيد جوريس ـ Jaurès ـ يأخذ مرة أخرى مسألة طلب انعتاق المسلمين الجزائريين بمنحهم صفة مواطن فرنسي.

في نوفمبر 1915، السيد كليمانصو ـ Klémenceau ـ والسيد ليق ـ Leygues، يعدان برنامج اصلاحات لصالح مواطنيه المسلمين الجزائريين.

أخيرا، في 1937، الحكومة الفرنسية نفسها، مدعمة بأغلبية برلمانية قوية، تقدم آخر مشروع للمواطنية الفرنسية، مشروع فيوليت ـ Violette ـ لصالح حوالي 30 000 أهليا. كلهم قدماء محاربون، موظفون، باكالوريس من التعليم الثانوي، مدرسون إلخ...

من كل هذه المشاريع، وهناك مشاريع أخرى، ووعود أخرى، لم ينجح أي واحد منها. ويمكننا القول الآن إنه سوف لا ينجح أي واحد.

بالنسبة لمشروع فيوليت، فقد كانت استقالة رؤساء البلديات المعمرين Les Maires Colons بالجزائر، كتعبير عن احتجاجهم إضافة الى استقالة رؤساء البلديات بفرنسا، سببا في تراجع البرلمان والحكومة وتخليهما عن المشروع.

المستعمرة الفرنسية وعاصمتها الجزائر، التي تدير وتحكم، لن تقبل أبدا اصلاحا يقلل من مكانتها ومصالحها، حتى ولو كان هذا الاصلاح قد أملي من قبل باريس ومن فرنسا بأكملها.

مع ذلك لم تنقطع تضحيات الشعب الجزائري، منذ حروب الامبراطورية الثانية، كان الجنود المسلمون الجزائريون في كل ساحات القتال. أينما كان لفرنسا شيء تدافع عليه، منذ انشاء الامبراطورية الاستعمارية الى الدفاع عن حرياتها المهددة، منذ الطونكان ـ Le Tonkin ـ الى شارلوروا ـ Charleroi ـ لقد كانت بطولة وشجاعة محاربينا أسطورية.

لقد تصورنا أنه بعد مأساة فرنسا عام 1940، سيعتبر المعمر من جديد المسألة الجزائرية ويعيد النظر فيها. ولكن لا أكثر من انتصار 1918، هزيمة العاصمة : La métropole ـ لم ترغمها على التفكير. بل بالعكس، المستعمرة الأوروبية بأغلبيتها فسّرت نظام فيشي ـ Vichy ـ والنظام الجديد الذي أنشأه الماريشال بيتان ـ Pétin ـ كتعبير صادق لمثلها الأعلى لكي تشبع وترضي عطشها في السيطرة. لقد كانت تستقبل على مائدتها الضباط الألمان من لجان الهدنة وتحرضهم على المسلمين الذين كانت تعتبرهم،

كشيوعيين، وثوار خطيرين.

بعد نزول الحلفاء، في 8 نوفمبر 1942، نفس هؤلاء المعمرين، الذين يتنكرون لمواقفهم في أكثر من مرة، لابقاء حصنهم الاقطاعي فقط، يكررون نفس الحملة الدعائية لدى الانجليز والأمريكان. هذه المرة، يصبح المسلمون أصدقاء للألمان ومتوحشين ولصوصا، هذه الدعاية الماكرة وصلت الى حد جعلت الحلفاء يؤمنون بأن العامل الأهلي لا يجب أن يحصل على أجر عادي.

ماذا يعني هذا ؟ الا أن المسألة الجزائرية (نسمح لأنفسنا بالتذكير بهذا) هي أساسا مسألة عنصرية ودينية. وان تدبير الطرد الذي يتعرض له العنصر الأهلي ينتشر في كل طبقات المجتمع.

هذه هي المأساة العميقة والقاسية التي تولدت من الاستعمار. لقد أفلست عملية تكوين وممائلة شعب واحد تحت «نفس الحكم الأبوي». لقد أشرنا إلى أسباب هذا الفشل، ونستطيع أن نتجادل ونؤول الى ما لا نهاية حول هذه الأسباب ولكن لن نستطيع أن نمنع الحدث التاريخي من الوجود. ان الكتلة الأوروبية، والكتلة المسلمة، سوف تبقيان مختلفتين بينهما، دون روح مشتركة. الواحدة قوية بامتيازاتها وبوضعها الاجتماعي، والأخرى مهددة بمشكلها الدينوغرافي الذي تخلقه وبمكانها تحت الشمس الذي تطلب به والذي رفض لها.

يجب علينا إذن البحث عن حل عقلي لوضع حد لهذا الصراع الذي دام قرنا من الزمن، وان يكون هذا البحث بعيدا عن أخطاء الماضي والصيغ القديمة الاستعمال.

نحن في شمال افريقيا، على أبواب أوروبا، والعالم المتحضر، يشاهد على المنظر المغلوط تاريخيا : استعمار يمارس على جنس أبيض له حضارة عريقة في الماضي، وله قرابة مع أجناس البحر المتوسط، قابل للتطور وهو دائما يطمح الى ذلك.

سياسيا وأخلاقيا، ان طبيعة هذا الاستعمار ليس لها الا مفهوم واحد وهو أن هناك مجتمعين غريبين عن بعضهما البعض. ان رفض الاستعمار

اعطاء حق الجزائريين المسلمين الى الأمة الفرنسية قد أيأس عزيمة أنصار سياسة الادماج التي طرحت عند السكان المحليين. هذه السياسة أصبحت اليوم في نظر الجميع أشبه بواقع يصعب الوصول اليه، آلة خطيرة وضعت في خدمة الاستعمار.

لقد مضت الساعة التي يطلب فيها المسلم الجزائري أي شيء سوى أن يكون جزائريا مسلما. منذ إلغاء مرسوم كريميو خاصة، حيث أصبحت الجنسية والمواطنية الجزائريتان توفران للمسلم الجزائري قدرا أوفر من الأمن وتعطيان حلا واضحا ومنطقيا لمشكلة تقدمه وتحرره.

اقتصاديا، فان الاستعمار ظهر عاجزا عن تحسين وحل المشاكل الكبيرة التي أثارها هو نفسه. ان الجزائر لو كانت مسيرة بشكل جيد، ومجهزة كما يجب، يمكن لها أن تضمن العيش لعشرين مليون نسمة على الأقل، ويمكن أن تضمن لهم الرفاهية والسلم الاجتماعي. وبما أنها مسجونة داخل اطار استعماري، فهي ليست قادرة لا على توفير الأمن الغذائي ولا على تعليم وإلباس وإسكان وعلاج نصف سكانها الحاليين.

تجهيزها يكفي فقط لضمان رفاهية فئة تتمثل في 1/8 مجموع السكان، سيظل سطحيا وقليلا طالما أن الجزائر ليست لها حكومة مستمدة من الشعب وتعمل لفائدته. ان الحقيقة التاريخية تكمن هنا وليس في مكان آخر.

لقد أكد الرئيس روزفلت ـ Roosevelt ـ في تصريح له باسم الحلفاء «إن حقوق كل الشعوب صغيرة كانت أم كبيرة ستحترم عند تنظيم العالم الجديد».

إن الشعب الجزائري الذي قويت عزيمته، بهذا التصريح، يطالب منذ اليوم، وذلك لتفادي أي سوء فهم ولقطع الطريق أمام أية أطماع يمكن أن تتولد مستقبلا :

أ ـ إدانة وابطال الاستعمار، أي، إدانة والغاء عملية الحاق واستغلال شعب من طرف شعب آخر. هذا الاستعمار ما هو إلا نوع من الاستعباد الفردي ساد في القرون الوسطى، وهو أيضا سبب أساسي في المنافسات

والخلافات بين الدول الكبرى.

ب ـ التطبيق على كل الدول صغيرة وكبيرة، حق الشعوب في تقرير مصيرها.

جـ ـ وضع دستور خاص للجزائر، يضمن لها :

جـ 1 ـ الحرية والمساواة المطلقتين لكل سكانها دون فرق في الأجناس أو في الأديان.

جـ 2 ـ إلغاء الملكية الاقطاعية وتحقيق إصلاح زراعي كبير ورفاهية للبروليتارية الفلاحية.

جـ 3 ـ الاعتراف باللغة العربية كلغة رسمية مثلها مثل اللغة الفرنسية.

جـ 4 ـ حرية الصحافة وتكوين الجمعيات.

جـ 5 ـ التعليم الاجباري والمجاني لكل الأطفال من الجنسين.

جـ 6 ـ حرية العبادة لكل السكان وتطبيق مبدإ فصل الدين عن الدولة في كل الأديان.

د ـ المشاركة الحقيقية والضرورية للمسلمين الجزائريين في حكومة بلادهم مثلما فعلت حكومة صاحبة الجلالة البريطانية والجنرال كاترو Catroux في سوريا، ومثلما قام به الماريشال بيتان Pétain، والألمان في تونس. هذه الحكومة هي وحدها الكفيلة بتحقيق مشاركة الشعب الجزائري في المقاومة المشتركة وذلك في جو تسوده الوحدة الفكرية والمعنوية الكاملة.

هـ ـ اطلاق سراح كل المساجين والمعتقلين السياسيين دون التفرقة بين الأحزاب التي ينتمون اليها.

إن ضمان وتحقيق هذه النقاط الخمس، سوف يضمن الانخراط الكامل والصادق للجزائر المسلمة في المقاومة من أجل انتصار الحق والحرية.

لقد كان مؤتمر أنفا Anfa رغم أنه انعقد فوق أرض شمال افريقيا أبكما

أمام مشكل الاستعمار. لقد تأثر الشعب الجزائري بذلك. ان القاعدة التي نقول بأنه يجب علينا أولا ان نقوم بالحرب، لم تعط عند سلم 1918 سوى خيبة الأمل، لا يمكن لهـا أن ترضي أحـدا. شعوب تضـررت من جراء التضحيات الكبيرة التي قدمتها، وأرغمت بعد نهاية الحرب على تحمـل صعوبات قاسية دون الوصول الى تلك الحرية التي راح أبناؤها ضحايا من أجلها.

إن الشعب الجزائري الذي يعرف المصير المخصص للوعود التي أعطيت خلال الضغائن، يريد أن يرى مستقبله مؤمنا بالانجازات الملموسة والفورية.

إنـه يتقبل كـل التضحيـات، وعلى السلطات المسؤولـة أن تتقبـل حريته.

حرر بالجزائر، في 10 فبراير 1943

التوقيعات :

عن عمالة الجزائر :

- السايح عبد القادر من الأصنـام (الشلف)، مستشار عـام ورئيس القسم العربي في المندوبيات المالية.
- الحكيم تامزالي عبـد النور، من الجـزائر، مستشـار عام ورئيس القسم القبائلي في المندوبيات المالية.
- غرسي أحمد، من دوبيرى ( ) مستشار عام ونائب مالي.
- بن تونس محفوظ، من عين بسام، مندوب مالي.
- مبارك علي بن علال، من القليعة، مستشار عام ونائب مالي.
- خيار محمد، من تيزي وزو، مستشار عام ونائب مالي.
- بن حبيلس الشريف، من ذراع الميزان، نائب مالي.
- الفضيل روني، من الجزائر، مندوب مالي.
- زروق محي الدين، من الجزائر، مستشار عام.
- م. بومنجل، من الجزائر، مستشار بلدي سابق.
- م. حدو عبد القادر، مستشار بلدي سابق.

- الحكيم بشير عبد الوهاب، من البليدة، مستشار عام.
- بوقردونة عبد الرحمن، من الجزائر، مستشار وطني.

عن عمالة وهران :

- عباسه عبد الله من مستغانم، مستشار عام ونائب مالي.
- م. طالب عبد السلام، من تلمسان، مستشار عام ونائب مالي.
- شنتوف عده، من معسكر، نائب مالي.
- بن شيشه بوصيف، من أوبليل، نائب مالي ومستشار وطني.
- باشتارزى حاج حسن، من وهران، مستشار وطني ونائب مالي.

عن عمالة قسنطينة :

- الحكيم بن جلول، من قسنطينة، مستشار عام ونائب مالي.
- م. سيسبان محمد الشريف، من باتنة، مستشار وطني.
- غراب معمر، من عين البيضاء، نائب مالي.
- أورابح عبد المجيد، من واد أميزور، مستشار عام ونائب مالي.
- تامزالي علاوة، من بجاية، نائب مالي.
- تامزالي خليل، من بجاية.
- الحكيم الخضري، من قالمة، مستشار عام ونائب مالي.
- بن علي الشريف علاوة، من أقبو، نائب مالي.
- عباس فرحات، من سطيف، مستشار عام ونائب مالي.
- بن خلاف عبد الرحمن، من جيجل، مستشار عام.
- الحكيم سعدان أحمد، من بسكرة، مستشار عام.
- قاضي عبد القادر، من باستور ( )، رئيس فلاّحي العمالة.

مشروع إصلاحات :

تابع لبيان الشعب الجزائري المسلم
المؤرخ في 10 فبراير سنة 1943
المقدم من طرف المندوبين الماليين العرب والقبائل Kabyles في 26 ماي عام 1943.

الفذلكة :

عند تسليم بيان الشعب الجزائري المسلم الى ممثلي فرنسا، يوم 31 مارس 1943، طلب السيد الحاكم العام بالجزائر من المنتخبين المسلمين أن يكملوا مطالبهم التي يوافق منذ الآن على مبدئها، باقتراحات ملموسة وواقعية.

المندوبون الماليون العرب والقبائل Kabyles، الممثلون الشرعيون للسكان المسلمين، أتوا اليوم بهذه الاقتراحات السهلة والسريعة التحقيق، في إطار المبادئ التي كانوا قد طرحوها، باسم الجزائر المسلمة الكاملة، في بيان 10 فبراير.

إن احتلال الجزائر من طرف الجيش الانجليزي - الأمريكي، قد وضع البلاد تحت سلطة حكومة فعلية، مع غياب كل حكومة شرعية.

هذه الحكومة، بالغائها القوانين الصادرة من طرف حكومة الماريشال بيتان Pétain، الفرنسية منذ جوان 1940، وبإبطالها مرسوم كريميو Le decret Crémieux، المؤرخ في 26 أكتوبر 1870[34]، وبأمرها التعبئة العامة La Mobilisation Générale، في الأراضي الجزائرية، أعطت لنفسها وبشكل واضح سلطة وصلاحية، تشريعية وثورية.

لقد تحتم اذن التكيف بمطالب وطموحات المسلمين الجزائريين الشرعية والاهتمام بالاصلاحات التي وعدت بها فرنسا علنا ورسميا منذ خمسين عاما. إن حكومة الجنرال، جيرو Giraud، بعرضها للمشكل الأساسي وبتحضيرها لمشاريع المستقبل، وجب عليها أن تأخذ بعين الاعتبار الحقائق التاريخية وتعليمات الماضي.

خلال 113 سنة من الاستعمار، مرت القضية الأهلية، في الجزائر بمراحل مختلفة والتي يستحسن التذكير بها.

مباشرة بعد الاستيلاء على الجزائر العاصمة، كانت سياسة التحطيم وطرد الأهلي قد نظر فيها رسميا. في تلك الفترة كان يخيل أن المجتمع الأهلي باحتكاكه مع الأوروبيين سيذوب كما ذاب الهنود الحمر في أمريكا. فكانت مقاومة العرب والبربر، والاحتجاجات الكريمة للرأي العام في فرنسا هي السبب في التخلي عن هذا التدمير الوحشي.

بعد هذا، جاءت سياسة المملكة العربية Le Royaume Arabe، الا أنه تم التخلي عن هذه الفكرة بسرعة لأنها كانت تغلق الباب أمام نزع ملكية «العرب والبربر» ولم تسمح باستبدال الأوروبيين للأهالي في ملكية الأرض.

سياسة التمثل المحددة من القرار المشيخي Le Sénatus Consulte سنة 1865، منذ أن ولدت، بقيت رسالة ميتة فيما يتعلق بالمسلمين. سوف لا تطبق الا على الأهالي الاسرائيليين Les Indigènes Israélites وتحققت بمرسوم كريميو لعام 1870. الغاء هذا المرسوم في سنة 1940 وفي سنة 1943 أفنى نتائج هذا التمثل.

واستبدلت بسياسة التعاون والترابط. هذه السياسة انكشفت في آخر المطاف كسياسة تسلط وتفوق العنصر الفرنسي، والفرنسي الجديد في ادارة وتوجيه البلد، المساعدة الممنوحة لفرنسا من طرف المستشار هتلر Chancelier Hitler عام 1940، لم تكن الا صورة ضعيفة لنظام المساعدة المطبقة في الجزائر الاسلامية.

في سنة 1900، عمل أساسي راح يثبت النظام الاستعماري لفرنسا بالجزائر، حيث توافق العاصمة للمستعمرة على استقلالها المالي المطالب من طرف المعمرين أنفسهم. وقانون سنة 1900 يخصص للجزائر «ميزانية الدولة» «Budjet d'état» : الدولة الجزائرية. في سنة 1943، سمحت الظروف المتسببة من جراء الحرب لهذه الدولة الجزائرية أن تستفيد من الاستقلال المالي النقدي.

بكل منطق، فهذا التوجيه هو الذي يليق أن يوسع «ويدقرط» بنشره في الحريات السياسية. الرأي العام الفرنسي الذي طرد الأهالي لا يمكنه التقبل أبديا نزع حقهم من مديرية المصالح العامة.

يضاف إلى هذا، أن مشاركة المسلمين في حكم بلدهم لا يمكنها أن تكون مأمورة، مثلما كان يجري الى حد الآن. في خضوعهم للتشريع والقانون المدني الفرنسي. هذا الخضوع الذي يظهر عاديا في فرنسا للشخص الذي جاء من الخارج، يصبح بلا فائدة، وتعسفيا، عندما يتعلق

الأمر ببلد بعيد، احتل بالقوة، وبشعب، كالشعب الجزائري، الموحد برابطة الأصل، والحضارة، والعادات، واللغة، والدين. لقد بيّنت تجربة طويلة أن تجنس المسلمين الجزائريين للوصول الى خاصية المواطن الفرنسي، كانت تصطدم بالايمان الديني، والتقاليد العائلية المحترمة والتي يجب احترامها. كذلك تمخضت عن فشل محقق وحاسم.

يجب إذن، اليوم، الكف عن اللامعقولية وتفكك الماضي. لهذا يكفي أن يبحث في دستور مستقبل، حل مشكلة تحرير الجزائر هذا الدستور سوف يعطي لكل السكان، دون تفرقة عرقية أو دينية، نفس الحقوق ونفس الحريات. انه كذلك روح كل ديمقراطية حقيقية :

كل الناس يجب حمايتهم بالتساوي وبنفس الطريقة، القانون يضع كل الأشخاص، عند ولادتهم، مع نفس الميزات ونفس الحضوض لمواجهة الحياة.

إنه من الثابت، وقد أكد ذلك رجال الدولة، ورجال قانون فرنسيين، أن فرنسا، أمة مسيحية ولاتينية، لايمكنها أن تتقبل في أمتها وفي عائلتها، دون أن تعرض وحدتها الوطنية للخطر، جزائريا مسلما ما دام هذا الأخير لم يرتد عن دينه.

في هذه الظروف، إنه من العدل ومن الانساني أن يكون الجزائري المسلم، على الأقل، مواطنا لبلده الشخصي. هذا هو أوضح وأبسط تبرير للاعتراف بالأمة الجزائرية المطالبة في بيان 10 فبراير 1943 بعد قرن من الاحتلال، الاحتفاظ بشعب، وبأكمله، في حالة عبودية اقتصادية وقهر سياسي، يظهر معارضا لمبادئ ثورة 1789، التي كونت عظمة الشعب الفرنسي. لا يمكن لفرنسا أن تكون لها نيتان وقلبان حسبما تفعل في العاصمة وفي المستعمرات، رغم ما يقوله المحامون الأخيرون للامبريالية الاستعمارية.

ومع ذلك، يظهر أنه يمكن أن يستوحى في هذا الصدد بتحقيقات الامبراطورية البريطانية في البلدان العربية والولايات المتحدة Etats-Unis في الفيليبين.

التوازن الاجتماعي، والحالة المعنوية بالجزائر تتعلق بهذا. وفرنسا

التي تحضر لاخفاق كل أنظمتها في السياسة الاستعمارية المطبقة حتى هذا اليوم في الجزائر، يجب عليها أن تكف عن غلطات الأمس وأن تقر بشجاعة قواعد جديدة وثورية.

لقد كان الشعب الفرنسي باعثا نشيطا للحرية في أوروبا، لكل الأقليات الوطنية، من اليونان La Grèce إلى بولونيا La Pologne. منذ زمن قصير، استفاد استقلال أثيوبيا Ethiopie، من تعاطفه. لقد زرع في كل أنحاء العالم بذور الحرية ونشر إيمانه الجمهوري، إنه من الذين عملوا على احترام حقوق الناس والشخصية الانسانية.

هذا الشعب لا يريد اليوم أن يرفض دعم هدفه الوطني للشعب الجزائري المسلم، الذي يريد بتشكيل دولة جزائرية ديمقراطية ومتحررة، تأمين إحيائه، حقه في الحياة، وأمنه وعظمته.

فالحملة المنظمة تحت قيادة الجنرال جيرو Giraud لتشارك الى جانب الجيوش الانجليزية الأمريكية، في تحرير فرنسا والشعوب المضطهدة، هذه الحملة كانت تتشكل بنسبة 90% من الجنود المسلمين[35].

إذن فالجزائر المسلمة، في الحقيقة، هي التي تتحمل وستتحمل أكبر التضحيات. هذه الجزائر يجب أن يكون لها اليقين، انها بدفعها لضريبة الدم بجانب حلفائها، لتحرير العالم، تشارك على الأقل وبنفس الشيء في تحريرها الذاتي.

لهذه الأسباب، ولوضع حد للضجة المغرضة المتداولة، يطلب المندوبون الماليون العرب والقبائل، ضمان تمامية ووحدة الاقليم الجزائري من جهة، والاعتراف بالاستقلال السياسي للجزائر، من جهة أخرى، بصفتها أمة سيدة، مع حق الرقابة لفرنسا والمساعدة العسكرية للحلفاء في حالة حرب.

إن تشكيل هذه الدولة الجزائرية لا يستبعد من جهة أخرى الانضمام مع المغرب الأقصى وتونس، لاتحاد فيدرالي لدول الشمال الافريقي أو اتحاد الشمال الافريقي الذي يبدو لكثير من الأذهان كأحسن قاعدة

للمستقبل.

هذا هو مشروع دستور الدولة الجزائرية الذي يجب أن يتأجل الى نهاية الحرب، والى أن يستشار الشعب المعني بالأمر، الشعب الجزائري، وان ينظم استفتاء عام بكل حرية.

يستنتج أن مطالب الجزائر المسلمة، تنقسم في الوقت الحاضر الى مجموعتين :

الباب الأول:

الاصلاح الذي يتوقف تنفيذه ويتأجل، الى نهاية الحرب : في نهاية الحرب، ستقوم الجزائر كدولة جزائرية، مجهزة بدستور خاص، سينجز من طرف مجلس جزائري دستوري منتخب بواسطة الانتخاب العام من طرف كل سكان الجزائر.

الباب الثاني

اصلاحات تجعلها الظروف الحالية ضرورية وممكنة وعاجلة والتي يطلبها الشعب الجزائري المسلم من الحكومة الفرنسية ليحضر مستقبله.

أ ـ مشاركة مباشرة وحقيقية للممثلين المسلمين في الحكومة وفي الادارة بالجزائر بواسطة :

1 ـ تحويل الحكومة العامة الى حكومة جزائرية متكونة من وزارات متوزعة بالتساوي بين فرنسيين ومسلمين.

المديريات الحالية ستصبح مديريات وزارية.

رئيس هذه الحكومة سيكون الحاكم العام الذي سيحمل لقب السفير أو المحافظ الأعلى في الجزائر.

2 ـ التمثيل المتساوي للفرنسيين وللجزائريين في المجالس المنتخبة والهيئات الاستشارية : مجلس أعلى للحكومة، بعثات مالية، مجالس عامة، مجالس بلدية، مجالس قضاة محاكم، العمال، وكل الغرف، لجان مجالس، ونقابات.

ولتكملة التمثيل الاسلامي في هذه المجالس، سوف يتم استدعاء،

وبالتتابع، المنتخبين والمنتخبين القدامى ابتداء من المندوبين الماليين الى ممثلي نقابات العمال، والى أصحاب الشأن المسلمين، والنخبة المؤهلة.

3 ــ تطبيق الادارة المستقلة للدواوين في البلديات المختلطة طبقا للقانون البلدي 1884.

مجلس الجماعة ورئيسها، سيحولون الى مجلس بلدي ورئيس البلدية (رئيس الدوار).

4 ـ قبول المسلمين في كل الوظائف العامة بما فيها وظائف المسؤولية بنفس الشروط : في التوظيف، وفي الترقية، وفي المرتب، وفي التقاعد، كالموظفين الفرنسيين.

الاعتراف بمبدإ التوزيع المتساوي لكل هذه الوظائف بين الفرنسيين والمسلمين.

5 ـ إلغاء كل القوانين والاجراءات الاستثنائية وتطبيق القانون العام، وهذا في إطار التشريع الجزائري.

ب ـ المساواة أمام ضريبة الدم :

1 ـ إبطال التجنيد الأهلي والخدمة العسكرية المسماة «في اللقب الأهلي».

شكل وحيد للتجنيد، مساواة في المرتب، في الترقية، في المعاش، في التقاعد، في الاعانة العائلية، الترقية الى كل الرتب.

2 ـ تسليم علم الجزائر الملون للفيالق المسلمة في جبهة الحرب هذه الألوان المختلطة بألوان فرنسا سوف ترفع من معنويات جنودنا.

جـ ـ اصلاحات اقتصادية واجتماعية :

1 ـ طبقة الفلاحين ـ إنشاء ديوان المزارعين للأهالي مع التجهيز المباشر للاحصاء السريع والحقيقي للفلاح المسلم.

2 ـ اليد العاملة ـ انشاء وزارة العمل لتطبيق القوانين الاجتماعية للبروليتاريا الفلاحية، والتجارية والصناعية.

3 ـ الثقافة ـ إلغاء التعليم الخاص بالأهالي، بدء التنفيذ وبوسائل فعالة، لتدريس آلاف الأطفال الأهالي غير المسجلين في المدارس نظرا

لنقص المقاعد.

حرية تعليم اللغة العربية.

4 ـ تجهيز الدواوير ـ التحقيق الفعال للسكن، ومد مياه الشرب، وطرق ووسائل المواصلات، والطرق، ودار البريد، والهاتف، والتليغراف، والمستشفيات وكهربة الأرياف.

5 ـ الغاء مرسوم الملاحة المؤرخ في 2 أبريل 1899 والذي أنشأ احتكار Le pavillon.

هذا الاحتكار نفسره بضريبة تقدر بمليار ونصف تحملها المستهلكون الجزائريون، أي أغلبيتهم مسلمون.

6 ـ إلغاء نظام الاقتصاد الموجه ومختلف الأجهزة المرتبطة به والرجوع الى نظام الحرية.

فنظام الاقتصاد الموجه هذا، انكشف انه ضار. لمصلحة المنتجين، وبمصالح التجار والمستهلكين المسلمين.

7 ـ حرية العبادة الاسلامية.

8 ـ حرية الصحافة باللغتين.

9 ـ ابطال القانون الخاص بترتيب السكك الحديدية والطرق.

10 ـ الترخيص بانشاء ثلاث صحف اسلامية، في الجزائر، ووهران، وقسنطينة، وهذا للابلاغ والتوجيه والتعبير عن الرأي العام الاسلامي.

بعد سنتين من الدعاية في الأوساط المسلمة من طرف الثورة الوطنية في فائدة التعاون مع ألمانيا وفي فائدة النظام الجديد، فهذه الجرائد ضرورية للقيام من جديد بالوضع الراهن، والقيام بعمل ملائم الى جانب الحلفاء، وتحقيق الدفاع عن مصالح الجزائر المسلمة.

هذه الاصلاحات المنجزة اليوم ستحافظ على الطابع المؤقت، باستثناء المبدإ المصرح به في الباب الأول الخاص بالدستور الجزائري وهذا حتى تحرير فرنسا.

من جهة أخرى، هذه الاصلاحات في مجموعها لها طابع رمزي محض. إنجازها لا يمثل أية صعوبة ولا يحمل أية عرقلة لسير الحرب

ولادارة البلاد.

يكفيها بالمقابل أن تبرهن للجزائر بأن هذه الحرب هي حرب تحريرية للكل، وأن عصر الامبريالية الاستعمارية قد انتهى.

فالجزائر المسلمة ستقوم كلها، حرة وواعية بشرف تضحيتها للمحاربة والموت بجانب فرنسا والحلفاء.

رجال ونساء وأطفال، كلهم سيتجندون من تلقاء أنفسهم للمشاركة في المعركة العظمى التي ستنقذ الانسانية من كل اضطهاد ومن كل سيطرة.

الشعب الجزائري الغني بثمانية ملايين شخصا سوف يقدم جهدا عسكريا يدهش به العالم : الجندي الجزائري سوف يكون أهلا وفاضلا لدى الجندي الحليف. وفوق الأرض الجزائرية سيسطع فجر جديد مشرق بالدماء الكريمة لكل جنود الحرية المتوحدين أخويا في التضحية وفي الانتصار.

الجزائر في 26 ماي 1943

التوقيعات

عبابسة، من مستغانم
الحكيم تامزالي، من العاصمة، رئيس القسم القبائلي.
فرحات عباس، من سطيف.
باشتارزي، من وهران.
ابن علي الشريف، من أقبو.
مبارك بن علال، من القليعة.
بن شيشه، من أوباللیل.
الحكيم بن جلول، من قسنطينة.
ابن حبيلس، من ذراع الميزان.
بن تونس، من عين بسام.
شنتوف، من معسكر.

الفضيل، من الجزائر.
غرسي، من دوبيري ( )
غراب، من عين البيضاء.
الخيّر، من تيزي وزو.
الأخضري، من قالمة.
أورابح، من واد أميزور.
طالب عبد السلام، من تلمسان.
تامزالي علاوة، من بجاية.
تامزالي خليل، من بجاية[36].

تراجع الجنرال كاترو :

هكذا كانت الأمور تسير عندما كان مارسيل بيروطون واليا عاما على الجزائر، ولكن بعد تنحيته وعزله، تراجع خلفه الجنرال كاترو، ورفض أن يلتزم بسياسة سلفه وأعرض عن اقتراحات اللجنة، والبيان، وملحق البيان، واكتفى فقط بإحداث منصب نائب شيخ البلدية المسلم، وتجاهل ما ارتكبه الجنود السينغاليون في حق الجزائريين بسكيكدة، وقيامهم بقتل ثلاثين شخصا منهم بإيعاز من الضباط الفرنسيين المهانين من طرف الضباط الأمريكان، والأنجليز، ووجدوا في إهانة الجزائريين وقتلهم، متنفسا لهم.

وعندما رفض النواب الجزائريون الماليون حضور اجتماع النيابات المالية الذي دعا اليه يوم 23 سبتمبر 1943، أقدم، كاترو على إلغاء القسم الأهلي، ونفي كلا من فرحات عباس، وعبد القادر السايح، إلى تابلبا له في الجنوب الوهراني، وبذلك فشلت سياسة «الثورة بالقانون» و «التحرر والاتحاد»، وبقيا هناك حتى 02 ديسمبر ثم أطلق سراحهما.

أحباب البيان والحرية :

ونظرا الى الغليان الشعبي الذي كان يعم البلاد، ويسود كل طبقات الشعب، تراجع كاترونوعا ما الى الوراء، وأعد القسم الأهلي من النيات المالية الى ما كان عليه بعد أن ألغاه، وأعد إصلاحات أخرى تافهة قدمها في شبه مشروع الى الجنرال دوقول، الذي أعلنها في خطاب له بمدينة

قسنطينة يوم 12 سبتمبر 1943، وصيغت فيما بعد في مشروع قرار صدر في مرسوم يوم 07 مارس 1944، وملخصه منح الجنسية الفرنسية لفئة محدودة من الجزائريين، وهو مجرد إحياء لمشروع اصلاحات جورج كليمنصو المعلن في مرسوم 06 فيفري 1919 م، وليس فيه أي شيء من المطالب التي ورد في بيان الشعب الجزائري، وملحقه[37].

وقد قام فرحات عباس بعد أسبوع فقط من اعلان هذه الاصلاحات الزائفة بتأسيس هيئة : أحباب البيان والحرية يوم 14 مارس 1944 م كردّ فعل لذلك المشروع الذي يدعو من جديد إلى فكرة الادماج والتجنيس التي تجاوزها الزمن.

وقد لخص المرحوم فرحات عباس أهداف حركة أحباب البيان والحرية في الأمور التالية :

1) الدفاع عن البيان كمهمة عاجلة.
2) نشر الأفكار الجديدة لحركة أحباب البيان والحرية.
3) استنكار الاستبداد، والتنديد بالعنصرية العرقية وحبرتها.
4) إسعاف كل ضحايا القمع والاضطهاد، والقوانين الزجرية الاستثنائية الجائرة.
5) إقناع الجماهير بشرعية حركة أحباب البيان والحرية، وخلق تيار مواز للبيان.
6) ترويج فكرة إنشاء دولة جزائرية وتأسيس جمهورية مستقلة مرتبطة فيديراليا مع جمهورية فرنسية جديدة مناوئة للاستعمار، أو خلق روح التضامن في الجزائريين : اليهود، والنصارى، والمسلمين، وبث روح وشعور المساواة، ورغبة التعاون بينها في السراء والضراء.

وقد انضم العلماء بسهولة إلى حركة أحباب البيان، ورفض الشيوعيون ذلك، وأسسوا حركة مستقلة لهم سموها «أصحاب الديمقراطية والحرية» وناصروا سياسة الادماج التي أعلنها دوقول في قسنطينة، وصدرت في مرسوم 7 مارس 1944 م[39]. وحصل فرحات عباس على إذن من السيد بوني : Bonnet الأمين العام للاستعلام لتأسيس جريدة المساواة التي ستصبح اللسان الناطق

لهذا الحزب وذلك في صيف نفس العام.

أما التيار الاستقلالي المتمثل في حزب الشعب الجزائري، فقد تحفظ، وروى فرحات عباس بأن زعيمه الحاج ميصالي، بعد أن أطلق سراحه وسراح غيره من المعتقلين في مارس 1943 بفضل ضغط وسعي النواب الجزائريين من الهيئات المالية، مر بمدينة سطيف في طريقه من لامبيس إلى الجزائر العاصمة، وقضى عنده (فرحات عباس) يوما وليلة ضيفا في منزله، وتذاكر معه في الموضوع، وبعد مقام قصير في العاصمة، وضع في إقامة جبرية ببوغار، ثم في قصر الشلالة وزاره إلى هناك مرتين، ويحكي عنه بأنه قد أولاه ثقته فيما يخص إنشاء جمهورية جزائرية ولكن فيما عدا ذلك تحفظ واحترز، واحتفظ لنفسه ولحزبه بحرية العمل والحركة والتصرف، وكان يقول بأنه «يجب علينا أن نعمل ونفعل شيئا ما» ولكن استطرد له قائلا بأنني أوليك ثقتي لتأسيس جمهورية جزائرية متعاونة مع فرنسا، ولكن لا أثق البتة في فرنسا لأنها لا تذعن الا للقوة، ولا تعطي الا ما ينتزع منها انتزاعا[40].

ومما يدل على تغلغل مناضلي حزب الشعب الجزائري داخل حركة أحباب البيان والحرية، وتأثيرهم في سياسته، واتجاه أصحاب التيار اليميني. هو مصادقة أعضاء مؤتمره في أوائل شهر أبريل 1945 على برقية احتجاج إلى السلطات الفرنسية ضد إبقاء مصالي الحاج تحت الاقامة الجبرية، والمطالبة باطلاق سراحه. والغريب في أمر البرقية هو أن أصحاب اليمين يعتبرون مصالي الحاج الذي هو خصم لهم الرائد بدون منازع للشعب الجزائري. وفيما يلي نصها :

إحتجاج

«أحباب البيان والحرية في اجتماعهم الاعلامي بالجزائر أيام 2، 3 و 4 مارس 1945.

«بما أن مصالي الحاج قد حكم عليه تعسفا خلال حكومة

فيشي Vichy ب 16 عاما أعمالا شاقة.

«بما أن هذا الحكم قد صدر طبقا لقوانين الاستثناء ذات النزعة العنصرية».

«بما أن الحكومة الفرنسية قد اعترفت بعدم صلاحية هذا الحكم فحولت العقوبة من السجن إلى النفي».

«بما أن عفوا عاما قد شمل كل العقوبات المشابهة للسابقة بالنسبة لجميع المعتقلين السياسيين الآخرين».

«بما أن إبقاء مصالي الحاج، الرائد بدون منازع للشعب الجزائري، إجراء جائر ومثير تجاه السكان المسلمين الذين يقدمون أبناءهم للموت في ميادين المعارك من أجل المبادئ الديمقراطية وتحرير فرنسا.

«فان أحباب البيان والحرية يحتجون بغضب على إبقاء مصالي الحاج تحت الاقامة الاجبارية ويطالبون بقوة باطلاق سراحه المباشر واللامشروط».

إن فرحات عباس كانت له، حسب تعبيره، بعض الثقة في فرنسا، المنبعثة من المقاومة التي جربت الاحتلال النازي الألماني، وعانت مرارة الاحتلال وقال بالحرف الواحد «ولم يكن يخطر ببالي بأنها ستخذ لنا وتخدعنا» وكان يتصور، ويتوقع، أن تنجح سياسة «الثورة بالقانون» و«التحرر والاتحاد»، في الجزائر، وتونس، والمغرب الأقصى، وشرح نظريته هذه وأفكاره الى لجنة البحث المختلطة التي عقدت اجتماعاتها في الولاية العامة، بعد أن أطلق سراحه من معتقله في تابلباله، كما شرحها على أعمدة جريدة «المساواة التي كان يديرها[38].

بعض خلفيات احداث 8 ماي 1945 م

في نهاية شهر سبتمبر 1944، عزل كاترو عن ولاية الجزائر وعوض بالديبلوماسي المحنك «ايف شاطينيو»، الذي كان له

اطلاع واسع بأوضاع ومشاكل العالم العربي والاسلامي معا، ومنها الجزائر، ويصفه فرحات عباس «بالمتحرر» ويعتبره الخليفة الحقيقي لموريس فيوليط الذي حكم الجزائر بين 1927 و 1930 م. وانتظر البعض ومنهم فرحات عباس على ما يبدو، حدوث معجزة على يديه بالجزائر خاصة وأنه كان الرجل الثاني الذي وضع اسمه على المشروع الاصلاحي للجزائر الذي وضعته حكومة الجبهة الشعبية عام 1936.

ولكن الذي سيحدث هو العكس تماما إذ ستحدث في ولايته مجازر أول وثامن ماي 1945 م، وتحصل أحداث خطيرة متعددة.

فالمعمرون الأوروبيون عارضوا بشدة مرسوم 7 مارس 1944 للادماج والتجنيس، وحقدوا على حركة أحباب البيان والحرية التي تدعو لاقامة دولة جزائرية، وعملوا كل جهودهم لتحطيمها، وحالوا دون إجراء الانتخابات البلدية في الجزائر حتى لا يفوز فيها أنصار حركة أحباب البيان والحرية.

وفي شهر أبريل 1945 أبلغ ليستيراد كاربونيل، عامل قسنطينة، الدكتور سعدان، بأن اضطرابات خطيرة، وشيكة الوقوع، ستكون سببا في حل حزب عتيد هو طبعا، أحباب البيان والحرية.

وأخذ المعمرون الأوروبيون، يشيعون ويروجون بأن الجزائر ستكون مسرحا لعدد من الاضطرابات، والمشاغبات، سوف تجبر ديقول على التراجع، وإلغاء مرسوم 07 مارس 1944، وهذا مما يؤكد أن هناك مؤامرة تحاك وتدبر لاحداث أول وثامن ماي 1945 م.

وفعلا لم يمض أسبوعان على هذه الاشاعات، والقلاقل، حتى كانت الجزائر مسرحا لتلك الأحداث المؤلمة والدموية، التي حولت الجزائر إلى بحر من الدماء، والدموع، ارتكب فيها المعمرون والحاقدون أبشع الجرائم والمجازر، والفضائع، التي

تتفطر لها الأكباد، ويشيب لها الولدان ويلين لوحشيتها الجلمود على حد تعبير المرحوم فرحات عباس.

وقد تساءل فرحات عباس لماذا اختار المعمرون مدينة سطيف بالذات لتكون مسرحا لتلك الحوادث التي عمت كامل مدن وقرى الشرق الجزائري، والتي أصبح لها نظير باحداث 20 أوت 1955 كذلك.

وأجاب بنفسه على ذلك التساءل وقال بالحرف الواحد «فمن السهل على الانسان أن يدرك ذلك ويفهمه، لأنه كان من الضروري أن تضرب في الصميم المدينة التي كانت مهدا للبيان ومهدا لحركة أحباب البيان والحرية وأن يقطع دابر هذه الحركة، وتلك هي عادة الاستعمار، فليتذكر القارئ الكريم اغتيال المفتي كحول عام 1936 م، ان البلبلة الصغيرة التي حاك خيوطها في السر، وأثارها في النهار، لتبرير حل حركة أحباب البيان والحرية والرجوع الى الوراء، استفحلت، وتفاحشت، وصارت فتنة كبرى»[41].

هذا هو تفسير أحداث 8 ماي 1945 حسب رأي المرحوم فرحات عباس ويمكن أن نستخلص منها ما يلي :

أولا : لم يكن لفرحات عباس وأنصاره داخل حركة أحباب البيان والحرية أي دور في أحداث 8 ماي 1945، وليست لهم أية صلة بها، لأن فرحات عباس، والدكتور سعدان كانا في صباح ذلك اليوم على الساعة العاشرة والنصف، في قاعة الانتظار بالولاية العامة في الجزائر العاصمة ينتظران الإذن لمقابلة الوالي العام «ايف شاطينيو» وتهنئته بانتصار فرنسا والحلفاء في الحرب، وعندما وصلت أخبار الحوادث الى مقر الولاية اعتقلا واقتيدا إلى السجن والمعتقل، ولم يطلق سراح عباس الا يوم 16 مارس 1946 م بعد أن صوت المجلس التأسيسي الفرنسي الأول على قانون العفو.

ثانيا : ذكر فرحات عباس نفسه أن السلطات الاستعمارية

أعطت رخصة للقيام بمظاهرة سلمية لوضع إكليل من الزهور على قبر الجندي المجهول، وتساءل لمن أعطيت هذه الرخصة، وقال بأن نائب العامل الذي أعطى الرخصة يجهل أو يتجاهل لمن أعطاها، ولم يستطع الجواب على السؤال، والذي طلب الرخصة، طلبها شفويا وليس كتابيا، وأن نائب العامل ظن أنه من أتباع ومسؤولي حركة أحباب البيان والحرية، ولم يطلب منه لا ورقة تعريف ولا طلبا كتابيا، حسبما يتطلبه القانون، والعرف الاداري، واكتفى بأن أبلغ عامل قسنطينة فوافق على المظاهرة، ولكنه لم يبلغ رئيس بلدية سطيف بذلك، وزيادة على هذا تلقى نائب العامل أمرا من العامل بقسنطينة بأن يطلق النار على المتظاهرين إذا هم حملوا السلاح.

إن كل هذه العوامل والحيثيات توحي بأن السلطات الاستعمارية لها ضلع في تدبير الحوادث الدامية ليوم 8 ماي 1945 وقد أوردها فرحات عباس ليثبت أن أنصاره في حركة أحباب البيان والحرية لا علم لهم بذلك، وليس لهم ضلع في الحوادث، وهو محق في ذلك، ولكي يثبت صحة أقواله ذكر أن حزب الشعب الجزائري نظم يوم أول ماي مظاهرات احتجاج صاخبة مطالبا باطلاق سراح مصالي من المعتقل، وأسفرت عن مقتل أربعة أشخاص بالجزائر العاصمة وجرح عدد آخر، وتظاهر في سطيف أكثر من أربعة آلاف شخص من الفلاحين، وكان ذلك بمثابة إنذار خطير، وأصبح الجو مكهربا، وينذر بالويل، والثبور، وعظائم الأمور، ولكن السلطات الاستعمارية المسؤولة على الأمن لم تحرك ساكنا.

وقال فرحات عباس بالحرف الواحد «وهنا نتساءل لأمر ما، جذع قصير أنفه، فمهما يكن من أمر فان مظاهرة الثامن ماي التي كانت أشد خطرا من سابقاتها، أحرزت على الرخصة القانونية، واكتشف فيما بعد بأن الاستعمار نصب كمينه هنا، وظهر أنه كان وراء الأكمة ما وراءها»[42].

إن مجازر يومي أول وثامن ماي 1945 م، سجلها الشعب

الجزائري بدمائه وشهدائه، وضحاياه، وستبقى رمزا خالدا لكفاحه وصبره وصموده، على الشدائد، ولعل من أبرز نتائجها الايجابية إيمان الزعماء الجزائريين بعدها بأن استقلال الجزائر الذي ضاع بالقوة، سوف لن يستعاد الا بالقوة، ولهذا شرعوا في الاعداد الجدي للثورة المسلحة الحاسمة التي أنجزت عام 1954 م وحققت النصر عام 1962 م.

الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري

وبينما كان معظم زعماء الأحزاب الوطنية وراء الأسوار في السجون ظهر من جديد الدكتور ابن جلول يعض أنصاره وعادوا إلى فكرة الدعوة لتطبيق سياسة الادماج التي أصبحت منبوذة ولا تتلائم مع الواقع الوطني، ولم يقدر لمثل هذه الحركة أن تنجح لأن كل الناس أصبحوا يرفضونها رفضا باتا بعد أن رأوا بأعينهم وشاهدوا التطورات العالمية التي نتجت عن الحرب وما بعدها.

وبعد أن صادق المجلس التأسيسي الفرنسي الأول على قانون مشروع العفو على المساجين يوم 9 مارس 1946 أطلق سراح مصالي، وعباس، وغيرهما من الزعماء الوطنيين يوم 16 مارس 1946 م فقام عباس ورفاقه بتأسيس حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري ووضعوا برنامجا للعمل لا يختلف كثيرا عن برنامج أحباب البيان والحرية وأصدروا جريدة «الجمهورية الجزائرية» للتعبير عن أهدافهم، وأهداف حزبهم، وكان لتغيير اسم جريدة المساواة الى «الجمهورية» دلالة خاصة على تغيير آراء واتجاهات عباس ورفاقه من فكرة المساواة بين الجزائريين والفرنسيين، إلى فكرة إنشاء «جمهورية جزائرية» مرتبطة بفرنسا.

مع ذلك فانهم اختلفوا مع زعماء حزب الشعب الذين يدعون باستمرار إلى تحقيق الاستقلال التام، وأوضحوا اتجاههم وحددوه في قولهم «لا نريد إدماجا، ولا سيدا جديدا، ولا انفصالا، بل غايتنا هي ابراز شعب فتي يتكون تكوينا ديمقراطيا،

واجتماعيا، ويجهز في الميدان الصناعي العلمي، ويدأب على تجديد ثقافته وأخلاقه، ويشترك مع دولة قوية وحرة وغايتنا هي إنشاء دولة فتية تقود خطاها الديمقراطية الفرنسية، هذه هي الصورة التي كنا نحلم بها وهذا ما كانت تسعى إليه بالضبط حركتنا الرامية في بعث الجزائر[43].

ولكي يستميل فرحات عباس عناصر الشباب إلى حزبه وحركته خاصة الفرنسيين منهم وجه إليهم النداء الطويل التالي بعد مرور عام عن مجازر 8 ماي.

«نداء للشباب الجزائري الفرنسي والمسلم».

(من فرحات عباس)

نشر هذا النداء في الصفحة الأولى من صحيفة البريد الجزائري Le Courrier Algérien الاسبوعية بتاريخ 7 ماي 1946 تحت عنوان : «التصدي للجريمة الاستعمارية ولتعسف الادارة».

في 8 ماي 1945، لما تقدمنا، الدكتور سعدان وأنا، الى الحكومة العامة لتهنئة رئيس المستعمرة على التحرير النهائي لفرنسا، وانتصار الحلفاء، طلب منا ضابط من العدالة العسكرية أن نتصل بالمحافظة المركزية، حيث تم توقيفنا ووضعنا في المعتقل المطلق وتم استجوابنا. ولم نعلم بما حصل إلا في سبتمبر حيث تم نقلنا إلى السجن العسكري بقسنطينة، فعلمنا بفظاعة أحداث سطيف، وضخامة همجية القمع الدموي والأعمى المسلط على سكان أبرياء بدون دفاع.

لقد أطلق سراحنا يوم 16 مارس 1946.

واليوم، لن أضيع وقتي في التبرير عن اتهام شنيع وتعسفي. فمن طبيعة الانسان المستعمر أن يقاسي، لأن ظروفه تفرض عليه أن يكون الضحية، ولكن أبسط الواجب يأمرني

بالتوجه لرأي عام مخدوع وذلك من أجل مصلحة العدالة.

منذ أكثر من عشر سنوات أقمت في سطيف حيث وضعت الفئات المسلمة ثقتها في، وتم انتخابي على التوالي في المجلس العام، والمجلس البلدي، وفي المندوبية المالية.

وإذا كانت هناك فكرة سيطرت على حياتي، فهي المطالبة بتحقيق التعاون الفرنسي - الاسلامي، ومنح الأولوية للثقافة والتقنية المعاصرة، اللتين هما الاسمنت الضروري لهذا التعاون، وجعلت من هذه المبادئ المحاور الكبري التي يجب أن تساعد الجماهير الفلاحية والعمالية على الخروج من فراغ القرون الوسطى الذي بقيت فيه بفضل نظام تعسفي ومتخلف.

لقد ارتبطت قلبيا بناحيتي، وأستطيع المطالبة بذلك علنا. إن مساعدتي كانت إيجابية بالتساوي للمسلمين، والاسرائليين، والمسيحيين. عرفت النظام ولكن تجاهلت الحقد، ودِيني السياسي تمثل دوما في الوحدة تحت الديمقراطية والأخوة في العدالة.

إن انتداباتي لن تغني شيئا. لقد ضحيت بكل شيء من أجل واجبي وغايتي، وحيث لم ينجز إلا القليل، تم إنشاء مدارس فرنسية، وأخرى قرآنية، نوادي، نقابات، مستوصفات، مؤسسات إحسان، وذلك للاعانة، والتعليم، والتربية، والتوحيد. لم يكن همي في المجالس المنتخبة إلا للصالح العام، وقد جعلت صداقاتي الفرنسية وانتدابي لدى السلطات العمومية في خدمة المحرومين.

وفي سنة 1939 حيث كانت حدود فرنسا وحرية العالم مهددة وبالرغم من أني كنت معفى من الخدمة العسكرية إلا أني تطوعت إلى جانب أبناء فلاحينا لمقاسمتهم تلك الأخطار.

وفي أيام «النظام الجديد» المظلمة تكاتفنا، أنا وأصدقائي مع ضحايا «فيشي» وجعلنا من هؤلاء الذين كانوا يسمّون في هذه الفترة البائسة بـ «الفرنسيين السوء» أصدقاء لنا، وحلفاء سياسيين، وتحملنا علنا الدفاع عن الموظفين وأعضاء التعليم الجمهوري الذين ضربوا بسبب آرائهم وذلك بدفع سكان سطيف المسلمين للتظاهر من أجلهم ثم في سنة 1944 استقلنا من البلدية للسماح لأصدقائنا الفرنسيين الديمقراطيين بالدخول لها. وبفضلنا، تكونت الوحدة الأكثر أخوية تحت مندوبية خاصة «فرنسا المحاربة» وكان يرأسها صديق لي هو الفقيد ادوار دولوكا Edouard Deluca.

ثم في سنة 1943، بعد نزول الحلفاء، مع جميع المنتخبين المسليمن والممثلين المؤهلين للسكان المسلمين، قدمنا للسلطات الميثاق الجديد للشعب الجزائري : «البيان».

وقد تفهم ممثلو فرنسا جيدا مدى اهتمامنا بتوفيق كل المصالح والقضاء على النزاع القديم للقانون المدني، والقانون المسلم، من الحياة الجزائرية وذلك باقامة دولة جزائرية يتمتع فيها الفرنسيون والمسلمون بحق الوجود، دون أن يمس أو ينقص ذلك من حق فرنسا.

إن مبدأ الاستقلال الكلي هذا تمت المصادقة عليه من طرف الهيئات المكونة وأعطيت لنا وعود صادقة لتحديد كيفية التطبيق. ولهذا الغرض أصدو مرسوم 13 أبريل 1943 الذي ينص على إنشاء لجنة الدراسات الاقتصادية والاجتماعية المسلمة.

إن حل قسم الأهالي للمندوبيات المالية في 23 سبتمبر 1943، وجعل أحد رؤسائها، وأنا شخصيا، تحت الاقامة الجبرية، من طرف الجنرال كاترو Catroux لم يزعزع قط الطموحات الشرعية لبلدنا. ولتجسيد هذه المطالب أسسنا جريدة «المساواة Egalité (في سبتمبر 1944) وأطلقنا حركة «أحباب البيان والحرية» (في يناير 1945).

إن استحقاقنا، وشرفنا، يتمثلان في أننا طرحنا المشكل كما يجب أن يكون، وأننا تجاوزنا المفاوضات والضغوط المعنوية التي تعكر الجو الجزائري. إن شرفنا واستحقاقنا يتمثلان في أننا فتحنا سياسة جديدة وصريحة مبنية على استنتاجات وبصيرة، تأخذ بعين الاعتبار المصالح العليا

لفرنسا وللفرنسيين الموجودين في الجزائر، ولكن يبقى فيها الحق في الحياة والكرامة لشعبنا غير مهضوم كما كان في الماضي، بين الغموض والالتباس.

فالأحداث موجودة وليس من السهل تحريفها. وبعد حملة تشويهات وأكاذيب يجب أن تأخذ الحقيقة طريقها.

ففي سطيف، في المجال المحلي، والجزائر العاصمة في المجال العقائدي، لم نعط، أنا وأصدقائي، إلا أمثلة للنمو الاجتماعي لوحدة الارادات الحسنة والجرأة في العمل.

وبالمقابل، عملت إدارة رجعية، ترجع عاداتها لبيجو، إدارة أصبحت بالفعل هيئة بوليسية في خدمة الطبقة الزراعية، إمبريالية زائلة، وموظفون دون نية ولا يحترمون وعودا، عملت هذه اذن على تحطيم عمل التجديد والتقارب الذي باشرناه. لم يحسن هؤلاء إلا الحقد، والبؤس، والحزن، فليقع دم: الدوليكيون des Deluca، والقروزو des Groso، والفيلان des Vaillant وعائلات روباش، وحنوز، وريغي، وبومداد، والأخوة دبّاش، وعمارجية، وآلاف الضحايا الأبرياء، على رؤوس هؤلاء الذين قادوا الدولة إلى حافة الهاوية التي كدنا نقع فيها، بسبب ابتزازاتهم الاجرامية.

وأمام هذا الامتحان الكبير، فان، وللأسف، قليلا من الفرنسيين رفض أن يشك في نيتنا، وأشكرهم على ذلك، وهذه الثقة تعتبر عقدا اجتماعيا وأخلاقيا يجمع مصيرينا المشتركين.

في حين أثار فرنسيون آخرون حاقدون، الرأي العام ضدنا بمحاولتهم التأثير على العدالة، ومطالبتهم بتصفيتنا الجماعية، واغتيالهم الجماعي للسكان المسلمين. لقد اتهمونا باجرام ضد أصدقائنا، وضد أنفسنا، أيضا ضد شعب جائع، مرهق، بائس، وضع ثقته فينا، وكنا ممثليه المؤهلين.

ماذا أقول لهؤلاء الذين أعمتهم العنصرية، مرض المستعمرات الدائم ؟ ماذا أقول لهؤلاء الذين، بعد أن تمرغوا في الفاشية le Vichysme واستغلوا الديغولية le Gaulisme للحفاظ على امتيازات عهد فات، وإبقاء شعب منهك تحت العبودية ؟ ماذا أقول لهؤلاء الضباط الذين غرقوا في دماء

العرب، إذ، ان لم توجد انتصارات أخرى، فلقد انتصروا مرة في «جبهة» خراطة ضد العجزة، والنساء، والأطفال ؟ ماذا أقول لهؤلاء الذين انتقدوا بشدة «وحشية الأهالي» في حين نزل الأوروبيون في يوم واحد من قمة المراتب الاجتماعية حيث وضعتهم قرون من الحضارة، الى صف أحقر المجرمين ؟

توالى ثلاثة قضاة عسكريون غير مسملين على ملف «أحباب البيان والحرية» وعلى ما يسمى بانتفاضة العرب، فلم يجد هؤلاء برنامجا دقيقا واضحا، ورجالا نظيفين في خدمة مثل نبيل.

إن رجال أحباب البيان والحرية، لم يقوموا في يومي 1 و 8 ماي 1945 بأية مظاهرة. لم ينصحوا إلا بالهدوء، والوحدة، وبالتفاهم المتبادل والتصرف السليم في الانضباط واحترام القانون الجمهوري، والاقناع والافحام. تلك هي أسلحتنا، وأيادينا نظيفة من كل دم بشري. أؤكد ذلك بشرفي، وأقسم بذلك أمام الله، وأمام بلادي، وأمام كل الفرنسيين الذين يستحقون هذا اللقب.

إن مغامرة سطيف، وقالمة، الوحشية قد وجهت ضدنا، ضد أحباب البيان والحرية، ضد الطموحات الشرعية لشعبنا، ضد الديمقراطية التي بدأت ترسو في الجزائر. لقد تم القيام بها في وقت بدأ التفاهم فيه بين المنظمات الديمقراطية وحركاتنا، في طريقه السليم. وكان يقصد بها عزلنا واثارة السكان الأوروبيين بالجزائر، والشعب الفرنسي نفسه، ضد إصلاحاتنا، كان يقصد به تحطيمنا وتنظيم انتخابات بدوننا، وتحضير الرجوع إلى الوراء، إلى مرحلة الاستعمار الشامل. لقد ارتكبت خطيئة إدارية حقيقية أعلن عنها كثير من المحرضين خاصة، ليسراد كاربونيل Lestrade Carbonnel الوالي (Préfet) المحدث والمجرم الذي صرح في 26 أبريل قائلا : «إن عمليات كبيرة وشيكة الوقوع ضد حزب سياسي سيتم حله».

وللقضاء علينا ذهبوا الى الاجرام. تم تسليح وتكوين ميليشيات من عصابات الأوساط الرجعية الدنيئة لمواجهة سكان بدون سلاح. في الوقت الذي قضي فيه على الهتليرية، إن ليتسراد كابرونيل Lestrade Carbonnel

ودارناند le Darnand، ومنافسه آشياري Achiarry وكل الذين سلطوا رعبا هتليريا حقيقيا في أريافنا يجب أن يدفعوا ثمن جرائمهم. إن ملف 8 ماي لم يقفل.

ومن المؤسف، فان سياستنا الوحدوية ومجهوداتنا المثابرة من أجل مصالحة صادقة موسعة مع مصالي وأصدقائه، قد انهارت. وحلت منظمتنا إلا أن مثاليتنا بقيت ثابتة. فالبيان وسنبقى للبيان. فهو أملنا في عهد مليء بالخيانات والأنانيات. لقد تخلينا عن المسالك الوعرة من أجل الطريق الأكبر للوطن الجزائري ويعني به الحرية والمساواة.

فلا اندماج، ولا أسياد جدد، ولا انفصالية. وأوضح صورة وتعبير لحركتنا التجديدية الجزائرية، تتمثل في شعب فتي يصنع تربيته الديمقراطية والاجتماعية، ويحقق تجهيزه الصناعي والعلمي، ويواصل تجديده الثقافي والأخلاقي وهذا الشعب الفتي مشترك مع أمة كبيرة ليبيرالية، فهو ديمقراطية حديثة الولادة توجهها الديمقراطية الفرنسية الكبرى. فلا الجمهورية المنافقة للطبقات الحاكمة، ولا الترهات الموروثة عن ماضي زائل، يمكنها أن توقف حركتنا ومسيرتنا الى الأ

الكون لا يعرف اليأس، فهو يزاول العمل المجهوض وكل شيء يجعله فتيا أكثر، حريصا وكثير التخيلات.

أهدي كلمات رينان Renan إلى شباب وطننا المسلم والفرنسي. فليتحمل الأقل من الأربعين مسؤولياتهم ويفكروا في مشاكل الساعة الخطيرة، لأن الحل الحقيقي لا يأتي عن طريق القوة أو القهر.

يجب تحرير الجزائر من الهيمنة الاستعمارية القديمة مهما كان نوع هذه الهيمنة مع احترام مبدإ الجنسيات، يجب بناء مستقبل بلدنا المشترك على قواعد واقعية وتاريخية لإدماجه ضمن الديمقراطية العالمية.

إذا لم تتجاوز شبيبتنا الجزائرية اختلافاتها الأصولية، إذا لم تبعد عنها المخالفين الذين يستلهمون أفكارهم الغامضة من المفاهيم الدينية وإذا لم تتخل عن الأكاذيب، والاحتقار، والحقد، اللذين عاش فيهما آباؤنا، فان مآلها حتما الانتحار الروحي الثقيل العواقب. اننا نعرف كيف تولد

الحضارات ونعرف كذلك كيف تموت.

يجب تحقيق مجهود ثاني صادق، فيوم 8 ماي يرجعنا الى الحروب الصليبية مع تلك الحالة التي تزيد خطورة للفرنسيين القاطنين بالجزائر. لأن نخبة منهم، هي التي عذبت واغتالت لمدة أسابيع، أبرياء. وهذا لم يكن ممكنا الا لكون العربي كان يعتبر إنسانا آخرا، حقيرا وعدّوا.

وإذا لم يتجرد كل أوروبي الجزائر من هذه العقدة الاستعمارية ومن افتخار المنتصر هذا في حين أنه بالأمس فقط كانت كل أوربا تحت وطأة الألمان، فانه لا يمكن قيام أية جماعية جزائرية Communauté Algérienne.

ومن الجانب المسلم، يجب أن يختفي المفهوم اللاهوتي للقرون الوسطى، إن عهد الدعوة الدينية قد انتهى، فاليوم لا نحتاج الى صبيان المذبح Enfants de Chœur ولكن الى مواطنين أحرارا يدركون واجبهم الاجتماعي، ومفهوم مهمتهم الانسانية البسيطة. إن الوطنية الاسلامية غلطة تاريخية اذ ليس من المفروض على أبناء بلد واحد وأرض واحدة أن يكونوا من دين واحد. يجب على الجزائري المسيحي أو الاسرائيلي أن يكون أخا للجزائري المسلم دون أن يحاول هذا الأخير إبعاد الآخر من الجماعية أو أن يعتبر الآخر نفسه مجبرا على ادماجه أو استعباده. فالتعلم والفهم والارتقاء، الى مفاهيم المجتمعات العصرية، هو الهدف الذي يجب الوصول إليه إذا كنا لا نريد الهلاك والانقراض.

يجب على شبيبتنا أن تقوم بمجهود مضاعف في المدرسة، وفي الثكنة، وفي الشارع. و«البيان» الذي يعني الوحدة الحرة لرجال أحرار وشعوب حرة يعطيه الاطار السياسي والاجتماعي الذي يجعل هذا المجهود ممكنا، وأي نظام يأبى على انسان مستعمر أن يكون أولا مواطنا وقوميا في بلاده وأن يتكلم بالتساوي لأي رجل على هذا الكوكب هو نظام امبريالي. إن أمتنا يتوقف على كرامتنا.

هل من اللازم الآن، ومهما حصل، أن نقول بأن ايماننا سيبقى ثابتا وإذا أدارت الطبقات الحاكمة ظهرها عن طريق الحرية والحكمة، فان الأغلبية الكبيرة من العمال والنخب البروليتارية سوف تستمر في الكفاح من أجل تحقيق الحلم الكبير للناس : وهو أن تكون هناك انسانية أفضل ومحبّة

للسلم.

ورغم الجريمة الاستعمارية، ورغم سوء فهم بعض الأذهان الكريمة، ولكن حزينة أيضا، رغم الاثارات والانتفاضات الأخيرة لنظام محكوم عليه، فالجزائر الجديدة، «المفدرلة» بحرية مع فرنسا الجديدة، ستولد العمل المشترك للديمقراطيين الفرنسيين والمسلمين.

إن المسيرة المنتصرة للجمهورية الاجتماعية في فرنسا وفي العالم بأكمله هي : الضمان الأكيد.

الجزائر العاصمة أول ماي 1946

فرحات عباس

هكذا نرى عباس فرحات ورفاقه، رغم كل ما سبق، ما يزالون يؤمنون بالارتباط مع فرنسا، ويسعون لتحقيق ذلك ولو بأسلوب متطور بعيد عن فكرة الادماج الكاملة التي كانوا يدعون لها قبل الحرب العالمية الثانية، ولذلك عندما أعلن قرار إعادة انتخابات المجلس التشريعي الفرنسي الـ قرر حزب الاتحاد الديمقراطي الاشتراك فيها وأحرز نجاحا باهرا وحصل يوم 2 جوان على أحد عشر مقعدا من ثلاثة عشر، ففاز في مقاطعة قسنطينة : فرحات عباس، والهادي مصطفاي، وقدور ساطور، والحاج سعيد، وكلهم محامون، وبأي العقون وهو ملاكي، وفاز في مقاطعة وهران الأستاذ عبد القادر محداد، والدكتور أحمد فرنسيس، والأستاذ قادة بوثارن، وفاز في عمالة الجزائر الدكتور سعدان، وابن قداش.

وكان هذا النجاح حافزا لعباس ورفاقه ليشنوا حملة واسعة ضد الادماج ودعاته، ونشط نواب حزبه في العمل وحرروا مشروع دستور جديد للجزائر يقترح إنشاء جمهورية جزائرية وقدموه إلى البرلمان الفرنسي ومن أهم ما يحتوي عليه هذا المشروع :

1) إنشاء جمهورية جزائرية مستقلة استقلالا ذاتيا لها حكومتها الخاصة وعلمها الخاص تعترف الجمهورية الفرنسية بها.

2) تدخل هذه الجمهورية عضوا في الاتحاد الفرنسي، كدولة

مشاركة وتكون العلاقات الخارجية والدفاع الوطني للدولتين تحت إشراف سلطات الاتحاد، وتشارك الجزائر في ممارسة تلك السلطات.

3) تتمتع الجمهورية الجزائرية بالسيادة المطلقة على جميع القطر، وتشرف على جميع المرافق الداخلية ومنها الشرطة.

4) يتمتع كل فرنسي بالجنسية الجزائرية وبجميع الحقوق التي للجزائريين وبالمثل يتمتع الجزائريون في فرنسا بالجنسية الفرنسية وبجميع الحقوق التي للفرنسيين.

5) ينتخب برلمان جزائري بالاقتراع العام تكون له السلطات التشريعية فقط، أما السلطات التنفيذية فتوضع في يد رئيس الجمهورية الذي يساعده مجلس الوزراء.

6) يمثل فرنسا في الجزائر ممثل عام تقبل به حكومة الجزائر ويتمتع بصلاحيات استشارية فقط.

7) تكون اللغتان العربية والفرنسية رسميتين معا في الجمهورية الجزائرية ويكون التعليم إجباريا بهما معا في كل مراحل التعليم التي تجعلها حكومة الجزائر في تناول الجميع.

في نفس الوقت الذي تقدم فيه حزب فرحات عباس بهذا المشروع، هناك ثلاثة مشاريع أخرى معدة لتقديمها إلى المجلس الوطني الفرنسي من طرف الحكومة الفرنسية، والحزب الاشتراكي، والحزب الشيوعي[44]. ولكن المجلس الوطني رفض تلك المشاريع كلها قبل أن يدرسها بسبب ضغط غلاة المعمرين ومديري الشركات، والجمعيات الاستعمارية، وبذلك خاب أمل دعاة الاعتدال وسقط في أيدي فرحات عباس ورفاقه.

وفي أكتوبر 1946 م، صادق الشعب الفرنسي على دستور الجمهورية الرابعة الذي نص فيه على أن الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا فكان ذلك خيبة أخرى للمعتدلين أيضا وباتت فكرة الادماج هي الرابحة نظريا، خاصة وأن بند 82 من الدستور الفرنسي ينص على عدم تنويع المواطنين الفرنسيين بسبب اختلاف الأحوال الشخصية التي لن تكون أبدا السبب في حرمان أي مواطن من الحقوق والحريات، التي تتعلق بالجنسية الفرنسية، وزيادة على

هذا فإن الدستور الجديد أبقى على مبدإ القسمين في الانتخابات : الدرجة الأولى، والدرجة الثانية، والتساوي في النهاية بين المسلمين والفرنسيين، وذلك يعني تسوية عشرة ملايين مسلم، بثماني مائة ألف أوروبي، وهو منطق فرنسا الحرة الديمقراطية ذات الرسالة التمدينية.

ورغم كل هذا فقد خاض الاتحاد الديمقراطي غمار الانتخابات لمجلس الجمهورية وفاز بأربعة مقاعد من سبعة هم : الأستاذ مصطفاي، والدكتور ابن خليل، عن عمالة قسنطينة، والدكتور سعدان، والاستاذ محداد، عن عمالة وهران. وعلى اثر ذلك ألفت اللجنة المركزية للاتحاد الديمقراطي وفدا من السادة : فرحات عباس، والدكتور فرانسيس، وأحمد بومنجل، وجمام وبعثته الى باريس ليكون بجانب نواب الحزب في مجلس الجمهورية من أجل شرح وجهة نظر الحزب في موضوع مشكل الجزائر وأوضاعها.

وعندما قامت الجمهورية الرابعة على قدميها أدركت ضرورة تحقيق بعض الاصلاحات في الجزائر ولو كتغطية لطموح الجزائريين الذين تعذبوا من أجل فرنسا في الحرب، فعكفت الحكومة الفرنسية على إعداد بعض إصلاحات هامشية صادق عليها البرلمان الفرنسي يوم 20 سبتمبر 1947 م، ولم ترض حتى جماعة المعتدلين من حزب فرحات عباس، فقدموا استقالاتهم من مجلس الجمهورية احتجاجا عليها[45].

وقد واصل هذا التيار سياسته هذه بعد ذلك بنفس الأسلوب، وأصر على أن التعاون مع فرنسا، وربط مصير الجزائر بها، أمر لا محيد عنه وهو الحل الذي لا يوجد أي بديل عنه وراح زعيمه المرحوم فرحات عباس يغمز ويلمز بالتيار الاستقلالي ويعرض به في كل مناسبة تتاح له، وبلغت به الجرأة حدا جعلته يدعي ويزعم بأنه يتآمر مع الادارة الاستعمارية.

إن التقرير الأدبي الذي قدمه للمؤتمر الأول لحزبه بمدينة سطيف يوم 25 سبتمبر 1948 مليء بهذه المغالطات وبأفكار تؤكد حرصه وحرص أنصاره على عدم المساس بالسيادة الفرنسية في هذه البلاد، فقد ذكر فيه بأنهم لا يريدون دولة جزائرية مسلمة، وانما دولة ديمقراطية اجتماعية على أساس اتحاد أخوي مع فرنسا، وأنهم يعارضون استعمال العنف ضد فرنسا لأن

مصير الجزائر عندما تنفصل عن الدول الأم لها بالقاهرة، واصطمبول، وبغداد، وقرطاجنة وروما، كان الزوال، ولا يدعون لانسحاب فرنسا والفرنسيين من الجزائر وهم ضد المغامرات وكل المغامرين السابقين من قادة الثورات ولا يدعون للجهاد، وليس ذلك من دأبهم، لأن الجهاد في نظرهم تعصب.

وقبل أن نورد نص هذا التقرير في آخر هذه الدراسة، نقدم خلاصة عنه لتوضيح ايديولوجية هذا التيار، واتجاهه، وأفكاره كما هي رغم أحداث الثامن ماي المؤلمة، ورغم جهود التيار الاستقلالي اليساري في توضيح خطورة مواقفه على القضية الوطنية.

والحق أن المرحوم فرحات عباس كان مخلصا غاية الاخلاص لأفكاره وايديولجيته، ولم يحد عن ذلك حتى عام 1956، وبحذر ولكنه كان ذكيا ويعرف من أين تؤكل الكتف كما يقول المثل، لأنه رغم أفكاره الغريبة، والمتطرفة إلى اليمين، فانه لم يتخلف عن الركب، وهو موقف يسجله له التاريخ ولا شك، ولنعد الآن إلى أفكار التقرير الذي قدمه لمؤتمر حزبه أيام : 25 و26 و27 سبتمبر 1948 م. والذي يلخص أفكاره وأفكار أنصاره من هذا التيار اليميني بكل دقة وأمانة ووضوح[46].

إنه عبارة عن التقرير الذي قدمه فرحات عباس الكاتب العام لحزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، الى المؤتمر الوطني الأول لهذا الحزب الذي انعقد في المجلس البلدي لمدينة سطيف أيام 25 و26 و27 سبتمبر 1948 ويحمل عنوان : «نظرات في حاضر الجزائر ومستقبلها»[47].

وكما لاحظنا سابقا فان هذا الحزب يمقت العنف ويعادي أصحابه ويؤمن بما سماه زعيمه «الثورة بالقانون» وبالتعاون اللامحدود مع من سماهم «الديمقراطيين الفرنسيين» والديمقراطية الفرنسية، ومرد ذلك يعود إلى أن الغالبية العظمى من اتباع هذا الحزب تنتمي الى الطبقة البورجوازية الصغيرة، خاصة أصحاب الشهادات المشبعين بالثقافة الغربية الفرنسية.

لا نريد دولة اسلامية

ومما جاء في هذا التقرير فيما يخص تكوين الدولة الجزائرية التي

يدعو إليها ضمن جمهورية فرنسية مجددة، مضادة للاستعمار، قوله «غير أنه ينبغي ألا تكون هذه الدولة المنتظرة سلطة إسلامية، ولا دومنيونا يكون للأوروبيين فيها حق الاحتكار المطلق بل ينبغي أن تكون هذه الدولة جمهورية ديمقراطية اجتماعية على أساس اتحاد أخوي بين جميع المواطنين مهما كانت جنسيتهم ودياناتهم وعلى أساس إعطاء كل ذي حق حقه من السيادة»[48].

أي اتحاد أخوي هذا الذي يدعو إليه بين عنصرين كل شيء يفرق بينهما ولا يجمع. ونسي أن الأقلية الأوروبية كانت ترفض بإصرار مثل هذا الاتحاد الأخوي، لأنها لا تريد أن تتنازل عن امتيازاتها اللامحدودة في الادارة، والسياسة، والاقتصاد، والمعيشة، والتسلط الاستعماري، إنه تعامى عن الحقيقة الناصعة نصوع الشمس في رابعة النهار.

نعارض استعمال العنف ضد فرنسا

ومن أغرب ما ورد في هذا التقرير دعوته الجزائريين الى عدم استعمال العنف، والثورة ضد فرنسا، زاعما أن مصير كل الدول التي عرفتها الجزائر كان الزوال بسبب انفصالها عن الدولة الأم التابعة لها سواء في القاهرة، أو بغداد، أو اصطمبول، أو قبل ذلك في روما، وقرطاجنة، وفي نظره أن فرنسا هي الدولة الأم للجزائر، والثورة ضدها تعني انهيار الجزائر ووقوعها في أيدي أخرى، ولهذا خاطب الجزائريين بقوله: «فاجتنبوا اذن كل سلوك غير معقول ضد الشعب الفرنسي، وضد طبقته العاملة التي هي حليفتنا، وأحذروا الغضب الذي لا يجدي وإذا اخترنا طريقا آخر فاننا نفتح أبواب وطننا إلى استيلاء جديد، والى تجارب ومغامرات جديدة دون أن نكون واثقين من الحصول على تحريرنا الوطني الذي هو غاية حركتنا الوحيدة»[49].

لا ندعو لانسحاب فرنسا والفرنسيين من الجزائر

وزاد هذا التقرير لفكرة الحزب والتيار وضوحا فقال «نعم ما وعدنا بانسحاب فرنسا والفرنسيين غدا أو بعد غد، وما بعنا بالمزاد السري مزارع المستعمرين، ووزعنا أراضيهم على من يمنحنا السعر المرتفع، وما عينا

عمالا يتولون الحكم في وقت معين بدل العمال الحاليين، وما قسمنا الوزارات في حكومة جزائرية مؤقتة لا وجود لها، وما اختلسنا أموال الفلاحين الفقراء لكراء مركب يزودنا بالأسلحة، وما قسمنا الشعب الجزائري الى كتلتين دينيتين متخاصمتين، راجعين بهم إلى العصر الوسيط عصر الحروب الصليبية، فالشعوب في نظرنا كيفما كانت ديانتها لا تخلو من الديمقراطيين والمستعمرين المتسلطين فالأولون أصدقاؤنا ولو كانوا مسيحيين، والآخرون أعداؤنا ولو كانوا مسلمين.

نحن ضد المغامرة والمغامرين

فالحديث اليوم عن كتلة مسيحية، وكتلة اسلامية، حديث لا طائل تحته لأنه يوجد على البسيطة أناس تحت السيطرة والظلم يكافحون من أجل ديمقراطية صحيحة، كما يوجد في كل مكان من يتمتعون بامتيازات هائلة ويحتكرون الحرية العامة لمصلحتهم الخاصة، ومعنى هذا أننا ضد المغامرة والمغامرين الذين عرفت أفريقيا الشمالية منهم أمثالا كثيرة في تاريخها، فماذا خلف وراءهم أمثال أولئك الذين اتخذوا الدين وسيلة لارضاء أطماعهم في السيادة وياله من دور خبيث لعبه ضد وحدة البلاد، بوبغلة، وبوحمارة، وبولحية[50]، الذين حصلوا في وقت ما على ثقة الجماهير الغافلة، لكن باؤوا في النهاية بسوء المصير، وسخط الناس بعد أن خربوا الوطن وجلبوا عليه البؤس والشقاء.

لا ندعو إلى الجهاد

إننا لا ندعو إلى الجهاد، فليس ذلك من دأبنا، ونحن ننزه المساجد من الصلوات لغير الله، بل للناس للتغرير بهم، إن المسجد بيت الله، وليس هو ميدانا للمناورات الانتخابية، ولا مكتبا تعطى فيه شهادة استحسان الادارة، هكذا نفهم المسألة وبهذا نعمل[51].

موقف الاتحاد الديمقراطي من التيار الاستقلالي

وإذا كان هذا هو موقف الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري من فرنسا وفرنسيي الجزائر، بعد الحرب العالمية الثانية، وبعد مجازر 08 ماي

1945م فما موقفه من التيار الاستقلالي، حزب الشعب الجزائري ورجاله، وخلفه حزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية.

الحق أن موقفه يدعو إلى الدهشة، والاستغراب، والرثاء في نفس الوقت، ويثير علامات استفهام كثيرة قد لا تجد الجواب عنها إذا لم تنشر مذكرات رجال هذا التيار الاستقلالي، ومسيريه، ذلك أنه سرد أحداثا ووقائع يبدو أنها لا تنسجم ولا تتلاءم الا مع التلاعبات الحزبية، والمكر السياسي، والجدل الحزبي العقيم، إذ ليس من السهل التصديق بأن التيار الاستقلالي كان يتآمر مع الادارة الاستعمارية التي تكرهه في الدم، وتشن ضده حروبا شعواء لم تنته الا بتفجير ثورة أول نوفمبر 1954 م.

فخلال مناقشة للوالي العام «نيجلان» حول الارهاب قال فرحات عباس : «ومن ذا الذي يريد م. نيجلان أن يحمله على الاعتقاد بأنه أنقذ الجزائر من الارهاب ؟ أي إرهاب يعني ؟ هل هو إرهاب الجيوش الفرنسية أم إرهاب التشكيلات المدنية المسلحة التي نزلت على أمتنا غداة 08 ماي 1945 أو هو إرهاب حزب الشعب الجزائري الذي يعاضده «كذا» بعض المغرضين في الولاية العامة ؟ ومن هو الذي يا ترى يقلق الأمن آونة بعد أخرى ويعوق الجزائر عن سيرها وتطورها في سلام ودعة ؟

«إننا لا نغتر بمثل هذه التصريحات فالاتصال السري بين الولاية العامة ورجال حركة الانتصار للحريات الديمقراطية أمر لا يحتاج الى إثبات فهذا الحزب وقع الاعتراف به في شهر أكتوبر 1946، وفي باريس نفسها وقد بذلنا جهودا جبارة في انتزاع الرئيس السابق لحزب الشعب من المناطق الاستوائية، ولما سمعنا برجوعه الى الجزائر والسماح لحزبه بالمشاركة في انتخابات المجلس الوطني الفرنسي، داخلنا الشك من هذا التسامح الذي لم نعهده، من الاستعمار الفرنسي، والحقيقة أن ليس هناك من تسامح وإنما هو مكيدة ودسيسة [من كذا وجه].

أولا : أرادت حكومة بيدو، التي أزعجها النجاح الباهر لحزب البيان في البرلمان الفرنسي والرأي العام الفرنسي، أن تكون معارضة توقف سيره وتقدمه وتنشر الاضطراب والتشويش داخل أوساط الشعب.

ثانيا : أرادت أن تجعل الرأي العام العالمي يعتقد بأن فرنسا تفسح

المجال لكل الآراء، وأن الشعب الجزائري رفض تلقائيا فكرة الجمهورية الجزائرية والحكومة المستقلة استقلالا ذاتيا.

ثالثا : وفي سبيل الاستعداد لأعمال الارهاب والزجر الذي خصصت له رجالا مثل نيجلان، شجعت على انتشار الهيجان لتبرير استعمال القوة ضد خطر مزعوم خلقته بأيديها، وكان الشعب المسكين هو الضحية الوحيدة.

إن كل هذا واضح كالشمس في رابعة النهار، فمن جهة يأمرون بقتل المنتخبين الذين أتوا الى دشمية للتصويت على حزب حركة الانتصار، ويرمونهم من خلف بالمدافع الرشاشة، ومن جهة أخرى يسخر عامل البوليس بباريس مسكنا أنيقا فخما في ميدان الأوبيرا للنائب جمال دردور المنتمي لحركة الانتصار.

هنا يضطهدون، ويقتلون، وهناك يبذلون المنح والسيارات الأمريكية للنواب الذين نشروا الارهاب ليؤدوا دعايتهم على أكمل وجه وكأن هذا يشبه نوعا ما أركان حرب «نيقولا الثاني» وهم يداعبون لحية لينين» أو كأن روبيسبير يجلس على مائدة الملكة ماري انطوانيت فمن يا ترى يراد تغليطه بهذا ؟ ومن الذي يكذب على الجزائر وعلى فرنسا أهوم. نيجلان المحامي على الامتيازات ؟ أم هو النائب «الثائر» مزغنة[52].

إن هذه الفقرات من تقرير الكاتب العام للاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، تكشف بوضوح عن ايديولوجيته المتسامحة المتخاذلة كما تكشف عن مدى حقده السياسي ضد التيار الاستقلالي الذي تجاوز الحد وخرج عن المنطق السليم، هل حقا كان حزب الشعب الجزائري ينشر الارهاب في الجزائر ؟ وهل حقا كان يتآمر مع الادارة الاستعمارية ؟ وهل كان نوابه في البرلمان الفرنسي يحضون بامتياز، ورعاية من السلطات الفرنسية هناك ؟ إن المعروف حقا هو أن حزب الشعب، وخلفه حركة الانتصار كان يقاوم الارهاب بمختلف الأشكال والوسائل، وكان هو عرضة للارهاب الفرنسي المتواصل منذ أن كان في إطار هيئة نجم شمال افريقيا بفرنسا في العشرينات من هذا القرن، وتواصل هذا الارهاب الفرنسي ضده حتى اندلاع ثورة أول نوفمبر 1954.

إن المعروف حقا هو أن الادارة الاستعمارية هي التي كانت تتآمر ضده مع من كان وبمختلف الأشكال، والأساليب، والوسائل وتغتنم الفرص لتحطيمه والقضاء عليه وعلى هياكله، وشعبه، واطاراته بصفة نهائية، ولكن دون جدوى.

إن المعروف حقا هو أن نواب هذا الحزب كانوا ينزعون معاطفهم في البرلمان الفرنسي، ليدخلوا في مشادات مع النواب الفرنسيين المستعمرين الذين يمثلون الجالية الفرنسية الأوروبية في الجزائر.

إن المعروف حقا هو أن حزب الشعب الجزائري في قالب حركة الانتصار قرر أن يدخل معركة الانتخابات في الجزائر ليوصل صوته إلى مختلف الطبقات الشعبية، ويعمق لديها فكرة «الاستقلال التام والكامل» للجزائر، وفكرة النضال ضد السيطرة الاستعمارية البغيضة، وليس لغرض التآمر على الاتحاد الديمقراطي أو غيره من الهيئات الوطنية. أما الاختلاف في المنهج والمبادئ فلا يعني التآمر على أي حال بين الأحزاب الوطنية، ولكن السيد فرحات عباس هذا هو منطقه سامحه الله.

إيديولوجية البيانيين

والخلاصة التي تخرج بها من خلال هذا العرض هي أن إيديولوجية الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري تنبني على ركائز ثلاثة لم تتغير حتى اندلعت ثورة أول نوفمبر 1954 وهي :

1) الايمان اللامحدود برسالة فرنسا الحضارية التي لا غنى عنها في هذه البلاد.

2) ربط مستقبل الجزائر بالديمقراطية الفرنسية، والجالية الأوروبية بها في إطار الاتحاد الفرنسي أو الكونفيديرالية الفرنسية، أو أي شكل آخر من هذا النوع، لا يسمح باستقلال الجزائر الكامل، وانفاصلها عن فرنسا.

3) عدم اللجوء إلى العنف، والثورة، ضد فرنسا مهما كانت الأمور، في إطار شعار «الثورة بالقانون والتحرر والاتحاد»[53].

وقد كشفت الأحداث عن إفلاس كل هذه الأمور، واعترف زعيم هذا

الاتحاد بذلك في كتابه «ليل الاستعمار» وأكد فوق هذا بأن الذين أعدوا لثورة أول نوفمبر وفجروها ليسوا من حزبه، وانما هم مناضلو التيار الاستقلالي، وهي شهادة لها وزنها قد تغفر له ما وقع فيه من أخطاء وما تعمده من أقوال وتهم بعيدة كل البعد عن الحقيقة والواقع.

الهوامش

1) FERHAT ABBAS : AUTOPSIE D'UNE GUERRE. L'AURORE (PARIS ED. GARNIERS 1980) PP. 160-163.

2) عباس فرحات : حرب الجزائر وثورتها. ليل الاستعمار (المحمدية المغرب الأقصى بدون تاريخ) ص. 144 - 147.

3) فرحات عباس : نفس المصدر ص. 144 - 150. قداش ج. 1 ص. 207 - 218.

4) ما يعادل اليوم أكثر من 20 مليون فرنك (قديم طبعا).

5) عباس ص. 150 - 152 سعد الله ص. 61 - 86.

6) عباس ص. 152 - 157 جوليان : شمال، ص. 146 - 148.

7) ليل الاستعمار ص. 148 - 152.

8) انظر كتابنا : ثورات الجزائر 2 ط 2. ص. 59 - 65 وكذلك أجورون : تاريخ ص. 419 - 432 وقداش : ج 1 ص. 228 - 320.

9) جوليان ص. 31 نقلا عن الفاسي : مذكرات معلم جزائري من أصل أهلي سنة 1931.

10) نوشي اندري. ميلاد الحركة الوطنية الجزائرية. ص. 63 نقلا عن كتاب كسوس : الحقيقة عن حالة القلق بالجزائر.

11) ديبارمي : بيانان. افريقية الفرنسية (ديسمبر 1933) ص. 782.

12) ديبارمي : مساهمة افريقية الفرنسية (أوت ـ سبتمبر 1937) ص. 424.

13) أجورون : تاريخ . ص. 449 - 468 قداش ج. 1 ص. 393 - 462.

14) سعد الله الحركة ج. 3 ص. 161 - 183. جوليان شمال ص. 148 - 159 أجورون تاريخ ص. 433 - 444 قداش ج. 1 ص. 584 - 585.

17) ليل الاستعمار ص. 153 - 157.

18) أجورون تاريخ ص. 445 - 448. قداش ج. 2 ص. 582 - 584. و«التفاهم» كانت جريدة اتحادية المنتخبين المسلمين بقسنطينة يرأسها الدكتور بن جلول. وكان السيد فرحات عباس هو رئيس التحرير لها ومن أكبر محرريها.

19) السيد فرحات عباس كان عليه أن يذهب، ويطلب منه، بعد شهور قليلة، إلى الجبهة الفرنسية، كصيدلي مساعد، وكان عليه أن يعين في تروى Troyes لتكوين عسكري. ثم عاد إلى الجزائر بعد هزيمة جوان 1940، لكي يسرّح.

20) نفس المصدر ص 157.

21) المعروف أن هذا التقرير قدم للماريشال بيتان في أبريل عام 1941 وليس 1946 وقد نشره صاحبه في الطبعة الجديدة لكتابه : (الشاب الجزائري) عام 1981 م (المحقق).

22) P.E. SARRASSIN : LA CRISE ALGERIENNE (PARIS 1949) PP. 174 - 175 et CLAUDE COLLOT - Jean ROBERT HENRY : LE MOUVEMENT NATIONAL ALGERIEN. TEXTES 1912 - 1954 (ALGER O.P.U. 2e ED. 1981) 153 - 155.

23) انظر نصه فيما بعد.

24) نفس المصدر ص. 160 - 168.

25) انظر نص البيان فيما بعد.

26) انظر نص ملحق البيان فيما بعد.

27) PAUL EMILE SARRASSIN : LA CRISE ALGERIENNE (PARIS 1949) PP. 176 - 192 et CLAUDE COLLOT - Jean ROBERT HENRY : LE MOUVEMENT NATIONAL ALGERIEN. TEXTES 1912 - 1954 (ALGER O.P.U. 2e ED. 1981) 155 - 165.

28) نعطي هذا النص الكامل لهذه الوثيقة، وفي بعض الفرص القليلة إرتأينا لزوم إضافة بعض التعديلات في الأرقام :

- السكان الفرنسيون بالجزائر 819.455

ـ السكان المسلمون	6.980.171
ـ سكان أجانب غير مسلمين	126.772
ـ سكان أجانب مسلمون	40.214
ـ سكان محسوبون على أجانب (مدارس، ثكنات)	87.527
المجموع	**7.234.684**

أرقام إحصائيات عام 1936 الأخيرة

29) غير انه لا يمكننا أن ننسى أنه منذ سنة 1865، القرار المشيخي في 14 جويلية، المؤكد بقانون 4 فبراير 1919، والقوانين اللاحقة قد منح المواطنية الفرنسية للمسليمن الجزائريين، بطلب، لكن مع التنازل عن القانون الخاص. في حين لم يكن في 1936 إلا 7817 جزائريا مسلما متجنسا (رقم الاحصاء) إضافة إلى ذلك، بعد تحرير البيان، وافق مرسوم 7 مارس 1944 على المواطنة الفرنسية بصفة شخصية ومع المحافظة على قانونهم الشخصي لبعض المجموعات من المسلمين الجزائريين.

30) مرسوم كريميو صدر يوم 24 وليس 26 أكتوبر 1970 (المحقق).

31) انظر أعلاه، أرقام إحصاء عام 1936.

32) ليس الكل صحيحا : فالخدمة الاجبارية مثلا، خففت بسحب القرعة واجراءات أخرى خاصة للمسلمين (مرسوم 7 سبتمبر 1926 في آخر المطاف) ولاعطاء فكرة عن الاختلاف نسجل أنه من ديسمبر 1942 إلى نهاية الحرب، 25 دفعة أوروبية معبأة كاملة مقابل 12 دفعة مسلمة جزئيا، 120.000 من فرنسي الجزائر استدعوا لخدمة العلم (21,7% من هؤلاء السكان)، مقابل 140.000 فرنسي مسلم (أي 2,13% من هذه الجماعة).

33) انتفاضة 1881 مرتبطة بالشيخ بوعمامة. أما ثورة أولاد سيدي الشيخ فقد اندلعت في عام 1864 م (المحقق).

34) مرسوم كريميو صدر يوم 24 وليس 26 أكتوبر 1870 (المحقق).

35) أرقام أركان الحرب العامة للجيش تسمح بالقول أن نسبة الجنود المسلمين في الجيوش الفرنسية للحرية، قبل نزولهم بفرنسا كانت حوالي 45%.

36) BROCHURE éditée par le gouvernement général de l'Algérie. (ALGER - IMP. OFFICIELLE 1946) 24 P. et CLAUDE COLLOT. PP.165 - 170.

37) عن مرسوم 7 مارس 1944 انظر كتابنا : التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية (الجزائر : د. م. ج. 1985 م) ص. 122 - 124.

39) فرحات عباس : ليل الاستعمار. ص. 173 - 182.

40) نفس المصدر. ص. 182 - 183.

38) نفس المصدر. ص. 183.

41) نفس المصدر. ص. 184 - 193.

42) نفس المصدر. ص. 186 - 187.

43) انظر ملحق البيان سابقا.

44) لقد نشرنا مشروع الحزب الشيوعي الذي قدمه نوابه من جديد الى البرلمان الفرنسي يوم 13 مارس 1947 في كتابنا: الايديولوجيات السياسية للحركة الوطنية الجزائرية من خلال ثلاث وثائق جزائرية (الجزائر د.م.ج. 1986) ص.23 – 43).

45) عباس : ليل. ص. 194 - 224. قداش ج.2 ص. 789 - 753. جوليان. شمال. ص. 333 - 346.

46) يوجد نص هذا التقرير في دراستنا بعنوان : الايديولوجيات السياسية للحركة الوطنية الجزائرية من خلال ثلاث وثائق جزائرية (الجزائر د. م. ج. - ديسمبر 1986) ص. 44 - 72.

47) يقع هذا التقرير في 32 صفحة وطبعته المطبعة العامة بالجزائر ونشرته شركة التحرير، وفي أوله مقدمة استهلال من ثلاث صفحات أخرى.

48) نفس المصدر ص. 7.

49) نفس المصدر ص. 16 - 17.

50) لا ندري من هو بولحية هذا الذي يعنيه.

51) نفس المصدر ص. 18 - 19.

52) نفس المصدر ص. 20 - 22.

53) انظر كتابنا السابق : الايديولوجيات السياسية. ص. 9 - 16.

المصـادر

بعض المراجع ذات الصلة بالموضوع

بوعزيز (يحيى) :

أ) ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين (الجزائر ـ قسنطينة، دار البعث 1980) 550 ص.

ب) سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830 - 19.. م) الجزائر (د. م. ج. 1985) 159 ص.

ج) الايديولوجيات السياسية للحركة الوطنية الجزائرية من خلال ثلاثة وثائق جزائرية. (الجزائر د. م. ج. 1986) 178 ص.

جوليان (ش. أ.) : شمال افريقيا تسير القومية الاسلامية والسيادة الفرنسية. ترجمة سليم المنجي ورفاقه (تونس 1967) 486 ص.

زوز عبد الحميد : دور المهاجرين الجزائريين بفرنسا في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين 1919 م ـ 1939 م (الجزائر بدون تاريخ) 270 ص.

سعد الله (أبو القاسم) :

أ) الحركة الوطنية الجزائرية 1900 - 1930 (بيروت 1969) 556 ص.

ب) الحركة الوطنية الجزائرية 1930 - 1945 (القاهرة 1975) 235 ص.

عباس فرحات : حرب الجزائر وثورتها. 1. ليل الاستعمار. نقله إلى العربية رحال (أبو بكر) (المحمدية ـ مطبعة فضالة المغرب الأقصى بدون تاريخ) 283 ص.

قداش (محفوظ) : الأمير خالد وثائق وشهادات لدراسة تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية (الجزائر د. م. ج. 1987) 218 ص.

المدني أحمد توفيق :

أ) كتاب الجزائر ط 2 (الجزائر 1963) 382 ص.

ب) حياة كفاح ج 2 (الجزائر 1977) 435 ص.

ABBAS (FERHAT) :

A) De la colonie vers la province le jeune algérien.
(PARIS - GARNIER FRERES - 2e EDITION 1981) 208 P.

B) Pourquoi nous avons créé l'Union Populaire Algérienne.
(ALGER 1938).

C) Regards sur le présent et l'avenir de l'Algérie, notre combat la colonisation pour l'avenir d'une démocratie véritable en Algérie.
(ALGER 1949) 32 P.

D) Le régime colonial est négation de la justice et de la civilisation MM. CIOSI et NAEGLEN des fraudes électorales et fossoyeurs du statut de l'Algérie.
(ALGER S.D.) 40 P.

E) J'accuse l'Europe. (ALGER 1944).

F) De manifeste à la république (ALGER S.D.) 49 P.

G) Guerre et révolution l'Algérie. I. la nuit coloniale
(PARIS JULLIAD) 233 P.

H) Quand l'Algérie s'insurgie 1954 - 1962 un anti-colonisation témoi-

gne. DANIEL GUERIN (Choix la pensée sauvage 1979) 189 P.

I) Autopsie d'une guerre, II. L'Aurore. (PARIS EDITION GARNIER 1980) 346 P.

AGERON (CHARLES ROBERT) :

A) Les algériens Musulmans et la France 1871 - 1919.
(PARIS P.U.F. 1968) 2 VOLS. 1283 P.

B) Histoire de l'Algérie contemporaine de l'insurrection de 1871 au déclenchement de la guerre de libération 1954.
(PARIS P.U.F. 1979) TOME II 643 P.

C) L'Algérie Algérienne de Napoléon III à DE GAULLE.
(PARIS SINDBAD 1980) 254 P.

CARLIER (JEAN LOUIS) :

La première étoile Nord Africaine (1926 - 1927) in R.A.S.J.E.R. (1972) n° 4, PP. 907 - 966.

COLLET (CLAUDE), JEAN (ROBERT HENRI) :

Le mouvement National Algérien textes 1912 - 1954, 2e ED.
(ALGER O.P.U. 1981) 343 P.

COURRIERE (YVES) :

La guerre d'Algérie I Les fils de la Toussaint.
(PARIS - FAYARD 1968). 483 P.

CREVAUX (PAUL DOMINIQUE) :

YVES CHATAIGNEAU Fossoyeur Général de l'Algérie
(L'ALGERIE 1949 - 1950) 236 P. ILLU.

DESPARMET (J) :

Contribution à l'histoire contemporaine de l'Algérie. La politique des Oulémas Algériens (1911 - 1937) In Bul de l'Afrique française.
(1937) PP. 353 - 358.

DU CHEMAIN (JACQUE C.) :

Histoire du F.L.N. (PARIS 1962) 333 P.

JULIEN (CHARLES ANDRE) :

A) l'Afrique du Nord en marche nationalismes musulmans et souveraineté française.
PARIS - JULLIADRD 1952) 417 P. 3e ED. (P.U.F. 1972) 439 P.

B) Histoire de l'Afrique Blanche des origines à 1954
(PARIS P.U.F. 1966) 128 P.

C) LEON BLUM et les pays d'outre mer. colloque sur LEON BLUM
(CF. SUFRA) PP. 377 - 390.

KADDACHE (MAHFOUD) :

A) Histoire du nationalisme algérien 1919 - 1951.
(ALGER SNED 1980 TOME 2, 1113 P.).

B) La vie politique à ALGER 1919 - 1939.
(ALGER 1970).

C) L'EMIR KHALED ; Documents et témoignages pour servir à l'étude du Nationalisme Algérien.
(ALGER O.P.U. E.A.P. 1987) 218 P.

LE TOURNEAU (ROGER) :

Evolution politique de l'Afrique du Nord Musulman 1920 - 1961
(PARIS 1962).

MERAD (ALI)

Le Réformisme Musulman en Algérie 1925 - 1940 (PARIS 1967).

LAMBERT (ABBE GABRIEL) :

l'Algérie et le projet viollette.
(ORAN, IMP. F. FLAZA S.D. 1937) 155 P.

LEONARD (ROGER) :

Quatre ans en Algérie (ALGER 1955) 154 P.

MARTIN (CLAUDE) :

Histoire de l'Algérie française 1830 - 1962).
(PARIS 1963) 510 P.

MATHLOUTHI (SALAH) :

Le messalisme international politique et idédogique 1926 - 1939
de 3e Cycle.
(PARIS VW 1974) 287 P.

MIMOUNI (A) :

Manifeste algérien dans la presse française métropole et Algérie.
(ALGER S.D. 1949 - 1950) 128 P.

NAEGELEN (M.E.) :

A) Mission en Algérie (PARIS LAFONT 1955) 347 P.

B) Une route plus large que longue.
(PARIS LAFONT 1964) 348 P.

NOUSCHI (ANDRE) :

La naissance du nationalisme algérien 1914 - 1954.
(PARIS EDITION DE MINUIT 1962) 164 P.

OUZEGANE (AMAR) :

Le mieux combat.
(PARIS 1962) 309 P.

PAILLAT (CLAUDE) :

Dossier secret de l'algérie 2e ED. 1954 - 1958).
(PARIS - 1962) 545 P.

PELLEGRIN (HENRI) :

Le statut de l'Algérie.
(ALGER 1951) 236 P.

PEY ROUTHON (MARCEL) :

Histoire générale du Maghreb, Maroc, Algérie, Tunisie, des origines à nos jours.
(PARIS 1966) 284 P.

ROSSIGNOL (P) :

Les parties politiques musulmans en Algérie de leur origines au 1er Novembre 1954. Thèse droit.
(PARIS 1962) 306 P. DACTYLO.

SARRASSIN (PAUL EMILE) :

A) La crise algérienne (EDITION DU CREF 1949) 248 P.

B) Position des partis politiques musulmans en Algérie avant les élections du 10 Novembre 1946) : Inter l'Afrique n° 33 (Novembre 1946) PP. 267-268.

SAVARY (ALAIN) :

Nationalisme algérien et grandeur française.
(PARIS 1959) 224 P.

SIVAN (EMMANUEL) :

Comminisme et nationalisme en Algérie 1920 - 1962.
(PARIS 1976) 262 P.

VALLET (EUGENE) :

A) Un drame algérien, la vérité sur les émeutes de Mai 1945.
(PARIS 1948) 191 P.

B) Les événements de constantine 5 Aout 1934, quelques documents.
(ALGER BACONNIER S.D.) 55 P.

VIARD (PAUL EMILE) :

Les droits politiques des indigènes d'Algérie (Receuil, Siry 1937) 223 P.

VIOLLETTE (MAURICE) :

A) La situation de l'Algérie in l'Afrique française (1926) PP. 335-339

et 537-542, (1927) PP. 141-145.

B) L'Algérie vivra t-elle. (ALGAN 1931) 498 P.

VROLIK (F) :

Mémoire sur l'évolution de la jeunesse musulmane d'Algérie du 1930 à 1937. 148 P.

WISNER (SYLVAIN) :

L'Algérie dans l'impasse (Spartacuse 1949 - 1950) 160 P.

الفهـارس

فهرس الاعلام

أ

آيت سيدي أحمد: 68.
أ تاتورك: 61.
أحمد فرانسيس: 68، 112، 113.
أحمد بومنجل: 65، 68، 86.
أحمد بهلول: 33.
إدوارد ولوكا: 106.
إدوارد هيريو: 34، 36.
الأمير خالد: 12، 21، 32، 33، 34، 35، 36، 37، 38، 41، 44.
الأمير عبد القادر: 8، 32، 43، 77.
الأخضري (دكتور): 47، 69.
الأمير هشام: 35.
الأمين العمودى: 68.
إميل قوتي: 75، 81.
أشياري: 109.
إيف شاطيونو: 99.
أورابح: 68، 69، 96.
أوقيستان بيرك: 66، 69.

ب

ابن علي الشريف: 68، 69، 95.
ابن تونس محفوظ: 68، 86، 95.
بول بيرت: 72
بوقردونة عبد الرحمن: 87.
بن شيشة بوصوف: 87، 95
باش تارزي حاج حسن: 87، 94.
بوني: 97.
بايورد (جنرال): 35.
بير الأكبر: 61.
بشير بن عبد الوهاب: 86.
بلوم ــ فيوليت: 45، 51، 52، 54، 55.
بن جلول (محمد الصالح): 9، 2، 17، 42، 45، 47، 50، 52، 56، 68، 69، 86، 95، 103.
بن ثامي: 9.
البشير الابراهيمي: 12.
أبو يعلى الزواوي: 12.
باي العقون: 111.
ابن عبود: 47.
ابن سماية: 12.
بيتان (ماريشال): 59، 60، 82، 85، 88.
بورجو: 54.
بول رينو: 59.
بلقاسم بن التهامي: 12، 33، 41.
بوضربة: 23، 33
بريان: 30.

ت

تامزالي علاوة: 68.

- رسالة فرحات عباس إلى منتخبيه.
- المرحلة الثالثة : العودة إلى الاعتدال.
- ملخص تقرير فرحات عباس إلى الماريشال بيتان بعنوان : جزائر الغد.
- بيان الشعب الجزائري.
- مصادقة المعنيين على البيان.
- البيان وملحق البيان.
- تراجع الجنرال كاترو.
- أحباب البيان والحرية.
- برقية احتجاج ضد اعتقال مصالي الحاج.
- بعض خلفيات أحداث 08 ماي 1945 م.
- الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري.
- نداء فرحات عباس إلى الشباب الجزائري الأوروبي والمسلم.
- لا نريد دولة اسلامية.
- نعارض استعمال العنف ضد فرنسا.
- لا ندعو لانسحاب فرنسا والفرنسيين من الجزائر.
- نحن ضد المغامرة والمغامرين.
- لا ندعو إلى الجهاد.
- موقف الاتحاد الديمقراطي من التيار الاستقلالي.
- ايديولوجية البيانيين.
- المصادر.
ـــ الفهارس.
ـــ محتويات الكتاب.

شريقي: 68.

ص

الصادق دندان: 12، 23، 41.

ط

طالب عبد السلام: 87.
طونيو: 51.
الطيب العقبي: 11.

ع

عباس محمد الصالح: 68.
عبد الكريم بوصوف: 68.
عبدالقادر الساخ: 68، 86، 96.
عباسة عبد الله: 87.
عبابسة: 95.
عبد القادر حاج علي: 34.
عبد القادر المنور: 34.
عبد القادر المحاوي: 12.
علي الجمامي: 34.
عباس بن حمانة: 33.
عبد الكريم الخطابي: 34، 38.
عمر راسم: 12.
العربي التبسي: 66.
عبد الحميد بن باديس: 12، 17، 55.
عبد القادر محداد: 111، 112.
عباس فرحات: 9، 12، 17، 42، 44، 45، 47، 48، 49، 52،54، 55، 59، 60، 63، 65، 66، 68، 69، 65، 96، 97، 98، 99، 100، 101، 104، 111، 112، 114، 119.

غ

غرسي أحمد: 66، 68، 86، 96.

ف

فيكتور سيبلمان: 13، 41.

ق

قادة بوثارن: 111.
قاضي عبد الرحمن: 66، 87.

ك

كاترو: 85، 96.
كريميو: 59، 88، 89.
كيمانصو: 30، 31، 32، 42، 82.
الكواكبي: 14.
كهرية الزين: 47.

ل

لارشي: 77.
لاكروزير: 51.
لاموريسيير: 49، 77.
ليسترد كاربونيل: 100، 108.

ليق: 30، 85.

م

مارتينو: 81.
مبارك بن علال: 86، 95.
مارسيل بيروطون: 48، 49، 51.
مزغنة: 118.
محمد بن رحاب: 12، 33.
محمد بن شنب: 12.
محمد كسوس: 50.
محمد جمام: 65.
محمد عبده: 14.
مصطفى الحاج موسى: 33.
مصطفاوي: 68، 112.
المولود الحافظي: 12.
المولود بن الموهوب: 12.
مفدي زكريا: 68.
محمد لالوت: 68.
ميشلان: 81.
ميليران: 36.
مصالي الحاج: 34، 98، 99، 103.
موريس فيوليط: 48، 49، 51.

ن

نابوليون بونابرت: 74، 77.
نايجلان: 17، 118.

هـ

الهادي مصطفاي: 111.

هتلر: 85.

فهرس الأماكن

أ

الاسكندرية: 34.
اسبانيا: 8، 59.
أوروبا: 15، 21، 32، 41، 44.
ايطاليا: 59.
أقبو: 87، 95.
الأوراس: 30، 31.
اثيوبيا: 114، 115.
اقليم الشاوية: 35.
امريكا: 65، 88.
إيليزي: 31.

ب

بجاية: 48، 49.
باريس: 24، 28، 30، 36، 53، 54.
باتنة: 31، 87.
بريكة: 31.
بروطان: 81.
بروفانس: 81.
بريطانيا: 69.
بسكرة: 47، 48.
بولونيا: 91.
بوغار: 98.
بير التوتة: 31، 52.
بوسعادة: 35.
بني شقران: 30.

ت

تالبالة: 96.
تونس: 59.
تامنغست: 31.

ج

جيجل: 43، 47، 87.

د

دمشق: 34، 35، 36.
دوار الطاهير: 42.
دوار بني سيار: 43.

ذ

ذراع الميزان: 95.

ر

روسيا: 69.
روما: 115.
الريف: 34.

س

سطيف: 47، 48، 87، 98، 102، 105.
سكيكدة: 43.
سوق اهراس: 47.
سيدي موسى: 51.

ش

شارلوروا: 32.

ش

شارلوروا: 32.
الشمال الأفريقي: 34، 38، 44، 65، 83، 85.

ط

طرابلس: 31.
الطونكان: 82.

ع

عين بسام: 45.
عين البيضاء: 87.

غ

الغرب الأوروبي: 16.

ف

فيجي: 59، 99.
فيردان: 79.
الفيليبين: 90.
فج مزالة: 42.
فزان: 31.

ق

قالمة: 47، 87.
قصر الشلالة: 98.
القاهرة: 69.
قرطاجنة: 115.
قسنطينة: 45، 48، 49، 52، 60، 87، 95، 97، 102.

ل

لامارن: 79.
لامبس: 98.
لمدرة: 69.

م

مصطفى باش (حي): 35.
مستغانم: 95.
المشرق العربي: 15، 16.
المغرب الأقصى: 34، 35.
معسكر: 30، 95.
ميلة: 47.
مليلة: 8.
مروانة: 31.
موريطانيا: 31.

و

واد أميزور: 87.
الولايات المتحدة: 90.
وهران: 52، 87، 95.

ي

اليونان: 91.

فهرس محتوى الكتاب

مقدمة وتمهيد :

- ارهاصات الحركة الوطنية في القرن العشرين.
ـــ الاتجاهات الوطنية.
- الاتجاه اليميني ومراحله.
- مرحلة الاعتدال الأولى.
- مطالب الجزائريين من فرنسا سنة 1912.
- الاجراءات الاضطهادية.
- التمثيل النيابي الأهلي.
- إصلاح الضرائب.
- توزيع الموارد المالية.
- الأمير خالد في سطور.
- رسالة الأمير خالد الى السيد ادوارد هيريو عام 1924.
- المرحلة الثانية من الاعتدال إلى التطرف المفرط.
- نشأة فرحات عباس وآراؤه من خلال كتاباته.
ـــ فرنسا هي أنا
- حركة المؤتمر الاسلامي.
- مطالب المؤتمر الاسلامي الجزائري جوان (يونيو) 1936.
- الاتحاد الشعبي الجزائري

تامزالي: 66، 68، 69، 86، 96.
تانيل: 51.
تمزالي خليل: 96.
توفيق المدني: 66، 68.

ج

جان روبير هينري: 70
جمال دردور: 118.
جمال الدين الأفغاني: 14.
جوريس: 81.
جونار: 31.
الجنرال دوقول: 69.
جيرو: 88، 91.

ح

الحكيم سعدان:47،87، 111، 112.
الحاج احسن الطرابلسي: 12.
حمدان لونيسي: 12.
الحاج سعيد:111.
الحاج عمار: 23.
حدو عبد القادر: 86.

خ

خالف عبد الرحمن: 68.
خيار الطالب عبد السلام: 68، 96.
خيار محمد: 86.
خير الدين:66.

د

دارناند: 109.
داسنيير دوفيجي: 43.
دودمون: 51.
دوكيرمون: 51.
دوروا: 54.
دون كيشوط: 46.

ر

رشيد رضا: 14.
روبرت مورلي:66. 84، 96.
روني فضيل: 68، 96.
رينان: 63، 109.
روماستين: 51.
زروق محي الدين: 86.

س

ساراسين: 70.
السلطان عبد العزيز: 35.
السلطان عبد الحفيظ: 35.
السلطان عبد الحميد: 14.
السعيد بن زكري: 12.
سعد الله: 24.
سيسبان محمد الشريف: 87.
سيكار: 54.

ش

الشريف بن يوسف: 68.
شنتوف عدة: 87، 86.
شارل دوفوكولد: 31.
الشريف بن حبّيلس: 68، 86، 95.

آخر طبعه على مطابع
ديوان المطبوعات الجامعية
الساحة المركزية - بن عكنون
الجزائر